

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية



الموازنة بين العثمانيين والبريطانيين عند الآباء المؤسسين لدولة قطر

تحولات اليسار المعارض
في المغرب

التحديات السياسية
للإصلاح الاقتصادي في العراق

الرسوم الجمركية الأميركية
ودول مجلس التعاون



لِلدِّرَاسَاتِ الْاِسْتِرَاتِيجِيَّةِ

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة السابعة - العدد 28 - نوفمبر/تشرين الثاني 2025

رئيس التحرير

د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير

أ.د. لقاء مكّي

مدير التحرير

محمد عبد العاطي

هيئة التحرير

د. عز الدين عبد المولى

د. العنود أحمد آل ثاني

د. فاطمة الصمادي

د. محمد الراجي

د. سيدي أحمد ولد الأمير

د. شفيق شقير

د. عبدالله العمادي

الحواس تقيّة

د. الحاج محمد الناسك

يارا النجار

المراجعة اللغوية

إسلام عبد التّواب

الإخراج الفني

أعل الشيخ أحمد معلوم



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آراء الباحثين والكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تنبناها المجلة
أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هاتف: 40158384 (+974)

فاكس: 44831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

المحتويات Contents

Studies and Research

دراسات وأبحاث

Abdulrahman Bin Khalid Al-Thani
Mohamed El-Moctar El-Shinqiti

**Balancing Strategies in Relations
with the Ottomans and the British
during the Era of Qatar's Founding
Fathers**

11

عبد الرحمن بن خالد بن حمد آل ثاني-
محمد المختار الشنقيطي

**إستراتيجيات التوازن في العلاقة
بالعثمانيين والبريطانيين على
عهد الآباء المؤسسين لدولة قطر**

Monjed Al-Khashali

**The Indirect Effects of US Tariffs on
the GCC States**

47

منجد الخشالي

**الآثار غير المباشرة للرسوم الجمركية
الأميركية على دول مجلس التعاون
الخليجي**

Muhammad Saleh Almusfir

**The United Nations and Regional
Organisations: Complementary
Partnership or International
Rivalry?**

69

محمد صالح المسفر

**الأمم المتحدة والمنظمات
الإقليمية.. شراكة تكاملية أم
تنافس دولي؟**

Nafja Sabbah Al-Kuwari

**Smart Diplomacy and its Role in
Enhancing Qatar's National Security:
An Analytical Study**

99

نافجة صباح البوعفرة الكواري

**الدبلوماسية الذكية ودورها في
تعزيز الأمن الوطني لدولة قطر:
دراسة تحليلية**

Daham Mohammed Al-Azzawi

**Economic Reform in Iraq between
Political Challenges and Legal and
Administrative Obstacles**

125

دهام محمد العزاوي

**الإصلاح الاقتصادي في العراق بين
التحديات السياسية والمعوقات
القانونية والإدارية**

Ayoub El Mrini

**Transformations of the Opposition
Left in Morocco: Features of Decline
within the Political System**

159

أيوب المريني

**تحولات اليسار المعارض بالمغرب:
ملامح الأفول داخل النسق
السياسي**

Book Review

قراءة في كتاب

Hassiba Maouche

**Creativity in Military Complexity:
Design, Disruptors and Defiance
Forces by Cara Wrigley and Murray
Simons**

191

حسيبة معوش

**الإبداع في التعقيد العسكري:
التصميم، والعوامل المربكة، وقوات
الدفاع**

افتتاحية العدد

معالجات معمقة للقضايا الإقليمية والدولية

من العراق شرقاً إلى المغرب غرباً، ومن وقائع إستراتيجيات التوازن بين العثمانيين والبريطانيين في قطر أواسط القرن التاسع عشر إلى دراسة طبيعة العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في القرن الحادي والعشرين، يحاول العدد الجديد من الباب أن يعالج طائفة واسعة من القضايا الجيوسياسية والتاريخية والاقتصادية ذات البُعد الإستراتيجي في العلاقات الإقليمية والدولية.

في دراسة بعنوان "إستراتيجيات التوازن في العلاقة بالعثمانيين والبريطانيين على عهد الآباء المؤسسين لدولة قطر (1851-1949)"، يعود الباحثان إلى تحليل إستراتيجيات التوازن في علاقة الآباء المؤسسين لدولة قطر: الشيخ محمد بن ثاني (1788-1878)، والشيخ جاسم بن محمد (1827-1913)، والشيخ عبد الله بن جاسم (1871-1957)، مع الإمبراطوريتين العثمانية والبريطانية. تشرح الدراسة محدّدات الموضوعية لتلك الإستراتيجيات، وهي: السياق التاريخي، والقيود الجغرافية، وموازين القوة، وحجم الأخطار، مع إبراز العوامل الذاتية، كالبراعة القيادية، والقُربى الثقافية. كما تكشف الدراسة عن الموجّهات الأساسية لتلك العلاقات، وهي: الولاء الجزئي المتحفّظ، والتمسُّك باستقلال القرار، والمرونة التكتيكية، ثم تربط الحاضر بالماضي، كاشفة عن الجذور التاريخية للسياسة الخارجية في دولة قطر الحديثة.

في دراسة ثانية ضمن السياق الاقتصادي بعنوان "الآثار غير المباشرة للرسوم الجمركية الأميركية على دول مجلس التعاون الخليجي"، تناول الباحث الآثار المباشرة وغير المباشرة للرسوم الجمركية التي أعلنتها الإدارة الأميركية، في أبريل/ نيسان 2025، وشملت 180 دولة، من بينها دول مجلس التعاون الخليجي. وتوقعت الدراسة أن لهذه السياسة هدفين رئيسيين، هما: الحد من وتيرة الصعود الاقتصادي الصيني، وتعزيز السيطرة على تجارة الغاز المسال في الأسواق العالمية.

ووجدت الدراسة أن آثاراً متفاوتة نجمت عن القرارات الأميركية على دول مجلس التعاون الخليجي. فبينما يمكن لدول مجلس التعاون احتواء الأثر المباشر نتيجة

محدودية فائضها التجاري مع الولايات المتحدة، فإن الآثار غير المباشرة تمثل تحديًا أكبر بالنظر إلى انعكاساتها على توازنات السوق العالمية ومصالح المنطقة.

في دراسة ثالثة كانت موضوع الغلاف لهذا العدد، درس الباحث طبيعة العلاقات الدولية من خلال علاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية، وهل هي شراكة تكاملية أم تنافس دولي.

تناولت الدراسة العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها والمنظمات الإقليمية على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي تضمن ضرورة التعاون مع المنظمات الإقليمية لتسوية النزاعات المحلية إلا أن العلاقة بين الطرفين لم تخل من فترات التنافس والصراع على النفوذ. تركزت الدراسة على التطورات والتحديات العالمية الحديثة في التعاون الإقليمي، مثل: الإرهاب، والهجرة، والتغير المناخي، والمخدرات، والأوبئة، والأزمات الإنسانية، التي تتطلب تعزيز التنسيق بين المستويات الدولية والإقليمية. وأظهرت تجارب عملية أن التعاون يمكن أن يكون فعالاً رغم وجود تحديات في توزيع المسؤوليات والاحتفاظ باستقلالية المنظمات الإقليمية. كما تناولت الدراسة مفهوم الإقليمية وتطورها في الفكر الدولي، فهو لا يقتصر على العوامل الجغرافية فقط، بل يشمل أيضاً الروابط الثقافية والتاريخية والمصالح السياسية والاقتصادية المشتركة بين الدول. وصنّفت الدراسة المنظمات الإقليمية وفقاً لأغراضها العملية، سواء أكانت دفاعية أم اقتصادية أم سياسية، مع تسليط الضوء على التداخل بين المجالات والتحديات التي تواجهها نتيجة الاختلاف في الأجندات الوطنية والتفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وتطرقت إلى أبرز التحديات التي تعوق فاعلية المنظمات الإقليمية، مثل ضعف الالتزام السياسي، والتدخلات الخارجية، والبيروقراطية الإدارية، وعدم استدامة التمويل، وغياب التنسيق الكافي. وتبين الدراسة أهمية تعزيز التنسيق الداخلي والتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق استجابة أكثر فاعلية للتحديات الإقليمية.

وفي دراسة بعنوان "الدبلوماسية الذكية ودورها في تعزيز الأمن الوطني لدولة قطر: دراسة تحليلية"، تناولت الباحثة مفهوم الدبلوماسية الذكية من خلال تحليل دورها كأداة إستراتيجية لتعزيز الأمن الوطني القطري، وذلك في سياق إقليمي ودولي يتسم بعدم الاستقرار وتزايد التهديدات غير التقليدية. وتستند الدراسة إلى نظرية الواقعية

الجديدة بوصفها إطاراً مفسراً لسلوك الدول الصغيرة؛ حيث توضح كيف استطاعت قطر توظيف أدوات الدبلوماسية الذكية لبناء نفوذ سياسي وأمني يتجاوز وزنها الجغرافي والديمقراطي. واعتمدت الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليليّاً، مستندة إلى أدوات دراسة الحالة. واستعرضت أثر هذه الأدوات في دعم الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمن الوطني، كما بيّنت كيف أسهمت الدبلوماسية الذكية في تحديد التهديدات الخارجية من خلال بناء شراكات دولية متوازنة، وتعزيز الشرعية الدولية، وتفعيل الردع غير العسكري. وتخلص الدراسة إلى أن النموذج القطري يمثل إطاراً تطبيقياً يمكن أن يُحتذى لفهم الكيفية التي يمكن من خلالها للدول الصغيرة تطوير إستراتيجيات أمن وطني مرنة، تستند إلى أدوات دبلوماسية ذكية تتجاوز منطق القوة الصلبة.

وفي حقل الاقتصاد السياسي، تناولت دراسة بعنوان "الإصلاح الاقتصادي في العراق بين التحديات السياسية والمعوقات القانونية والإدارية" الأزمات الهيكلية العميقة في الاقتصاد العراقي منذ الغزو الأميركي للعراق في عام 2003، تتمثل في استمرار الاعتماد الكلي على النفط مصدراً وحيداً للموازنة العامة، إضافة إلى تفشي الفساد والمحاصصة السياسية والعجز المالي، كما تعاني الدولة العراقية حالياً من تراكم الديون الخارجية، وعدم وجود إستراتيجية وطنية لتطوير قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، فضلاً عن تراجع دور القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية. وكل تلك الأزمات تشكل عقبات رئيسية أمام الإصلاح الهيكلي للاقتصاد العراقي.

ومن المغرب، تناول بحث بعنوان "تحولات اليسار المعارض بالمغرب: ملامح الأفلو داخل النسق السياسي"؛ ما اعتبره الباحث مظاهر تراجع قوى اليسار، بشقيها، التقليدي والجديد، في المملكة المغربية، ويقارن ما آلت إليه أوضاعها حالياً بما كانت عليه في فترات ازدهارها، لاسيما في النصف الأول من القرن العشرين، حينما كانت آنذاك تعد القوة الأبرز بين قوى وتيارات المعارضة السياسية ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة.

ويحلّل البحث العوامل التي أسهمت في هذا التراجع، ويتساءل عن مدى ارتباطه بضعف قدرة اليسار المغربي على تطوير أطروحاته النظرية بما يتلاءم والتحولت العالمية من جهة، وديناميات التغيير الذي شهده النظام السياسي المغربي من جهة

ثانية.

في زاوية (قراءة في كتاب)، يتناول هذا العدد كتاباً بعنوان "الإبداع في التعقيد العسكري، والتصميم، والعوامل المربكة للنظم التقليدية، وقوات الدفاع"، وهو كتاب يسلط الضوء على التحولات في طبيعة الحروب وأنواع الأسلحة خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالماضي؛ إذ أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية تُستخدم في التخطيط وانتقاء الأهداف وتوجيه الضربات، محدثةً خسائر مادية وبشرية كبيرة في صفوف العدو. وقد استطاعت بعض الجيوش، خاصة في الدول المتقدمة، أن تتطور وتكيف وتعيد هيكلة نفسها لتواكب هذا التقدم، بينما بقيت جيوش أخرى على فكرها القديم وهيكلها التقليدي؛ لا تستطيع أن تواكب العصر أو تلحق بمتغيراته، وأضحت عُرضةً في أي مواجهة عسكرية لأن تُمنى بخسائر جسيمة. من هنا، تأتي أهمية هذا الكتاب، الذي خصصه مؤلفاه للإجابة عن أسئلة كثيرة، من بينها: كيف تتطور الجيوش التقليدية؟ وما الذي تحتاجه من أجل تحقيق ذلك، سواء على مستوى الثقافة المؤسسية، أو إعادة الهيكلة والتنظيم، واستحداث برامج تدريب جديدة؟ وما بينهما من أفكار وتصورات ورؤى وتوصيات احتشدت بها فصول هذا الكتاب.

دراسات وأبحاث

إستراتيجيات التوازن في العلاقة بالعثمانيين والبريطانيين على عهد الآباء المؤسسين لدولة قطر (1949-1851)

Balancing Strategies in Relations with the Ottomans and the British during the Era of Qatar's Founding Fathers (1851-1949)

* Abdulrahman Bin Khalid Al-Thani – عبد الرحمن بن خالد بن حمد آل ثاني

** Mohamed El-Moctar El-Shinqiti – محمد المختار الشنقيطي

ملخص

تتناول هذه الدراسة إستراتيجيات التوازن في علاقة الآباء المؤسسين لدولة قطر: الشيخ محمد بن ثاني (1788-1878)، والشيخ جاسم بن محمد (1827-1913)، والشيخ عبد الله بن جاسم (1871-1957) مع الإمبراطوريتين، العثمانية والبريطانية. فتشرح المحدّات الموضوعية لتلك الإستراتيجيات، وهي: السياق التاريخي، والقيود الجغرافية، وموازين القوة، وحجم الأخطار، مع إبراز العوامل الذاتية، كالبراعة القيادية، والفُرْبى الثقافية. كما تكشف الدراسة عن الموجّهات الأساسية لتلك العلاقات، وهي: الولاء الجزئي المتحفّظ، والتمسُّك باستقلال القرار، والمرونة التكتيكية. ثم تربط الحاضر بالماضي، كاشفة عن الجذور التاريخية للسياسة الخارجية في دولة قطر الحديثة.

كلمات مفاتيح: قطر، إستراتيجية، سياسة خارجية، الإمبراطورية العثمانية، الإمبراطورية البريطانية.

* عبد الرحمن بن خالد بن حمد آل ثاني، باحث قطري، يعد رسالة دكتوراه عن الجغرافيا السياسية لدولة قطر.

Abdulrahman bin Khalid bin Hamad Al-Thani, Qatari PhD candidate and researcher in Qatari geopolitics.

** محمد المختار الشنقيطي، أستاذ الشؤون الدولية المشارك، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر
Mohamed El-Moctar El-Shinqiti, Associate Professor of International Affairs at the College of Arts and Sciences, Qatar University.

Abstract

This study examines the balancing strategies adopted by the founding fathers of the State of Qatar - Sheikh Mohammed bin Thani (1788-1878), Sheikh Jassim bin Mohammed (1827-1913), and Sheikh Abdullah bin Jassim (1871-1957) - in their relations with the Ottoman and British Empires. It accounts for the objective parameters that shaped these strategies, namely: the historical context, geographical constraints, balance of power and magnitude of threat. It also highlights subjective factors, including the founding fathers' capacity for leadership and cultural affinities. The study further identifies the essential characteristics of these relations, which consisted of cautious partial allegiance, strategic autonomy and tactical flexibility. Finally, it links the present to the past by uncovering the historical roots of Qatar's contemporary foreign policy.

Keywords: Qatar, strategy, foreign policy, Ottoman Empire, British Empire.

مقدمة

تتناول هذه الدراسة إستراتيجيات التوازن التي انتهجها الآباء المؤسسون لدولة قطر في علاقاتهم بكل من الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية البريطانية، لتجيب على إشكاليتين، هما: ما طبيعة إستراتيجيات التوازن التي اتبعتها الآباء المؤسسون لدولة قطر في علاقتهم بالعثمانيين والبريطانيين؟ وما المحددات الذاتية والموضوعية التي حكمت سلوكهم السياسي لتحقيق هذا التوازن؟ والمقصود بالآباء المؤسسين هنا هم الحكام الثلاثة الأوائل لدولة قطر في المئة سنة الأولى من عمرها، وهم: الشيخ محمد بن ثاني (1788-1878)، والشيخ جاسم بن محمد (1827-1913)، والشيخ عبد الله بن جاسم (1871-1957).

كما أن المقصود بالتوازن هنا أمران، أولهما: التوازن الذاتي في علاقة هؤلاء القادة بكل من الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية العثمانية؛ حيث إن هذه العلاقة وفّرت لقطر مظلة إستراتيجية كانت في أمس الحاجة إليها يوم كانت دولة جديدة وليدة، دون أن تتحول العلاقة إلى تبعية سلبية لأيٍّ من الدولتين العظميين. والثاني: التوازن الدقيق في التوفيق بين العلاقات بكل من الدولتين المتنافستين؛ بحيث استفاد حكام قطر من التناقض بينهما في تعزيز استقلال قرارهم، والمحافظة على سيادتهم.

وتتجه الدراسة المنهج التحليلي التاريخي المقارن لكشف جهود القادة الثلاثة في تحقيق هذا التوازن، أخذة في الاعتبار المحددات الموضوعية التي وجهتهم، وهي: السياق التاريخي، والقيود الجغرافية، وموازن القوة، وحجم الأخطار. مع إبراز العوامل الذاتية، ومنها البراعة القيادية، والقُربى الثقافية. وسيُضح من هذه الدراسة أن الآباء المؤسسين الذين تناولهم هذه الدراسة كانوا مدركين -بحاستهم القيادية الفطرية- لأهمية شبه الجزيرة القطرية للقوى الدولية، خصوصاً الإمبراطورية العثمانية ذات الحضور التاريخي القديم في منطقة الجزيرة العربية والخليج، والإمبراطورية البريطانية المتوغلة في المنطقة من جهتي الهند ومصر. كما كانوا مدركين للإمكان المتاح تحت أيديهم، وهو موقع قطر المتميز، فاستثمروا في هذا الإمكان لتحقيق أعظم المكاسب الممكنة لقطر وشعبها، من خلال علاقات متوازنة مع هاتين الإمبراطوريتين. وهذا أمر يصدّق على عهد الشيخ جاسم أكثر من غيره، لظروف وملابسات سنشرها لاحقاً.

ويهتم الباحثان هنا -في المقام الأول- بالتأكيد على الاستمرارية التاريخية في إستراتيجية التوازن القطرية، والبرهنة على أنها قديمة قدم الدولة القطرية ذاتها. ولعل في ذلك إسهاماً في تفسير التاريخ السياسي القطري، وفي مجال الدراسات الإستراتيجية المهمة بقطر، وبالدول الصغيرة -بالمفهوم المتداول في العلاقات الدولية- بشكل عام. فربط الماضي بالحاضر، والكشف عن منطق الإستراتيجيات الدبلوماسية لدولة قطر في جذورها التاريخية هما أهم الإسهامات المرجوة من وراء هذه الدراسة.

تأسيس نظري ممهّد

إن أهم مفتاح تحليلي لهذه الدراسة هو مفهوم التوازن، وهو من أهم مفاهيم علم العلاقات الدولية اليوم. والمقصود بالتوازن هنا سعي الدولة إلى تحقيق الاستقرار في بيئتها الإستراتيجية بما يضمن حرمان أي دولة أخرى -أو مجموعة من الدول- من تهديدها، أو فرض هيمنتها عليها. ويستند هذا المفهوم تقليدياً إلى نظرية "توازن القوى" التي نظر لها رائد المذهب الواقعي في العلاقات الدولية، هانس مورغنثاو (1904-1980). وقد ذهب مورغنثاو إلى أن ما ينقذ الدول الصغرى من سطوة الدول الأخرى هو واحد من ثلاثة عوامل: تحقيقها لشيء من توازن القوى، أو استغلالها بمظلة دولة كبرى، أو عدم جاذبيتها للقوى الإمبراطورية (1). ونظراً لأن قطر بموقعها المتوسط على ضفة الخليج الغربية ذات أهمية جيوسياسية كبيرة، وأن قادتها كانوا دائماً على إدراك تام بهذه الأهمية، فيجب البحث في العاملين، الأول والثاني.

وقد أضاف منظر العلاقات الدولية، ستيفن وولت، إلى نظرية توازن القوى نظرية أخرى، هي "نظرية توازن الأخطار" (2) التي تركز على دراسة المخاطر التي ترى الدول أنها تهددها، والإجراءات التي تتخذها لدفع تلك الأخطار. وادّعى وولت أن نظرية توازن الأخطار تفسر سلوك الدول بشكل أفضل من نظرية توازن القوى، وهو يقترحها بديلاً عنها فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط، والمخاوف التي تعترها (3). وبغض النظر عن هذا الادعاء، فإن نظرية توازن الأخطار نظرية مفيدة، ومفهوم تحليلي مهم، لفهم سلوك الدول، خصوصاً الدول الصغرى التي لا تملك مساحات واسعة أو شعباً وافر العدد. ويتحقق التوازن في علاقات الدول بأساليب وآليات كثيرة، منها

بناء القوة الصلبة والقوة الناعمة. ومنها بناء التحالفات التي تحمي من التجاوزات والمطامع غير المشروعة تجاه الدولة(4). وهذا أمر مهم بالنسبة لحالة قطر المدروسة هنا.

فمفهوم توازن القوى وتوازن الأخطار من أهم الأسس النظرية لهذه الدراسة. ويمكن أن نضيف إليهما مفهوم "القُرْبَى الثقافية" الذي صاغه صمويل هنتغتون، وهو يقصد به العلاقة الوجدانية بين الدول المنتمية إلى حضارة واحدة؛ ذلك أن "الحضارة أسرة ممتدة، ومثل أعضاء الأسرة الأكبر سنًا، تقوم دول المركز بتوفير الدعم والنظام للأقارب"(5). ومفهوم القربى الثقافية هو الذي يفسر لنا ميل الآباء المؤسسين لدولة قطر إلى العثمانيين على حساب البريطانيين، ومتانة العلاقة بين الشيخ جاسم والدولة العثمانية، وصمود تلك العلاقة أمام المعضلات الصعبة التي اعترضتها.

وليس المقصود بالتوازن في هذه الدراسة توازن القوة الصلبة بمعناها المادي التقليدي فقط، بل إن التوازن قد يتحقق من خلال المناورات الدبلوماسية، وبناء التحالفات، كما يتحقق بالتعاون السياسي والاقتصادي والعسكري. وفي حالة الدول الصغيرة عمومًا يتحقق التوازن في العادة من خلال استخدام ما دعاه جوزيف ناي "القوة الناعمة" و"القوة الذكية" أكثر مما يتحقق بالقوة الصلبة الخشنة. وقد عرّف ناي القوة الناعمة بأنها "القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجاذبية، بدلاً من الحصول عليه بالإكراه أو بالمقايضة"(6). أما القوة الذكية فعرّفها ناي بأنها تركيب من القوة الصلبة والقوة الناعمة(7). ومن مظاهر القوة الناعمة الاستعمال الفعّال للإعلام والدبلوماسية.

ونظرًا لأن قطر كانت شحيحة الموارد خلال الحقبة التي ندرسها هنا، فإن الدبلوماسية كانت هي العامل الأهم في رأسمالها السياسي، خصوصًا في عهد الشيخ جاسم. ولم يصبح المال عنصرًا من عناصر القوة السياسية القطرية إلا في ختام هذه الحقبة، على عهد الشيخ عبد الله بن جاسم، بعد اكتشاف النفط والغاز. وقد توسعت القوة الناعمة والقوة الذكية القطرية كثيرًا، خصوصًا في العقود الثلاثة الماضية، لكن هذه العقود الأخيرة لا تدخل ضمن الحيز الزمني لهذه الدراسة.

وإنما نكتفي هنا -ربطًا للحاضر بالماضي- بالإشارة إلى أن الباحثين في الشأن القطري اليوم متفقون تقريبًا على أن مفهوم التوازن يقع في القلب من إستراتيجيات

دولة قطر. فهذا كريستين أولريكسن -على سبيل المثال- يكتب: "إن التوازن البراغماتي في علاقات القوة، والاعتراف بأن أمن الدول الصغيرة في البيئات المضطربة يعتمد على العون الخارجي، هما جناحا إستراتيجية البقاء التي تنتهجها قطر" (8). وقد وصف برند كوسلر إستراتيجية دولة قطر بأنها إستراتيجية "التوازن الدقيق" (9)، كما نعتها هدى بيطار بأنها إستراتيجية "التوازن الشامل" (10). ويشير بعض هؤلاء الباحثين إلى أسس إستراتيجية التوازن القطرية اليوم، ومنها: استخدام القوة الناعمة بفاعلية، والتموقع الإستراتيجي الذكي، والصلابة في المواقف، والتميز في مجالات حيوية مخصوصة. وكشف عدد من الدراسات عن قطر المعاصرة تبنيها لهذه المبادئ، ونجاحها في تطبيقها (11).

لكن تقدير هذا الأمر حقَّ قدره يحتاج غوصاً في تاريخ قطر، وتأملًا في سياسات آبائها المؤسسين، وما بذروه من بذور، ووضعوه من أسس. ذلك أن قطر -كما لاحظ فرومهيرز بحق- "مطبوعة بطابع تاريخها ونسبته" (12). من هنا تركّز هذا البحث على الكشف عن الجذور التاريخية لإستراتيجيات التوازن القطرية، خصوصاً في عهد الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني. على أننا لا نرى الشيخ جاسم منفصلاً تماماً عمّن قبله ومَنْ بعده، بل نراه امتداداً مكثفاً لوالده الشيخ محمد بن ثاني الذي بذر بذور الدولة، وأشرف على ميلادها بتجميع القبائل ودمجها في كيان سياسي واحد، ورسم الخطوط الأولى لعلاقتها بالقوى الإمبراطورية المتوغلة في المنطقة.

ثم تكثف هذا المسار وتعمق في عهد الشيخ جاسم، في شكل استخدام العلاقة بالدولة العثمانية لمنع بريطانيا من احتلال قطر، واستخدام العلاقة ببريطانيا لمنع التدخل العثماني من ملامسة الحدود التي تصدر استقلال القرار القطري. وتابع نجله، الشيخ عبد الله، هذا المسار، لكن في سياق مختلف انطبع بطابع الاستفراد البريطاني بالنفوذ في الخليج. ولا تزال إستراتيجيات التوازن الدقيق التي سنّها أولئك الآباء المؤسسون سائدة في السياسة الخارجية القطرية حتى اليوم.

موروث سياسية حيّة

لقد صنّف المؤرخ الأميركي، ديفيد فرومكين (1932-2017)، دول الشرق الأوسط المعاصرة -باعتبار ظروف ميلادها- ثلاثة أصناف: صنف صنعه التراكم التاريخي، وصنف صنعه رجال محليون أقوياء، وصنف صنعه الإمبراطورية البريطانية (13).

وتكشف لنا هذه الملاحظة الثمينة عن الدور العظيم الذي اضطلع به الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني في ميلاد دولة قطر المعاصرة، وهو دور يجعل قطر تدخل ضمن الصنف الثاني من تصنيفات فرومكين، وهو الدول التي صنعها رجال محليون أقوياء. على أن ما يتناوله هذا البحث هو مظهر واحد من مظاهر الحياة السياسية للشيخ جاسم، وهو نجاحه في اتباع إستراتيجيات توازن فعالة في علاقته بالإمبراطوريتين العظيمتين المهممتين على المنطقة في أيامه، وهما الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية البريطانية، طوال فترة حكمه التي امتدت نحو خمسة وثلاثين عامًا.

ورغم أن كلاً من القادة الثلاثة الذين دعوناهم هنا "الآباء المؤسسين" لدولة قطر حقق قدرًا من التوازن المقصود، فقد تركّز البحث على مرحلة حكم الشيخ جاسم لأنها الأطول زمنًا، والأشدّ تعقيدًا من الناحية الدبلوماسية. وليس ذلك تقليلًا من شأن المنجزات السياسية لوالده، الشيخ محمد، ونجله، الشيخ عبد الله، أو من شأن التحديات التي واجهاها، بل هو مجرد مراعاة للسياق التاريخي. فقد كانت مرحلة حكم الشيخ محمد (1851-1878) فترة توحيد القبائل وزرع بذرة الدولة، وقد وصف الضابط والمؤرخ العراقي، العميد محمود بهجت سنان، الشيخ محمدًا بأنه "كان رجلًا تقيًا ورعًا، محبًا للخير" (14)، لكن عهده لم يشهد تفاعلًا كبيرًا مع القوى الكبرى. كما جاء حكم الشيخ عبد الله (1913-1949) بعد أن ترجّح ميزان القوى في المنطقة لصالح البريطانيين، وأصبح تحقيق التوازن بينهم وبين العثمانيين بعيد المنال.

أما فترة حكم الشيخ جاسم (1878-1913)، فقد اتّسمت بتداخل المساحات بين العثمانيين والبريطانيين، وشدة التجاذب بينهما؛ مما ألقى بظلال كثيفة على قطر. ففي عهد الشيخ جاسم تحديدًا تتضح معالم المناورات الدبلوماسية والتوازنات الدقيقة التي حافظت لقطر على استقلال قرارها ومصالحها الحيوية، ككيان سياسي وليد، قادر على الحركة المرنة في مساحات التصدّع بين القوى الكبرى، لكنه لا يقبل أن يضيع في ألعاب الكبار، أو يغرق في صراعاتهم، بل يلعب على طاولة الكبار بثقة كبيرة في النفس، رغم تفاوت القوة والأحجام. ولا يزال هذا المنحى حاضرًا في دولة قطر المعاصرة، على نحو ما شرّحه بإسهاب مهران كمرافا في كتابه: "قطر.. دولة صغيرة وسياسات كبيرة" (15).

لقد كانت قطر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين -وهي الفترة الخاضعة للدراسة هنا (1851-1949)- مجال شدّ وجذب بين أكثر من طرف، ولم يكن من السهل على قادتها الحفاظ على بقاء دولتهم الوليدة، الصغيرة الحجم، الشحيحة الموارد، القليلة السكان، بين أمواج متلاطمة من الصراعات الإقليمية والدولية. لكن الآباء المؤسسين للدولة نجحوا في ذلك عبر إستراتيجيات التوازن في علاقاتهم بالعثمانيين والبريطانيين، وهي خمس إستراتيجيات:

- منح ولاء جزئي متحفظ لكلتا الإمبراطوريتين دون التزام مطلق.
- المحافظة على استقلال القرار القطري عنهما في كل الظروف.
- استغلال التناقض بينهما لدرء الهيمنة الكاملة لأي منهما على قطر.
- تفادي المخاطر التي قد تلحق بقطر جرّاء سياسات أيّ منهما.
- الاحتفاظ بالمرونة التكتيكية في التعامل معهما في كل الأحوال.

ولعل أهم هذه الإستراتيجيات -وأبقاها في التاريخ القطري الحديث- هو المحافظة على استقلال القرار. فهو أمر يضرب بجذوره في التاريخ القطري منذ ميلاد هذه الدولة منتصف القرن التاسع عشر إلى اليوم، وهو أمر لا تزال قطر متشبثة به، رغم ما دفعته من أثمان في سبيل المحافظة عليه.

إن دراسة المرحلة التكوينية من تاريخ قطر تكشف عن أن إستراتيجيات التوازن التي تبناها دولة قطر اليوم لها جذور عميقة في تاريخها وأنها امتداد طبيعي لما تبنّاه آباؤها المؤسسون من إستراتيجيات سياسية ودبلوماسية، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وقد أدرك بعض الباحثين الغربيين هذه الاستمرارية التاريخية، فهذا أولريكسن -مثلاً- يلاحظ أن سياسات قطر في عهد الشيخ جاسم "مؤشّر مبكّر على الطريقة التي تستطيع بها الدول الصغيرة تبنّي إستراتيجيات بقاء، من خلال التوازن بين الأمن الداخلي والخارجي، لدرء بعض الاتجاهات الإقليمية الخطرة"(16).

من القبيلة إلى الدولة

إن الدور العظيم الذي اضطلع به الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني، حتى اشتهر بلقب "المؤسس"، لم يأت من فراغ. فالتطورات الاجتماعية والسياسية في عهد والده الشيخ محمد بن ثاني مهدت الأرضية له، ولسياسات التوازن التي اتبعتها. فحينما قاد الشيخ جاسم انتقال المجتمع القطري مما يشبه الكونفيدرالية القبلية الرخوة إلى كيان سياسي موحد القرار، ومحدد المعالم، فإنه كان يبني على تراث والده الشيخ محمد، وينمي البذور التي بذرها.

فقد شهد مطلع القرن الثامن عشر موجات هجرة من قلب الجزيرة العربية، ومنها هجرة القبائل التي استقرت في شبه جزيرة قطر. ومن نتائج الهجرة إلى قطر أن هذه القبائل انتقلت من حياة البداوة والترحل في الصحراء إلى حياة الاستقرار الحضري على السواحل، بكل ما يحمله ذلك من أنماط عيش وأعراف سياسية غير مألوفة في الصحراء. وكان من آثار ذلك -كما لاحظت روزماري سعيد زحلان- أن رجال القبائل البدوية التي انتقلت إلى قطر "تفرغوا لحياة البحر، وهي نمط حياة يضمن عيشاً أفضل من حياة الرعي في الصحراء. وعلى مرّ السنين أصبحوا بحّارة متمرسين، وصيادين مهرة. كما تكيّفوا مع تجارة اللؤلؤ بكل مظاهرها" (17).

ثم بدأ يتطور في قطر نظام للحكم يشبه الحلف القبلي الكونفيدرالي العريض، الذي يتأسس على الأعراف والهياكل القبلية، دون إدارة مركزية موحدة القرار. فكان شيوخ القبائل يجمعون بين القرارات الإدارية والإجراءات القضائية، ويديرون شؤون قبائلهم بقدر كبير من الاستقلالية، في تداخل وتشابك بين استقلال القبيلة، واندماجها النسبي في الحلف العريض، وتبدل دائم لمراكز القوة والتأثير داخل هذه المنظومة المرنة. لكن الوعي بالهوية السياسية الواحدة كما تعرفه الدول المعاصرة لم يبدأ بشكل واضح إلا مع صعود الشيخ محمد بن ثاني إلى الصدارة، منتصف القرن التاسع عشر.

وهنا بدأ الإحساس بالهوية الاجتماعية الجامعة يتبدل إلى إحساس بالكيونة السياسية الواحدة، وذلك حينما "برز الشيخ محمد بن ثاني شيخاً حاكماً لكامل شبه الجزيرة القطرية" (18)، عام 1851، كما لاحظ حبيب الرحمن. وكان من أهم منجزات الشيخ محمد الدبلوماسية نجاحه في الحصول على اعتراف رسمي من الإمبراطورية البريطانية الصاعدة في المنطقة حينها، من خلال اتفاقية وقّعها مع المندوب البريطاني

في بلاد فارس، العقيد لويس بيلي (1825-1892)، عام 1868، واعترفت فيها بريطانيا بسلطة الشيخ محمد باعتباره "شيخ قطر" بلا منازع (19).

ومن المهم هنا ألا نبالغ في قيمة هذا الاتفاق في تأسيس دولة قطر المعاصرة، كما فعل بعض الباحثين الذين يعتمدون على الأرشيف البريطاني في قراءة تاريخ المنطقة (20). وهو أرشيف يحمل تحيزات المستعمرين البريطانيين ونظرتهم المتعالية إلى المنطقة وأهلها. بينما تقتضي الموضوعية والجدُّ البحثي الرجوع أيضًا إلى الأرشيف العثماني الثري. والأهم من ذلك الرجوع إلى السردية التاريخية القطرية ذاتها، وهي متاحة في مصادر وافرة باللغة العربية.

فالتحيز الناتج عن الاعتماد المفرط على الأرشيف البريطاني جعل بعض الباحثين الغربيين يعتبرون لقاء الشيخ محمد بن ثاني مع العقيد بيلي هو اللحظة التأسيسية لدولة قطر المعاصرة، وشهادة ميلادها الرسمية. فروزماري زحلان تُعدُّ ذلك اللقاء "من أهم العوامل" في ميلاد قطر كدولة (21)، وحبیب الرحمن عدّه "تغييراً جوهرياً" في وضع قطر السياسي (22)، وأولريكسن عدَّ هذا اللقاء والتخلص من المطامح البحرينية "ضماناً للاعتراف الدولي بالمشيخة" (23). ومن المؤكد أن اتفاقية عام 1868 كانت إنجازاً دبلوماسياً مهماً للشيخ محمد الذي كان يطمح يومها إلى "تأسيس قاعدة دائمة لسلطته على الأرض" القطرية، كما لاحظ فرومهيرز (24)، ونجح في انتزاع اعتراف بريطاني صريح بقطر إمارة مستقلة.

لكن الذين يبالغون في أهمية اتفاق عام 1868، فيعتبرونه شهادة الميلاد لدولة قطر، ويهملون أهمية الجهد الذاتي الذي بذله الآباء المؤسسون، والمنجزات السياسية التي حققوها في هذا المضمار، يرتكبون عدة أخطاء تاريخية: منها الغفلة عن أن غاية البريطانيين من الاتفاقية كانت حماية البحرين من قطر أكثر من حماية قطر من البحرين. ولذلك ورد في المواد الثالثة والرابعة والخامسة من الاتفاقية تعهّد من الشيخ محمد بن ثاني بعدم التدخل في الصراعات الداخلية بين أمراء البحرين التي كانت تحت الحماية البريطانية آنذاك، وألاًّ يتعرض للسفن العابرة مياه الخليج (25).

ومن هذه الأخطاء أيضاً الغفلة عن أن قطر وقّعت بعد هذه الاتفاقية بثلاث سنين فقط -عام 1871- حلفاً عسكرياً وسياسياً وثيقاً مع الإمبراطورية العثمانية. وقد دخلت قطر في ذلك العام رسمياً تحت المظلة العثمانية. ولو كانت قيادة قطر تعد اتفاقية عام

1868 حدثاً تأسيسياً لها كدولة لكانت دخلت تحت الحماية البريطانية، كما كانت الحال مع إمارات عربية أخرى على سواحل الخليج. والواقع أن قطر لم تدخل تحت المظلة البريطانية إلا بعد هذا التاريخ بنصف قرن، وبعد انهيار الدولة العثمانية، وانحسار نفوذها في المنطقة كلها. فلم تتضمن اتفاقية عام 1868 حماية بريطانية لقطر، على نحو ما حدث مع مشيخات أخرى في ساحل الخليج منذ بداية عام 1820.

إن عدم الانتباه لجوهر الموضوع المهم الذي تركز عليه هذه الدراسة، وهو إستراتيجيات التوازن التي اتبعتها الآباء المؤسسون لدولة قطر في العلاقة بالبريطانيين والعثمانيين، قاد إلى تشوُّش في تصور تلك الحقبة التكوينية من تاريخية قطر، وتجاهل للجهد الذاتي الذي بذله الآباء المؤسسون في ميلاد هذه الدولة، وإبراز الجهد الخارجي، خصوصاً البريطاني، في هذا المضممار. وقد تجسّدت إستراتيجيات التوازن هذه أكثر ما تجسّدت في عهد الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني، وهذا ما نتجه إلى بيانه الآن.

قائد متعدد المواهب

تزامن عهد الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني مع الحقبة العثمانية من تاريخ قطر، أي الفترة التي توثقت فيها روابط قطر بالدولة العثمانية، واستظلت بظلالها، بعد أن امتد نفوذ العثمانيين إلى سواحل الخليج. وهي الفترة الممتدة من 1871 إلى 1916. فالشيخ جاسم "برز وأصبح مركز ثقل القوة في قطر خلال الحقبة العثمانية" (26)، وكان له الدور الأبرز في صياغة هوية قطر السياسية في تلك الحقبة وما تلاها. وقد وصفت روزماري زحلان الشيخ جاسم بأنه "كان رجلاً عنيداً، ومُجازفاً أحياناً... مع صلابة وشجاعة" (27). ويبدو لنا أن هذا اختزال لشخصيته المركبة. فقد كان الشيخ جاسم قائداً متعدد المواهب، ذا شخصية كاريزمية جعلته يكسب ثقة أهل قطر واحترامهم، ويجمع كلمتهم حول فكرة الدولة التي ليس لهم سابق عهد بها. وقد جمع إلى ذلك ذكاءً سياسياً فطرياً، وتركيزاً على الغاية التي سعى إلى تحقيقها، وقدرة على احتواء الكتل الاجتماعية المختلفة، وهو أمر ضروري لنقل مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة، ومرونة دبلوماسية في التعاطي مع القوتين العظميين اللتين كانتا تتقاسمان النفوذ في الخليج يومها، كما سنرى.

وُلد الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني عام 1827، وتلقى تربية إسلامية متينة في طفولته، كما تلقى تكويناً عسكرياً رصيناً وهو شاب يافع، فاكسب مهارات متعددة

في عمر مبكر. وتفتقت مواهبه في سنوات شبابه، فأصبح فارسًا متمرسًا، وشاعرًا بليغًا، وقائدًا اجتماعيًا وسياسيًا. فلا عجب أن يصبح الرجل الذي جمع كل هذه المواهب والإسهامات في تاريخ قطر محور السردية الوطنية القطرية، وأن يشتهر بلقب "المؤسس" في المجتمع الأهلي القطري. ومن أهم مظاهر ذلك أن اليوم الوطني لدولة قطر الذي بدأ الاحتفال به يوم 18 ديسمبر/ كانون الأول 2007 هو اليوم الذي تولى فيه الشيخ جاسم مقاليد الحكم، عام 1878، وليس يوم رحيل قوة الوصاية البريطانية، كما درجت عليه الدول الأخرى.

وقد وصف المؤرخ العسكري العراقي، محمود بهجت سنان، الشيخ جاسم بأنه كان "يتصف بالورع والتقوى ويكرم رجال العلم والدين. وبجانب ذلك كان يتصف بالسياسة الرشيدة، وحسن الإدارة، وطيب النفس. فقد أحبته القبائل ودانت له بالولاء" (28). وكان الشيخ جاسم ملماً بالفقه الإسلامي إلمامًا حسنًا، حتى عُدَّ من فقهاء الحنابلة، فترجم له الشيخ عبد الله آل بسام (1924-2004) ضمن علماء نجد في كتابه: علماء نجد خلال ثمانية قرون (29). ورسم مؤلف هذا الكتاب الموسوعي شخصية الشيخ جاسم المركبة، ومواهبه المتعددة؛ فذكر عظم مكانته في قطر؛ حيث إنه "هو فيها كل شيء" حسب تعبيره. ثم رسم جوانب من هذه الشخصية فقال: إن الشيخ جاسم هو:

"عالمُ البلاد وفقهٌها الذي تصدر منه الفتاوى والتوجيهات الشرعية. وهو أمير البلاد وحاكمها، ومنفذُ أمورها، بلا منازع في ذلك. وهو القاضي الذي تصدرُ منه الأحكام بين الخصوم. وهو خطيب الجامع في الجُمع والأعياد. وهو التاجر الكبير الذي يملك أسطولاً من السفن... للغوص ونقل البضائع...، وهو المنفق المحسن الذي يجمع الأموال لينفقها في سبيل البرِّ والإحسان. وهو المسيطر على البلاد في جميع نواحي مرافقها وأعمالها، إلا أنه ساسها بالعدل والحكمة والرحمة، حتى أحبته رعيته... وهو... صاحب وفاء، وصاحب صلة رحم، وصاحب إنصاف وعدل" (30).

وتعزو الباحثة بدور القحطاني هذه الصفات في شخصية الشيخ جاسم إلى تربيته الإسلامية العميقة، خصوصاً أثر القرآن الكريم في شخصيته (31). وكان الشيخ جاسم على تواصل مع عدد من علماء الإسلام في الجزيرة العربية والعراق والهند (32)،

وطبع كتب بعضهم على نفقته الخاصة، ومنهم العالم الأديب العراقي، محمود شكري الألوسي (1857-1924)، الذي أثنى على الشيخ جاسم، ووصفه بأنه "من خيار العرب الكرام، مواظب على طاعاته، مداوم على عبادته وصلواته، من أهل الفضل والمعرفة بالدين المبين... وبينى وبينه محبة غيبية، ومكاتبات لطيفة" (33). ووثق الألوسي جانباً من المراسلات بينه وبين الشيخ جاسم بشأن طبع أحد كتبه (34). كما أوقف الشيخ جاسم جزءاً من أمواله لرعاية الأيتام، ولذلك رثاه الشاعر السعودي الكبير، محمد بن عثيمين (1854-1944)، بقوله:

مضى كافل الأيتام في كل شتوةٍ وموئلاً من ضاقت عليه مذاهبه
نعيت امرءاً للبرِّ والدين سعيه وللجود والمعروف ما هو كاسبه (35)

وسنرى فيما بعد كيف أثرت هذه الخلفية الإسلامية في اختيارات الشيخ جاسم السياسية، خصوصاً في ميله إلى العثمانيين المسلمين على حساب البريطانيين المسيحيين.

وقد برهن الشيخ جاسم خلال فترة حكمه الطويل على مهارته في تحقيق التوازن بين الفاعلين الدوليين من ذوي التأثير على دولة قطر الناشئة. واعترف له عدد من الباحثين المعاصرين بالبراعة في هذا المجال. فهذا جيم كرين وستيفن رايت -على سبيل المثال- يكتبان: "كان الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني -منذ عام 1900 رانداً في موازنة بعض القوى الكبرى ببعض، واتخاذ ذلك وسيلة لتحقيق الأمن، دون الاعتماد على قوة واحدة بعينها" (36). كما أشاد أولريكسن بالذكاء السياسي الذي اتسم به الشيخ جاسم، وأبرز إستراتيجية التوازن بين العثمانيين والبريطانيين التي انتهجها في هذا المضمار، فقال:

"لقد قبل الشيخ جاسم بن محمد قبولاً براغماتياً بوجود حامية عسكرية عثمانية في شبه الجزيرة [القطرية]، وحصل مقابل ذلك على الاعتراف العثماني به حاكماً (قائمقام) على قطر. وكان هذا الفعل الموازن للعلاقات بين القوتين الإقليميتين الرئيسيتين، بما ضمنه من الاعتراف بدولة قطر، وتحصينها من أي ادعاءات بحرينية في أرضها، هو الذي أكسب الشيخ جاسم بن محمد سمعته التي اشتهر بها، باعتباره المهندس الذي صاغ شكل دولة قطر المعاصرة" (37).

لقد واجه الشيخ جاسم تحديات جسيمة، أهمها تحقيق التوازن بين الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية العثمانية. ونجح في ذلك بفضل انتهاجه إستراتيجيات فعالة وذكية، ومنسجمة مع السياق التاريخي، والقيود الجغرافية، وموازين القوة السائدة في عصره. وقد أجمالنا القول في بداية هذه الدراسة عن الإستراتيجيات الخمس التي اتبعها الآباء المؤسسون لدولة قطر في تعاطيهم مع هاتين الإمبراطوريتين. وسنتقل الآن إلى شرح تطبيقي لهذه الإستراتيجيات من خلال الوقائع التاريخية.

ظُلَّ الإمبراطورية الطويل

ظهر الطموح البريطاني في قطر ضمن الإستراتيجية البريطانية الكبرى الساعية إلى ضم منطقة الخليج إلى مجال نفوذها. فمنذ تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية، عام 1600، وهيمنتها على الهند، ثم استحوذ التاج البريطاني عليها وتحويلها مشروعاً استعمارياً شاملاً في شبه القارة الهندية، أصبحت منطقة الخليج مجالاً حيوياً للنفوذ البريطاني. ويرجع ذلك لأسباب إستراتيجية عديدة، منها حاجة بريطانيا إلى تأمين الطرق التجارية البحرية، وحرصها على احتكار السيطرة على المضائق الحيوية (مضيق هرمز، باب المندب، قناة السويس) بعد أن أبعدت البرتغاليين والهولنديين عن المنطقة، وخوفها من الطموح الفرنسي في المنطقة بعد تجربتها المريرة في صراعها مع نابليون بونابرت على مصر والشام خلال الأعوام 1798-1801، ثم قلقها من تعاظم الحضور العثماني في الجزيرة العربية وحولها.

وجاء توقيع "الاتفاقية البحرية العامة" مع إمارات الخليج العربية، عام 1820، معلماً بارزاً في طريق ترسيخ الهيمنة البريطانية في المنطقة. وهي الاتفاقية التي سُمِّيت رسمياً: "الاتفاقية العامة لمنع النهب والقرصنة في البر والبحر"، لأن الشغل الشاغل للبريطانيين آنذاك كان السعي إلى تصفية مقاومة القواسم وهجماتهم التي أرقت السفن البريطانية في الخليج لفترة طويلة، خصوصاً مع وجود ذاكرة طريّة عن مقاومة اليعاربة الشرسة للبرتغاليين في بحر العرب والمحيط الهندي قبل ذلك (38).

وقد تضمنت الاتفاقية العديد من القيود الدائمة والمؤقتة التي فرضتها بريطانيا على إمارات الخليج العربية، وفرضت بريطانيا نفسها حكماً بين المختلفين من أهل المنطقة، وهددتهم باستخدام قوتها البحرية الساحقة في حال الخروج على طاعتها.

وكان البريطانيون قد كسروا قبل ذلك شوكة القواسم، ودمروا سفنهم وحصونهم، في "معركة رأس الخيمة" الطاحنة، عام 1819. لذلك يمكن اعتبار هذه الاتفاقية تحولاً في الميزان الإستراتيجي في الخليج، وبداية تغلغل بريطاني عميق في المنطقة دام نحو قرن ونصف قرن.

وقد صادق على هذه الاتفاقية شيوخ أبو ظبي، ورأس الخيمة، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ودبي، وجزيرة الحمراء. ثم انضمت إليها البحرين فيما بعد في العام ذاته، ثم مسقط بعد ذلك بعامين. وعُرفت الإمارات التي وقّعت الاتفاقية في الاصطلاح السياسي البريطاني باسم "إمارات الساحل المتصالحه". لكن قطر لم تكن جزءاً من اتفاقية عام 1820 التي دشنت عملياً حقبة النفوذ البريطاني على ضفاف الخليج. ويمكن تفسير هذا الأمر بأحد تفسيرين: أولهما أن قطر كانت أكبر حجماً من البحرين بكثير، وكانت السيطرة عليها أصعب من السيطرة على البحرين التي هي جزيرة معزولة، ويسهل احتواؤها، وهذا هو رأي المؤرخ فرومهيرز (39). لكننا لا نرى أن بريطانيا كانت عاجزة عن السيطرة العسكرية على قطر آنذاك، كما سيطرت على غيرها من الإمارات العربية.

والتفسير الثاني هو أن قطر لم تكن تبلورت فيها هوية سياسية واضحة في بداية القرن التاسع عشر، وإنما تبلورت في قطر كينونة سياسية واضحة مع صعود الشيخ محمد بن ثاني منتصف القرن، ابتداء من العام 1851. وهذا التفسير الثاني يصلح لفهم الأمور في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لا فيما بعد ذلك. وإلا فلماذا لم تنجح بريطانيا في ضم قطر إلى الاتفاقيات اللاحقة بعد تبلورها كياناً سياسياً واضح المعالم بقيادة الشيخ محمد بن ثاني ونجله الشيخ جاسم بعد ذلك؟ ومن هذه الاتفاقيات "اتفاقية منع استيراد العبيد من إفريقيا على متن السفن التي تملكها البحرين والإمارات المهادة والسماح بتفتيش تلك السفن"، عام 1847، و"الهدنة البحرية الدائمة"، عام 1857، التي تمنع أي اعتداء في البحار، وعدة "اتفاقيات حصرية" أخرى تمنع شيوخ الإمارات العربية بسواحل الخليج من الدخول في أي حلف أو اتفاق مع أي دولة أخرى باستثناء الإمبراطورية البريطانية.

واللافت للنظر أن قطر لم تكن جزءاً من أي من هذه الاتفاقيات مع بريطانيا، حتى تلك التي صيغت في ختام القرن التاسع عشر، وبعد أن أصبحت قطر إمارة مهمة ذات

شأن ووزن في عهد الشيخ جاسم. واستمر الأمر على هذه الحال من الابتعاد عن الدخول مع بريطانيا في أي اتفاقية حماية أو وصاية لغاية العام 1916، أي خلال انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى. فكانت اتفاقية الحماية التي وقَّعها الشيخ عبد الله مع بريطانيا "خاتمة المعاهدات التي مهرَّها أمراء إمارات الخليج العربية مع الإمبراطورية العظمى" (40).

فعلاقة قطر تاريخياً بالإمبراطورية البريطانية تختلف اختلافاً جوهرياً عن علاقات الإمارات العربية الأخرى على ضفاف الخليج. ولعل هذا الأمر يزكِّي ما لاحظته روزماري زحلان بذكاء من أن دولة قطر "نشأت وتطورت خارج نطاق المسار العام للحوادث التي شهدتها الخليج والجزيرة العربية" (41). وهنا تبدو كل التفسيرات التاريخية لعدم انضمام قطر لاتفاقيات الحماية البريطانية طيلة القرن التاسع عشر غير مقنعة، باستثناء التفسير الذي تتبناه هذه الدراسة، وهو أن الآباء المؤسسين لدولة قطر -خصوصاً الشيخ جاسم- اختطوا لأنفسهم مساراً يختلف عن مسارات جيرانهم في علاقتهم ببريطانيا، عن وعي وإصرار على استقلال القرار القطري، واستثمار للصراع الدولي على المنطقة لتحقيق ذلك، وأن صلتهم بالعثمانيين المسلمين كانت أوثق من صلة جيرانهم الآخرين بالعثمانيين.

وثمة تفصيل تاريخي مهم في هذا المضمار، وهو أن أغلب أمراء الخليج والجزيرة العربية كان يلزمهم مستشارون بريطانيون، ولم يكن الأمر كذلك مع أمراء قطر. فالأدوار التي تولّاها ضباط بريطانيا وجواسيسها في صحبة قادة المنطقة معلومة، خصوصاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومن هؤلاء النقيب ويليام شكسبير (1878-1915)، وجون فيلبي (1885-1960)، وتوماس لورنس (1888-1935)، وغير تروود بيل (1868-1926). كما أن غالب أمراء المنطقة كانوا يستلمون أموالاً من بريطانيا، ولم يستلم أمراء قطر منها مالا، بل ولا استلموه من الإمبراطورية العثمانية، حينما كانت قطر تحت المظلة العثمانية، كما سنرى لاحقاً.

لقد افتتح الشيخ محمد بن ثاني بناء العلاقات مع بريطانيا، والحصول منها على اعتراف رسمي به حاكماً لقطر، دون أن ينضم لاتفاقيات بريطانيا مع أمراء الساحل الخليجي. ولم يكن الحضور العثماني منافساً لبريطانيا خلال حكم الشيخ محمد، وإنما كان ظل بريطانيا الطويل يخيم على سواحل الخليج دون منازع. أما الشيخ

جاسم فقد كان تفاعله مع البريطانيين في سياق مرَّكَب، يتَّسم بتداخل مساحات النفوذ والتحالفات والاعتبارات الإستراتيجية. وتلك هي أهم خصائص الفترة المديدة التي حكم فيها الشيخ جاسم، والتي استمرت أكثر من ثلث قرن.

وقد انفتحت أمام الشيخ جاسم فرصة إستراتيجية للتحرك المتوازن، حينما توسَّع العثمانيون على سواحل الخليج بعد أن شُقَّت قناة السويس، عام 1869، وأصبح الطريق البحري سالكا من إسطنبول إلى الخليج. وستحدث بتفصيل أكبر عن الحضور العثماني، وتعامل الشيخ جاسم معه في الفقرة التالية. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن قدوم العثمانيين إلى قطر، عام 1871، جعل البريطانيين يترددون في بسط سيطرتهم عليها، رغم مصلحتهم في ذلك. ويرجع ذلك إلى اعتبارات عدة، منها المحلي وهو مقاومة الشيخ جاسم المبدئية للنفوذ البريطاني في قطر، ومنها ما هو دولي ذو صلة بالتحالفات وموازين القوى في القارة الأوروبية. وفي هذا السياق، تعتقد روزماري زحلان أنه "بالرغم من كون الحكومة البريطانية لم تقبل قط رسمياً دعوى الباب العالي بالسيادة على قطر، فإنها تفادت أي أمر يمكن أن يفسد علاقاتها الحساسة مع العثمانيين، في الوقت الذي كانت فيه سياسة بريطانيا هي المحافظة على وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية، حرصاً على استقرار ميزان القوى في أوروبا"(42).

وهكذا اتبع البريطانيون موقفاً غائماً تجاه وضع قطر السياسي؛ فقد رفضوا الاعتراف بالسيادة العثمانية في قطر حقاً قانونياً لكن قبلوا بتلك السيادة ضمناً كأمر واقع، في عملية التفاف سياسي وغموض دبلوماسي متعمد، تجنباً لشقاق مع العثمانيين لم يكونوا يريدونه في خواتيم القرن التاسع عشر، مراعاة لأهمية الدولة العثمانية في المعادلات الأوروبية. وردَّ العثمانيون على الغموض في الموقف البريطاني من قطر بغموض مشابه في موقفهم من البحرين. فقد ظل العثمانيون متمسكين بحقهم في السيادة على كامل الساحل الشرقي للجزيرة العربية، بما فيه جزيرة البحرين، لكنهم اعترفوا ضمناً بالمصالح البريطانية في البحرين، وسكتوا على مضض عن احتلال بريطانيا لها، كأمر واقع لا كحق قانوني. وكما لاحظ المؤرخ التركي، زكريا قورشون: "من أجل تفادي الاحتكاكات السلبية مع البريطانيين الذين بسطوا نفوذهم على البحرين، حرص العثمانيون على تجاهل البحرين"(43).

لقد كسب الشيخ محمد بن ثاني اعتراف البريطانيين بحكمه لقطر، دون أن يخسر من سيادته شيئاً لصالحهم، ثم استثمر الشيخ جاسم التنافس بين القوتين، لترسيخ الهوية

السياسية القطرية، رغم أن قلبه كان مع العثمانيين المسلمين دائماً، بحكم خلفيته الإسلامية الصلبة. وقد لاحظ فرومهيرز بحق أن

"حضور العثمانيين أمر مهم في تاريخ قطر، لأنه بالأساس منح أسرة آل ثاني -خصوصاً جاسم بن محمد بن ثاني- الفرصة لاستخدام التنافس بين البريطانيين والعثمانيين لصالحهم. فرغم أن كثيرين يحددون عام 1868، والاعتراف بحكم محمد بن ثاني بداية لحكم آل ثاني، فإن آل ثاني لم يبرزوا كحكام ممثلين لقطر إلا بعد التوغل العثماني في المنطقة عام 1871. فمع الحضور العثماني بدأ تاريخ طويل من استغلال آل ثاني للقوى الخارجية لتحسين وتدعيم حكمهم لشبه جزيرة قطر. وهذا الاستغلال للقوى الخارجية -الذي غالباً ما يكون خفياً وأحياناً يكون أكثر وضوحاً- لا يزال مستمراً حتى اليوم"(44).

والحاصل أن تفاعل قطر مع البريطانيين استمر نحو قرن، منذ لقاء الشيخ محمد مع العقيد بيلي، عام 1868، إلى إعلان استقلال دولة قطر، عام 1972. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة ظلت محكومة الإستراتيجيات الخمس التي تحدثنا عنها في صدر هذه الدراسة، وهي الولاء الجزئي المتحفظ، والتمسك باستقلال القرار، وتوازن القوى، وتوازن الأخطار، والمرونة التكتيكية. وكان عهد الشيخ جاسم أبلغ تجسيد لهذه الإستراتيجيات الخمس في تاريخ قطر السياسي، لأنه أدرك التحولات العميقة في المنطقة، ونجح في التعاطي مع ظلال القوتين العثمانية والبريطانية على قطر لغاية عشية الحرب العالمية الأولى. فلننتقل الآن إلى مفارقات علاقة الشيخ جاسم بالعثمانيين.

قوة القُربى الثقافية

في علاقة الشيخ جاسم بالإمبراطورية العثمانية بلغت إستراتيجيات التوازن ذروتها، بل وحسرت عن وجهها الدرامي. فقد منح الشيخ جاسم بيعته لهذه الإمبراطورية الإسلامية العريقة بعد وصولها إلى تخوم قطر، عام 1871، وتشبث بالولاء لها في كل الظروف بوصفها مظلة جامعة للمسلمين، وقاوم كل أوجه الإغراء والإغواء البريطانية التي كانت تدفعه إلى تغيير ولائه للعثمانيين. وكان ذلك تجسيدا للقربى

الثقافية الإسلامية مع العثمانيين التي كان الشيخ جاسم يقدرها حق قدرها. لكن الشيخ جاسم قاوم التدخل المباشر للعثمانيين في شؤونه الداخلية، ووصل الأمر به حدّ مواجهتهم عسكرياً في معركة "الوجبة" الشهيرة، عام 1893، التي انتهت بمقتلة في الجنود العثمانيين على أيدي قوات الشيخ جاسم. ولم تؤثر تلك المعركة الدامية في علاقة الطرفين، بل زادت متانة ورسوخاً. وهنا تكمن المفارقة الكبرى في علاقة الشيخ جاسم بالباب العالي.

لقد استطاع العثمانيون منذ حكم السلطان سليم الأول (1512-1520) أن ينتزعوا موطئ قدم لهم على الطرف الشمالي من الخليج، ضمن حروبهم البرية مع الصفويين للسيطرة على العراق وشرق الأناضول، وحروبهم البحرية ضد البرتغاليين الذين اخترقوا المنطقة من جهة المحيط الهندي (45). وقد "أقام البرتغاليون قاعدة بحرية لهم في مضيق هرمز، وأصبحوا يهددون الأجزاء الشمالية من الخليج... ولم يكن بمقدور المماليك، ولا أية دولة إسلامية أخرى، التصدي لهم غير العثمانيين" (46).

لكن العثمانيين لم يتمكنوا من بسط حكمهم على مناطق واسعة من سواحل الخليج إلا في حكم السلطان سليمان القانوني (1520-1566) الذي فتح فيه العثمانيون بغداد، عام 1534، وأصبح ما يجري على سواحل الخليج مؤثراً على مصالحهم الإستراتيجية، فضلاً عن أن منطقة الخليج أرض إسلامية يتحملون مسؤولية معنوية في الدفاع عنها. فسيرّ العثمانيون جيوشهم للسيطرة على جنوب العراق، عام 1546، "وأصبحت بذلك البصرة مدخلاً للعثمانيين إلى خليج البصرة" (47). وظل وجودهم السياسي والعسكري على ضفاف الخليج متأرجحاً وغير مستقر طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ومع افتتاح قناة السويس، عام 1869، تجدد اهتمام العثمانيين بالساحل الشرقي من الجزيرة العربية، وتوسّع طموحهم فيه، بعد أن أصبح الطريق البحري إليه سالكا عبر البحر الأحمر وبحر العرب. ففي عام 1871، سيطروا على "عسير" بالساحل الشرقي للبحر الأحمر، ثم سيرّوا حملة بقيادة واليهم على بغداد، مدحت باشا (1822-1884)، فسيطرت على منطقة الأحساء على ساحل الخليج. وهكذا مدّوا نفوذهم من الساحل الغربي للجزيرة العربية إلى ساحلها الشرقي، وبذلك أصبح الخليج "خليجاً عثمانياً" بتعبير المؤرخ فريديرك آنسكومب في كتابه المعنون بهذا العنوان (48).

ومع تمُدُّ سلطة العثمانيين في شرق الجزيرة العربية بدأ اهتمامهم يتعاظم بقطر، وقلقهم من سيطرة البريطانيين عليها، خصوصاً وهم يدركون أنها ذات موقع إستراتيجي حيوي، بحكم تمُدُّها داخل مياه الخليج، وتوسُّطها بين جنوب الخليج وشماله. وقد أشارت إحدى الوثائق العثمانية إلى قطر بما يدل على هذا الإدراك؛ حيث وصفت الوثيقة قطر بأنها "لسانٌ من الأرض يمتد داخل البحر بين عُمان وجزر البحرين" (49). وحينما سيطر العثمانيون على الأحساء رحَّب بهم الشيخ جاسم بن محمد، ودعاهم إلى قطر، وأعلن ولائه للسلطان العثماني بوصفه الخليفة الشرعي لعامة المسلمين. وبادله العثمانيون المودة بمودة، وعينوه حاكماً (قائمقام) على قطر باسم الدولة العثمانية.

وقد ذهب بعض الباحثين -ومنهم روزماري وأولريكسن- إلى أن بيعة الشيخ جاسم للسلطان العثماني كانت مجرد موقف براغماتي (50). بينما رجح آخرون -منهم زكريا قورشون- أن العلاقة تأسست منذ البداية على عمق الروابط الإسلامية، وأن عمق التزام الشيخ جاسم -وأهل قطر عموماً- بالإسلام هو الأرضية الصلبة لتلك العلاقة (51). وتدل الوثائق التاريخية على أن موقف الشيخ جاسم كان موقفاً مبدئياً، مدفوعاً بعمق الإحساس بالتضامن الإسلامي. وهو أمر لا يُستغرب مع ما شرحناه سلفاً عن شخصيته، وتكوينه الرصين في العلوم الإسلامية، والتزامه المتين بالأخوة الإسلامية.

وفي مراسلات الشيخ جاسم مع المسؤولين العثمانيين من المفاهيم والمصطلحات الإسلامية ما يدل على أن استظلاله بالمظلة العثمانية لم يكن مجرد موقف براغماتي، بل كان اقتناعاً مبدئياً نابعاً من خلفيته الإسلامية، ومن إحساسه بعمق "القُرْبى الثقافية" معهم، بتعبير هنتنغتون. ففي رسالة منه إلى متصرف البصرة العثماني، يصف الشيخ جاسم السلطانَ العثمانيَّ عبد الحميد الثاني (1842-1918) بأنه "أمير المؤمنين" و"خليفة رسول رب العالمين" (52). وقد اتضح عمق هذه العلاقة وصدقها في أصعب لحظات الخلاف بين الشيخ جاسم ووالي العثمانيين على البصرة، كما سنرى لاحقاً.

ومع ذلك، فإن المواقف السياسية قلما تتمحُّض دوافعها مبدئية خالصة، أو مصلحة خالصة، بل تتداخل فيها الدوافع المبدئية والمصلحة في غالب الأحيان. وليست علاقة الشيخ جاسم بالعثمانيين استثناء من ذلك، فاقتناعه الإسلامي بالمظلة العثمانية، وتقديره للقربى الثقافية، لا ينافيان رغبته السياسية في الاستفادة من الحضور العثماني

لترسيخ سلطته، وضمان استقلال قطر عن غيرها من الكيانات السياسية المجاورة (السعودية والبحرين وأبو ظبي) وعن الهيمنة البريطانية التي تخيم على المنطقة. وقد وصف المؤرخ، محمود بهجت سنان، الشيخ جاسم بأنه "كان حليفاً للدولة العثمانية، بخلاف والده الذي تحالف مع بريطانيا بموجب المعاهدة الموقعة من قبله عام 1868م" (53). والشق الأول من هذا القول المتعلق بتحالف الشيخ جاسم مع العثمانيين توصيف دقيق، أما الشق الثاني الذي عدّ اتفاقية عام 1868 تحالفاً من الشيخ محمد مع بريطانيا ففيه مبالغة؛ إذ غاية تلك المعاهدة -كما أوضحنا سلفاً- كانت حل خلاف الشيخ محمد بن ثاني مع أمراء البحرين، والتزامه بعدم التدخل في صراعاتهم الداخلية، ولم يتضمن نص المعاهدة تحالفاً -بمعنى الكلمة- مع البريطانيين.

امتحان الوجبة العسير

لم تسر الأمور في علاقة الشيخ جاسم بالعثمانيين على ما يرام دائماً. فقد كان العرف السياسي السائد في الدولة العثمانية هو التعامل مع أطراف الدولة بكثير من المرونة، ومنحها قدرًا كبيرًا من الاستقلالية الذاتية، ما دامت تلك الأطراف مقرّة بالولاء العام للعثمانيين. والتزم العثمانيون بهذا النهج بشكل أشد مع المناطق النائية التي لا يملكون الموارد للإنفاق عليها من ميزانية الدولة. وكان الشيخ جاسم رجلاً ثرياً بمعايير عصره، وقد منح العثمانيين ولاءه السياسي دون أن يطالبهم براتب أو إعطيات باعتبار منصبه كقائم مقام عثماني، رغم أن قطر في فترة حكمه لم تكن تملك موارد اقتصادية تُذكر.

فمن بين مناطق الدولة العثمانية على ساحل الخليج آنذاك "كانت قطر من المناطق الأقل دخلاً" (54). ولذلك أعفاها العثمانيون من جميع الضرائب، باستثناء الزكاة، بوصفها واجباً دينياً لا مناص منه. ولم تكن الدولة العثمانية نفسها في وضع مالي جيد آنذاك، ولا كانت تملك القدرة أو الإرادة لإنفاق أموال في قطر، فكان الشيخ جاسم يتولى منصب القائم مقامية العثمانية تطوعاً، وينفق من ماله الخاص على نفسه وعلى شؤون أهل قطر، دون تكليف الخزينة العثمانية شيئاً.

وقد جرى العرف في علاقة قطر بالعثمانيين أن تكون للعثمانيين حامية عسكرية ومستشار لحاكم قطر، دون تدخل مباشر منهم في الشأن الداخلي القطري. ويمكن

القول: إن الحضور العثماني شكّل مفارقة بالنسبة للشيخ جاسم، فهو كمسلم عميق الالتزام بدينه منح بيعته للعثمانيين عن طيب خاطر، واعترف بهم بوصفهم السلطة العليا التي تحكم الأمة الإسلامية. لكنه لم يكن يسمح لولاة العثمانيين في نجد والبصرة بأن يتدخلوا أكثر من اللازم في شؤون قطر، أو يجردوها من استقلالها الذاتي.

وكان ولاء الشيخ جاسم للعثمانيين ولاء قويًا، لكنه كان مقيّدًا بالموجّهات الخمسة التي تحكمت في تفكيره، وهي: الاختصار على الولاء الجزئي المشروط لأي قوة خارجية، وتأكيد استقلال القرار، والتوازن في العلاقات بالقوى الدولية، والموازنة بين المخاطر على قطر، والمرونة التكتيكية في التعاطي مع كل الأطراف. وبينما كانت السلطة المركزية في إسطنبول راضيةً عن التعامل مع الشيخ جاسم ضمن هذه الصيغة المرنّة، يبدو أن والي العثمانيين على البصرة، حافظ محمد باشا (1844-1903)، لم يقدّر هذه الضوابط حقّ قدرها، وأهمها إصرار الشيخ جاسم على استقلال القرار في شأنه الداخلي، وعدم فرض ضرائب على مواطنيه، خصوصًا وأن "الإمارة كانت في فقر مدقع ولا قبل للسكان بدفع الضرائب" (55)، كما أوضحه الشيخ أحمد بن محمد (1853-1905)، شقيق الشيخ جاسم، للوالي حافظ باشا. فكانت معركة "الوجبة" الدموية بين الطرفين نتيجة تهور وسوء تصرف من الوالي العثماني، دون إرادة من الشيخ جاسم، أو من السلطة المركزية في إسطنبول.

وخلاصة ما حدث، كما رواه عدد من المؤرخين، أن حافظ باشا أصرّ على تغيير طبيعة العلاقات القديمة بين الشيخ جاسم والعثمانيين، فقرر تأسيس دائرة جمارك، وفرض ضرائب على أهل قطر. ورفض الشيخ جاسم ذلك، بناء على أن أهل قطر لا يملكون المال لدفع ضرائب للعثمانيين، والأهم من ذلك -في رأينا- أنه رأى في الأمر تجاوزًا من جانب والي البصرة للعرف السائد في تعامل الدولة العثمانية مع قطر وأهلها. ويبدو أن الإنجليز تعمّدوا الإيقاع بين الوالي والشيخ جاسم بشكواهم للعثمانيين من الشيخ جاسم، واتهامهم له بالقرصنة البحرية. وقد أرادوا بذلك حشر الشيخ في الزاوية، وإبعاده عن العثمانيين، ودفعه إلى الدخول تحت الحماية البريطانية.

وقد وقع الوالي العثماني في هذا الفخ، وتهوّر في تعامله مع الشيخ جاسم، فسيّر كتائب عسكرية إلى قطر بهدف اعتقال الشيخ جاسم ومحاكمته بتهمة عصيان الدولة.

ورغم أن الشيخ جاسم بعث أخاه أحمد للتفاوض مع الوالي حافظ باشا بعد وصوله مع قواته إلى قطر، فإن الوالي اعتقل الشيخ أحمد، وأصرَّ على حضور الشيخ جاسم، وادَّعى أن على أهل قطر أن يدفعوا ضرائب خمس عشرة سنة متأخرة عليهم، خلافاً للعرف الراسخ بين الطرفين الذي يقضي بالألا تدفع قطر ضرائب أصلاً للدول العثمانية. ثم ساءت الأمور أكثر بإشاعة -تبين فيما بعد أنها غير صحيحة- وهي أن الوالي حافظ باشا قتل الشيخ أحمد بن ثاني، والوفد المرافق له.

فوجد الشيخ جاسم في الأمر سعيًا لإذلاله، وتعسفًا في التعامل مع أهل قطر، فقرَّر مواجهة القوات العثمانية التي كانت في أساسها قوات عربية من الكويت وعجمان والبصرة ونجد، ودبَّر كمينًا لتلك القوات، وكسرها في معركة دموية، يوم 13 مارس/ آذار 1893، قرب قصر الوجبة، فعُرفت هذه الواقعة في كتب التاريخ باسم "معركة الوجبة" (56). وقد حاول البريطانيون الاستثمار في هذا الخلاف الدموي، فعرضوا على الشيخ جاسم بعدها مباشرة الدخول في الحماية البريطانية ليأمن انتقام العثمانيين، لكنه رفض ذلك، وأثر التفاوض مع العثمانيين لرأب الصدع، وتجاوز الأزمة معهم.

ومن المفارقات التاريخية أن صدام الشيخ جاسم مع العثمانيين لم يؤدَّ إلى قطيعة بينهما، بل رسَّخ العلاقة بينهما، وأعاد صياغتها على أسس جديدة ومتينة استمرت لغاية انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى. وقد تجاوز الطرفان هذا الامتحان العسير لعلاقتهما بفضل أمرين أساسيين: تمسُّك الشيخ جاسم المبدئي بالولاء للدولة العثمانية باعتبارها مظلة جامعة للأمة الإسلامية، ورفضه المبدئي للدخول تحت الحماية البريطانية. وثقة السلطان عبد الحميد في الشيخ جاسم، وإدراكه لعبث الإنجليز لإفساد العلاقة بين الطرفين. وهنا يمكن التأكيد على دور "القربى الثقافية" -بالمعنى الذي قصده هنتغتون- في التغلب على الخلافات السياسية. فالإحساس بالانتماء إلى دين واحد وحضارة واحدة، والخلفية الإسلامية لدى كل من الشيخ والسلطان، أسهما في تجاوز ذلك الخلاف الخطير.

وقد لاحظ فرومهيرز أن "الشيخ جاسم رغم أنه مُنح لقب قائم مقام، وأنه كان ممثلًا رسميًا للباب العالي، أي للسلطان العثماني، فإنه لم يكن يريد أبداً السماح للعثمانيين بحضور حقيقي فعَّال في قطر، أو أي شيء شبيه بالحكم المباشر" (57). فرغم أن ما ذكره فرومهيرز هنا ينسجم مع مبدأ الولاء الجزئي المتحفظ الذي تحدثنا عنه، فقد

يكون في قوله مبالغة؛ فالشيخ جاسم لم يمنع العثمانيين من بناء سلطة فعالة في قطر، وإنما أصر على ألا تكون تلك السلطة على حساب استقلال قراره الداخلي. ولا تناقض في ذلك، فالعرف السياسي السائد في تعامل الدولة العثمانية مع بعض أطرافها بسماحة ومرونة لا ينافي بالضرورة قوة الولاء للدولة، أو عدم حضورها الفعال، وإنما يعني أحياناً أن العلاقة بين المركز والأطراف علاقة مشاركة لا تبعية. وهو أمر شائع في تاريخ الإمبراطوريات الفسيحة الأرجاء، وفي الدول الفيدرالية المعاصرة. وليست علاقة الشيخ جاسم بالعثمانيين استثناء من ذلك.

فلم يكن سوء التفاهم الخطير التي انتهى بمعركة الوجبة بسبب منع الشيخ جاسم للعثمانيين من بسط سلطتهم على قطر، وهي السلطة التي استدعاها بنفسه ورَّحَّب بها، بل كان بسبب اليد الثقيلة التي تعامل بها الوالي العثماني على البصرة مع قطر والقطريين. وقد أوضحت معركة الوجبة، عام 1893، وما تلاها من مفاوضات سياسية أي مدى كان الشيخ جاسم مستعداً لأن يصله للمحافظة على الحكم الذاتي واستقلال القرار داخل قطر. لكنها برهنت أيضاً على أن ولاءه للخلافة العثمانية لم يتزعزع قط، رغم الخلافات مع واليها في البصرة التي وصلت حدَّ الاقتتال.

وقد أوضح الشيخ جاسم في مراسلاته مع الباب العالي أن قتاله للجنود العثمانيين لم يكن خروجاً على طاعة الدولة العثمانية، أو تحويلاً للولاء إلى أعدائها البريطانيين، بل كان دفاعاً عن النفس والأهل ضد تعسف والي البصرة العثماني (58). واقتنع السلطان عبد الحميد بهذا التفسير للأمر، وتعامل مع الأزمة بإنصاف وحكمة وذكاء إستراتيجي، فقرر إبقاء الشيخ جاسم في منصبه (59)، وتحميل مسؤولية ما حدث لوالي البصرة وعزله. وكانت هذه هي المرة الثانية التي يعزل فيها العثمانيون مسؤولاً لهم مراعاة لعلاقاتهم مع الشيخ جاسم، فقبل معركة الوجبة وعزل الوالي حافظ باشا بسنوات، عزل العثمانيون، عام 1885، متصرف نجد بعد خلاف بينه والشيخ جاسم (60). وبقي الشيخ جاسم على ولائه للدولة العثمانية إلى نهاية حياته، وضمَّن وصيته أن "يظل الجنود العثمانيون في قطر" (61).

وقد زعم فرومهيرز أن "العلاقات مع العثمانيين تصدَّعت فقط حينما أصبح واضحاً للشيخ جاسم أن العثمانيين مهتمون بمنع سيطرة البريطانيين [على قطر] أكثر من اهتمامهم بتأمين مصالح آل ثاني" (62). وهذه نظرة تبسيطية لعلاقة الشيخ جاسم

بالعثمانيين، وهي تتجاهل عمق الرباط الديني الذي كان أساس تلك العلاقة. صحيح أن الشيخ جاسم كان منسجماً مع نفسه تماماً في رفض السيطرة المباشرة لأي قوة خارجية على قطر، بما ذلك الدولة العثمانية. وكما لاحظ فرومهيرز نفسه، فإن مناورات الشيخ جاسم هي التي "منعت كلتا القوتين الإمبراطوريتين [العثمانية والبريطانية] من توسيع مطالبهما" (63). لكن هذا لا يعني بأي حال أن الشيخ كان يُسوِّي بين العثمانيين والبريطانيين، بل كان يُعدُّ الدولة العثمانية قوة إسلامية عالمية، وذات حق مشروع في الحضور في المنطقة وفي قطر. وقد استخرج المؤرخ التركي، زكريا قورشون، من الأرشيف العثماني دلائل كثيرة تدل على أن الشيخ جاسم كان يأخذ علاقته بالعثمانيين مأخذ الجد، وأن روابطه بهم تتجاوز المصالح الشخصية والاعتبارات البراغماتية بكثير (64).

لقد توصل الشيخ جاسم مع العثمانيين -بعد معركة الوجبة- إلى مصالحة صلبة، تأسست على مصلحة مشتركة بينهما، وهي الاكتفاء بالولاء الجزئي للدولة العثمانية، مع احترام العثمانيين لخصوصيات قطر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية المختصة بالشيخ جاسم وعلاقته بقومه. وقد أفادت هذه الصيغة الطرفين: فحمت قطر من الهيمنة البريطانية، وضمنت للعثمانيين رأس جسر إستراتيجياً ممتداً في البحر، عند المنتصف بين مناطق النفوذ البريطاني في جنوب الخليج (عمان) وشماله (الكويت). وهو أمر لا يقدَّر بثمن بمنطق الجغرافيا السياسية، وبمنطق صراع الإمبراطوريات آنذاك.

وهكذا كانت علاقة الشيخ جاسم بالعثمانيين تركيياً من الولاء للدولة العثمانية والإصرار على استقلال القرار، مزيجاً من الانسجام والخصام، حسب الظروف وأدوار الفاعلين الأساسيين في الموضوع. لكن إصرار الشيخ جاسم على البقاء في ظل الخلافة العثمانية المسلمة ظل قوياً لا يتزعزع إلى نهاية حياته. ومع رحيل الشيخ جاسم، عام 1913، وتفجّر الحرب العالمية الأولى، بدأ الميزان الإستراتيجي يختل لصالح البريطانيين على حساب العثمانيين الذين انتهت إمبراطوريتهم مع نهاية الحرب. وكان على الشيخ عبد الله بن جاسم أن يواجه هذا الاختلال في الميزان الإستراتيجي بخيارات محدودة، ومساحة مناورة ضيقة للغاية.

انحسار مساحات المناورة

عند وفاة الشيخ جاسم، وتولّي نجله، الشيخ عبد الله، مقاليد الأمور، عام 1913، كانت البيئة الدولية تشهد تحولاً عميقاً، ألقى بظلاله على قطر وعلى الخليج والجزيرة العربية، وقلّص مساحة المناورة أمام الأمير الجديد. فقد ترسّخ النفوذ البريطاني في المنطقة على حساب الدولة العثمانية التي عانت قبيل الحرب العالمية هزائم قاسية في البلقان وليبيا ومناطق أخرى من أطرافها، ثم انهيار بنيانها أثناء الحرب، ولم تعد قادرة على صيانة نفوذها في قطر وسواحل الخليج. ولم يكن القوميون الأتراك من جماعة "الاتحاد والترقي" الذين أطاحوا بالسلطان عبد الحميد الثاني، عام 1909، حريصين على بقاء الدولة العثمانية مظلة للشعوب العربية والإسلامية، بما فيها منطقة الجزيرة العربية.

وفي هذا السياق، تعاظم طموح بريطانيا إلى ضم قطر لحمايتها بشكل مباشر، لكي تكمل إحكام القبضة على مياه الخليج وسواحلها. وهكذا بدأ التفاوض بين العثمانيين والبريطانيين بشأن قطر قبيل وفاة الشيخ جاسم، وانتهى بالتوصل إلى مشروع "ميثاق أنجلو-تركي"، منتصف العام 1913، تتنازل بموجبه الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر، مع اشتراطها على البريطانيين أن تبقى قطر تحت حكم الشيخ جاسم، وفاء لصلاته التاريخية الوثيقة بالعثمانيين (65). بيد أن اندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون التوقيع النهائي على الاتفاق. وحينما انضمت الدولة العثمانية إلى المحور ضد بريطانيا وحلفائها، لم يعد البريطانيون يهتمون بالتفاهم مع العثمانيين بشأن قطر. بل حرصوا على إخراجهم منها بالقوة "في إطار خطة لتطويق التحالف العثماني-الألماني في منطقة الخليج" (66).

كان أمير قطر الجديد حينها، الشيخ عبد الله بن جاسم، مفاوضاً ذكياً ومستوعباً للتحولات الدولية وأثرها على قطر، وقد أدرك أن هامش المناورة الذي كان يملكه والده، الشيخ جاسم، تجاه البريطانيين أصبح ضيقاً للغاية. فلم يعد من الممكن مساومة البريطانيين باستخدام القوة العثمانية، خصوصاً بعد رحيل الحامية العثمانية من قطر، عام 1915، و"انفراد بريطانيا بالعمل وحدها في قطر، بعد أن مهّدت لها الظروف الدولية ذلك" (67)، بل كان لابد من التكيف مع عصر انفراد بريطانيا بالسطوة العسكرية والسياسية في المنطقة.

فقد بدأ الشيخ عبد الله مفاوضات مع بريطانيا استمرت على مدى عامي 1916-1917، ووافق على الانضمام إلى اتفاقيات إمارات الساحل العربية مع بريطانيا لأول مرة، بعد مرور نحو قرن على توقيع الإمارات العربية الأخرى تلك الاتفاقيات عام 1820. فوَقَّع معاهدة مع بريطانيا بهذا المعنى، نصَّت مادتها الأولى على أنه يفعل بمقتضاها "كما فعل الشيخ العرب الأصدقاء، حكام أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة وأم القيوين" (68)، وتم التصديق رسميًا على المعاهدة، يوم 23 مارس/آذار 1918.

لكن الشيخ عبد الله رفض تطبيق مواد الاتفاقية التي تقيد سيادته على بلده، ومنها تلك المتعلقة بتعيين معتمد بريطاني في قطر كما هي الحال في بلاد أخرى، وتلك المتعلقة بفتح الباب لقدم الرعايا البريطانيين إلى قطر، وإنشاء خدمة بريد بريطاني في قطر. ويذكر رفضه هذا برفض والده الشيخ جاسم للعثمانيين فرض ضرائب أو إنشاء خدمة بريد في قطر نهاية القرن التاسع عشر. وبفضل مقاومة الشيخ عبد الله، وافقت بريطانيا على تجميد العمل بالفقرات المتعلقة بهذه الأمور الثلاثة من المعاهدة، وهي المواد السابعة والثامنة والتاسعة (69).

وقد تم إرفاق المعاهدة بوثيقة بريطانية رسمية تنص على قبول الحكومة البريطانية النزول عند قرار الشيخ عبد الله، والتنازل عن تنفيذ تلك المواد الثلاث. وهي رسالة من المعتمد البريطاني في الخليج، الجنرال بيرسي كوكس (1864-1937)، إلى الشيخ عبد الله، في نفس اليوم الذي أبرمت فيها المعاهدة. وتنص الرسالة على الآتي:

"حيث إن سُمُوكم قد أبرمت اليوم معي، نيابة عن الحكومة البريطانية، معاهدة بغرض توثيق العلاقات بين الحكومة البريطانية السامية وبينكم، وحيث إن سُمُوكم قد عبَّر عن رأيه بأن الوقت لم يَحِنْ بعدُ لوضع البنود 7 و 8 و 9 موضع التنفيذ، والتي تتعلق بـ:

1. السماح بدخول الرعايا البريطانيين إلى قطر والإقامة فيها بغرض التجارة.
2. السماح بقدوم معتمد مقيم نيابة عن الحكومة البريطانية.
3. إقامة مكتب بريد وبرق في أراضيكم.

لذا، فإنني، نيابة عن الحكومة البريطانية، قبلتُ برأيكم، وأخبركم بهذا، وبأن الحكومة البريطانية لا ترى ضرورة في الوقت الحاضر لتنفيذ هذه الإجراءات. وسوف تمتنع عن الضغط عليكم من أجلها، إلى أن تنشأ الحاجة إليها" (70).

ولم تطبّق المواد الثلاث إلا بعد نهاية حكم الشيخ عبد الله، عام 1949. وهكذا يمكن القول: إن الشيخ عبد الله لم يخرج عن مسار التوازن الذي انتهجه جده، الشيخ محمد، ووالده، الشيخ جاسم. إنما كان يتحرك في سياق مختلف اختلافاً نوعياً عن السياق الذي تحركا فيه، وكانت خيارته أضيق بسبب انفراد القوة البريطانية بالهيمنة على المنطقة دون منافس. وقد أحسن فرومهيرز تلخيص موقع الشيخ عبد الله من إستراتيجيات التوازن التي انتهجها الآباء المؤسسون لدولة قطر تجاه البريطانيين والعثمانيين فكتب يقول:

"كان الشيخ عبد الله -على نحو ما- أكثر حيطةً وحِذْقاً، وهو في العادة لا يُمدح بمهارات القيادة الجريئة التي مُدح بها سلفه: الشيخ محمد بن جاسم والشيخ جاسم. ورغم أن الشيخ عبد الله بن جاسم الذي حكم ما بين 1913 و 1949 لم يكن دائماً أكثر الحكام براعة، فإنه صقل هوية قطر القانونية المستقلة، لا من خلال المواجهات الجريئة والمفاوضات الإقليمية التقليدية فقط، وإنما أيضاً من خلال براعته في التلاعب بالمصالح البريطانية. وقد استعمل في ذلك مزيجاً من التعاون والمقاومة، بما جعل البريطانيين راضين بما يكفي لخدمة مصالحهم، وغير مطمئنين بما يكفي لعدم ضمان أنه هو وقطر إلى جانبهم دائماً" (71).

وبهذا النهج المتوازن الدقيق حقق الشيخ عبد الله مكاسب جوهرية في علاقته بالبريطانيين، ولم يسلم لهم أمور قطر دون حساب، رغم محدودية الخيارات، وضيق مساحات المناورة. وبذلك يتميز التاريخ السياسي القطري عن غيره من تواريخ دول الجوار؛ إذ لم تدخل قطر تحت الحماية البريطانية إلا متأخرة جداً، ولمدة يسيرة جداً، أي من عام 1949 إلى عام 1972، بخلاف الإمارات العربية الأخرى التي دخلت تحت الوصاية البريطانية قرناً ونصف قرن تقريباً. ويرجع الفضل في هذا إلى إستراتيجيات التوازن التي اعتمدها الآباء المؤسسون لدولة قطر في علاقاتهم بالعثمانيين والبريطانيين.

خلاصات عامة

في ختام هذا البحث الذي تناول سياسات التوازن التي انتهجها الآباء المؤسسون لدولة قطر (الشيخ محمد بن ثاني، والشيخ جاسم بن محمد، والشيخ عبد الله بن جاسم) في علاقاتهم بالعثمانيين والبريطانيين، يمكننا استخلاص النتائج الآتية:

تناولت الدراسة هذا الموضوع بمنهج تاريخي تحليلي، وطبقت عليه عددًا من نظريات العلاقات الدولية، خصوصًا نظرية "توازن القوى" عند هانس مورغنثاؤ، ونظرية "توازن الأخطار" عند ستيفن والت، ومفهوم "القربى الثقافية" عند صمويل هنتنغتون. لكن أفق التحليل تجاوز ذلك إلى عوامل أخرى، فتوصلت الدراسة إلى أن علاقة الآباء المؤسسين لدولة قطر بالعثمانيين والبريطانيين حكمتها عوامل عدة: منها الموضوعي، مثل: السياق التاريخي، والقيود الجغرافية، وموازين القوة، وحجم الأخطار. ومنها الذاتي، مثل: البراعة القيادية، والقربى الثقافية.

توصلت الدراسة إلى أن الموجّهات الأساسية لعلاقات آباء قطر المؤسسين بكل من العثمانيين والبريطانيين هي: الولاء الجزئي المتحفظ، والتمسك باستقلال القرار، وتوازن القوى، وموازنة الأخطار، والمرونة التكتيكية. وقد يتفاوت القادة الثلاثة في تطبيق هذا المبدأ أو ذاك من المبادئ الخمسة، لكن الاستقراء التاريخي يدل على أنها ظلت بالمُجمل هي الموجّهات لسلوكهم السياسي وعلاقاتهم مع البريطانيين والعثمانيين.

أوضحت الدراسة أن قطر تدين بوجودها وبقيائها كدولة لرؤية مؤسسيها وكفاءتهم السياسية أكثر مما تدين بذلك للقوى الخارجية التي رسمت حدود المنطقة. وأنها تدخل ضمن الدول التي أسسها "رجال محليون أقوياء"، طبقًا لتصنيف المؤرخ ديفيد فرومكين لدول الشرق الأوسط المعاصر. كما أوضحت الدراسة أن التاريخ القطري في مجال العلاقات بالقوى الكبرى (العثمانية والبريطانية) كان نسيجًا متميزًا عن غيره من تواريخ دول الجوار؛ حيث اتّسم دائمًا بالإصرار على استقلال القرار، والنفاذ من تصدعات القوى الكبرى بأقل الخسائر.

بيّنت الدراسة اختلاف السياقات التي تحرّك فيها كل من القادة الثلاثة، من حيث موازين القوى بين العثمانيين والبريطانيين. فاتسمت مرحلة الشيخ محمد برجحان الميزان لصالح البريطانيين، واتسم عهد الشيخ جاسم بصعود العثمانيين، بينما كان عهد الشيخ عبد الله عهد استئثار كامل للبريطانيين بالقوة والنفوذ في المنطقة. وكان لموازين القوى المتبدّلة أثرها في اختيارات القادة الثلاثة، وكان عهد الشيخ جاسم أكثر العهود الثلاثة تعقيدًا وثرًا في العلاقات الدولية، رغم أن أيًا منهم لم يخرج عن المسارات الأساسية التي شرحناها.

برهنت الدراسة على أن إستراتيجية التوازن التي تتصف بها سياسات قطر اليوم، ودبلوماسيتها الفعالة على مستوى الإقليم والعالم، لم تنشأ من فراغ، بل هي ظاهرة ضاربة الجذور في تاريخ قطر، خصوصاً في فترة الشيخ جاسم بن محمد. وأن هذا الربط بين الماضي بالحاضر، والبحث في الجذور التاريخية والثقافية لعلاقات قطر الخارجية أمر يستحق اهتمام الباحثين القطريين والباحثين المنشغلين بالدراسات القطرية.

المراجع

- (1) Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (New York: Alfred A. Knopf, 1985), p.196.
- (2) Stephen m Walt, The Origins of Alliances (Ithaca and London: Cornell University Press, 1987), p.x.
- (3) نفس المرجع، ص 264.
- (4) نفس المرجع، ص 5.
- (5) صامويل هتنتغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب (بغداد: سطور، 1999)، ص 254.
- (6) Joseph Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004), p.x.
- (7) Joseph Nye, "Get Smart: Combining Hard and Soft Power," Foreign Affairs, Vol. 88, No. 4 (July/August 2009), pp.160-163.
- (8) Kristian Coates Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring (Oxford: Oxford University Press, 2014), p.17.
- (9) Bernd Kaussler, "Tracing Qatar's Foreign Policy and its Impact on Regional Security," A research paper (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2015), p.22.
- (10) Houda Zouheir Bitar, "Qatar and Omni balancing: Escaping the Saudi Regional Hegemony," A Master Thesis (Lebanese American University, 2020), pp.27-29.

(11) عن هذه المقومات، وخصوصاً التميز في مجالات مخصوصة، راجع:

Nicolas Fromm, Constructivist Niche Diplomacy Qatar's Middle East Diplomacy as an Illustration of Small State Norm Crafting (Wiesbaden: Springer VS, 2019), p.127-152; Mehran Kamrava, Qatar: Small State, Big Politics (Ithaca and London: Cornell University Press, 2013), p.31, 47.

(12) Allen J. Fromherz, Qatar a Modern History (Washington, DC: Georgetown University Press, 2012), p.24.

(13) David Fromkin, "An Unsettling Settlement: The 1922 Middle East Peace Agreement Seen Today," Council on Foreign Relations, 2009. Retrieved on July 22, 2025, through this link: An Unsettling Settlement: The 1922 Middle East Peace Agreement Seen Today | Council on Foreign Relations

(14) محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام (بغداد: مطبعة المعارف، 1966)، ص 90.

(15) Mehran Kamrava, Qatar: Small State, Big Politics (Ithaca and London: Cornell University Press, 2015), 46-52.

(16) Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring, 15-16.

(17) Rosemarie Said Zahlan, The Creation of Qatar (London: Routledge, 1979), 94.

(18) Habibur Rahman, The Emergence of Qatar: The Turbulent Years 1627-1916 (London: Routledge, 2010), 8.

(19) انظر نص وثيقة الاتفاقية في: أحمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل ويوسف إبراهيم العبد الله، تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة (الدوحة: مطابع رينودا الحديثة، 2006)، 289.

(20) على سبيل المثال، تعترف روزماري زحلان بأن دراستها عن قطر "في أساسها تجميع من المواد المتاحة في سجل مكتب الهند (مكتب الكومنولث والشؤون الخارجية) في لندن مع مصادر قطرية قليلة!" انظر: Zahlan, The Creation of Qatar, 12.

(21) نفس المرجع، ص 94.

(22) Rahman, The Emergence of Qatar, 8.

(23) Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring, 15.

(24) Fromherz, Qatar a Modern History, 48.

(25) انظر نص الاتفاق في: أحمد زكريا الشلق، فصول في تاريخ قطر السياسي (الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة، 1999)، 233-234.

(26) Rahman, The Emergence of Qatar, 9.

(27) Zahlan, The Creation of Qatar, 47.

(28) سنان، تاريخ قطر العام، ص 90.

(29) عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون (الرياض: دار العاصمة، 1419هـ)، 5/ 405-410.

(30) نفس المرجع، 5/ 406-407.

(31) انظر: بدور حمد القحطاني، "أثر القرآن الكريم في شخصية الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني مؤسس دولة قطر" (رسالة ماجستير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة قطر، 2023)، ص 13، 19-21، 26.

(32) انظر: خالد بن محمد آل ثاني، الحلي الداني في سيرة الشيخ علي آل ثاني (دمشق: المكتب الإسلامي، دون تاريخ)، ص 24.

(33) محمود شكري الألوسي، تاريخ نجد (بغداد: دار الوراق، 2007)، ص 54.

(34) انظر نص هذه الرسائل في: محمود شكري الألوسي، بدائع الإنشاء (بيروت: دار ابن حزم، 2014)، ص 212-202.

(35) عبد الرحمن بن درهم، نزهة الأبصار بطرائف الأخبار والأشعار (دمشق: المكتب الإسلامي، دون تاريخ)، ص 1054.

(36) Jim Krane and Steven Wright, "Qatar Rises above Its Region: Geopolitics and the Ejection of the GCC Gas Market," a Research paper (London: Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, 2014), p. 14.

(37) Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring, p. 16.

(38) عن مقاومة اليعاربة والقواسم للاستعمار البرتغالي والبريطاني -على التوالي- راجع:

نيفين سعد، "جهاد اليعاربة ضد الاستعمار البرتغالي"، مجلة بحوث الشرق الأوسط 1718-1624 العدد 41. ص 65-97. وميخين فيكتور ليونوفيتش، حلف القواسم وسياسة بريطانيا في الخليج العربي (دبي: مركز جمعة الماجد، 2008)، ص 303-443.

(39) Fromherz, Qatar a Modern History, p. 48.

(40) أحمد إبراهيم أبو شوك، "معاهدة الحماية البريطانية على قطر (1916-1971): المسوغ السياسي والهدف الإستراتيجي"، مجلة أسطور، العدد 6 (يوليو/تموز 2017)، ص 287.

(41) Zahlan, The Creation of Qatar, p.92.

(42) نفس المرجع، ص 47.

(43) Zekeriya Kursun, The Ottomans in Qatar: A History of Anglo-Ottoman Conflicts in the Persian Gulf (New Jersey: Gorgias Press, 2010), p.172.

(44) Fromherz, Qatar a Modern History, p.58.

(45) عن المواجهات بين العثمانيين والبرتغاليين في الخليج، في القرن السادس عشر، راجع:

Salih Özbaran and Dom Manuell de Lyma, "The Ottoman Turks and the Portuguese in the Persian Gulf 1534-1581", Journal of Asian History, Vol. 6, No. 1 (1972), pp. 45-87.

(46) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 500-501.

(47) نفس المرجع، ص 502.

(48) Frederick F. Anscombe, The Ottoman Gulf: the creation of Kuwait, Saudi Arabia, and Qatar (New York: Columbia University Press, 1997).

(49) Kursun, The Ottomans in Qatar, p.19.

(50) Zahlan, The Creation of Qatar, p.46; Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring, p.16.

(51) Kursun, The Ottomans in Qatar, p.67.

(52) للاطلاع على نص الرسالة راجع: القحطاني، "أثر القرآن الكريم"، 57-59.

(53) سنان، تاريخ قطر العام، ص 90.

(54) Kursun, The Ottomans in Qatar, p.141.

(55) سنان، تاريخ قطر العام، ص 94. وفي الأصل "من دفع الضرائب" وهو خطأ فيما يبدو.

(56) لتفاصيل معركة الوجبة وملابساتها، راجع كلاً من:

خالد بن محمد آل ثاني، مدونات الأسرة الحاكمة في قطر: مدونتا الشيخ قاسم بن محمد والشيخ علي بن عبد الله نموذجاً (بيروت: دار ابن حزم، 2016)، ص 184-193.

القحطاني، "سياسة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في الحكم 1878-1913"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 2 (2018)، ص 383-383.

Fromherz, Qatar a Modern History, pp.60-61.

Kursun, The Ottomans in Qatar, pp.92-99.

(57) Fromherz, Qatar a Modern History, p. 60.

(58) Kursun, The Ottomans in Qatar, p.95.

(59) نفس المرجع، ص 142.

(60) نفس المرجع، ص 71.

(61) نفس المرجع، ص 151.

(62) Fromherz, Qatar a Modern History, p.60.

(63) نفس المرجع، ص 59.

(64) Kursun, The Ottomans in Qatar, pp.70, 80-81.

(65) انظر: الشُّلق، فصول في تاريخ قطر السياسي، ص 62.

(66) عبد الرؤوف سنو، "اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (1798-1916):

فصول من سياسة الهيمنة والتفتيت"، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 174 (1998)، ص 25.

(67) الشُّلق، فصول في تاريخ قطر، ص 64.

(68) انظر نص المعاهدة في نفس المرجع، ص 235.

(69) انظر نص المعاهدة في نفس المرجع، ص 235-238.

(70) انظر نص المعاهدة في نفس المرجع، ص 239.

(71) Fromherz, Qatar a Modern History, p.67.

الآثار غير المباشرة للرسوم الجمركية الأميركية على دول مجلس التعاون الخليجي

The Indirect Effects of US Tariffs on the GCC States

منجد الخشالي - Monjed Al-Khashali*

ملخص

تتناول هذه الدراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة للرسوم الجمركية التي أعلنتها الإدارة الأميركية، في أبريل/نيسان 2025، وشملت 180 دولة، من بينها دول مجلس التعاون الخليجي. وقد استُهل التحليل باستعراض دوافع الولايات المتحدة في تبني سياسة تجارية حمائية بعد عقود من الالتزام بمبدأ الحرية التجارية؛ حيث يُستشف من هذه السياسة هدفان رئيسيان: الحد من وتيرة الصعود الاقتصادي الصيني، وتعزيز السيطرة على تجارة الغاز المسال في الأسواق العالمية.

وفي ضوء هذين الهدفين، تتوقع الدراسة أن تترتب آثار متفاوتة على الدول المعنية. فبينما يمكن لدول مجلس التعاون احتواء الأثر المباشر نتيجة محدودة فائضها التجاري مع الولايات المتحدة، فإن الآثار غير المباشرة تمثل تحدياً أكبر بالنظر إلى انعكاساتها على توازنات السوق العالمية ومصالح المنطقة.

وانطلاقاً من هذا التقدير، تشير الدراسة إلى أن تعزيز التنسيق التجاري والاقتصادي بين دول مجلس التعاون، والانفتاح على تكتلات ومهاور تجارية بديلة، يمثل خياراً عملياً للتقليل من حدة الآثار غير المباشرة لهذه السياسة الأميركية.

الكلمات المفتاحية: الرسوم الجمركية الأميركية، دول مجلس التعاون الخليجي، الآثار المباشرة وغير المباشرة، التقدم الاقتصادي الصيني، تجارة الغاز المسال.

Abstract

This study examines the direct and indirect effects of the tariffs announced by the US administration in April 2025, which included 180 countries, including the Gulf Cooperation Council (GCC) states. The analysis begins by exploring the motives behind the United States' adoption of a protectionist trade policy after decades of adherence to trade liberalisation. Two primary objectives can be discerned from this policy: slowing the pace of China's economic rise and consolidating control over global liquefied natural gas (LNG) trade.

* د. منجد الخشالي، استشاري اقتصادي بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، دولة قطر.

Dr. Monjed Al-Khashali, Economic Consultant at the General Secretariat of the Council of Ministers, State of Qatar.

In light of these objectives, the study anticipates differentiated impacts on the targeted countries. While the GCC states may be able to contain the direct impact given the limited scale of their trade surplus with the United States, the indirect repercussions are expected to pose greater challenges, particularly due to their implications for global market balances and regional interests.

Accordingly, the study argues that enhancing economic and trade coordination among GCC countries, along with greater engagement in alternative trade blocs and partnerships, represents a practical strategy to mitigate the indirect consequences of this US protectionist policy.

Keywords: US tariffs, Gulf Cooperation Council, direct and indirect effects, China's economic rise, liquefied natural gas trade.

تمهيد

حدّد النظام الاقتصادي الدولي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، والذي انبثق عن اتفاقية برتن وودز، عام 1944، هدفه الأساس في تحقيق استقرار النظام المالي العالمي وتشجيع إنماء التجارة الدولية. لهذا اتجهت كل المنظمات والاتفاقيات الدولية التي انبثقت عن هذا النظام، سواء النقدية أو التجارية، في جوهرها، نحو تخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال والتجارة الدولية. أي إن الأصل في النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، الذي أسهمت الولايات المتحدة في إنشائه، هو الحرية الاقتصادية، حتى أصبح من الشائع اعتبار كل السياسات المقيّدة أو المعيقة للتدفقات المالية أو السلعية سياسات متعارضة مع جوهر وآلية هذا النظام.

وقد يكون لظروف الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكر اشتراكي ومعسكر ليبرالي مبررات لنشوء بيئة تبيح الممارسات المقيّدة لحركة رأس المال والتجارة الدولية، واستخدام أدوات السياسة التجارية المؤثرة في تدفقات التجارة الدولية. إلا أن تجاوز مرحلة الحرب الباردة والتحول إلى القطبية الأحادية عزز من دعوات الحرية التجارية، وأعطى دفعة قوية لمنظمة التجارة العالمية لممارسة دورها الدولي في تعزيز حرية تدفق السلع والخدمات على المستوى الدولي، حتى وصل الأمر إلى أن تسابق الكثير من الدول النامية إلى الانضمام إلى هذه المنظمة وتبني الدعوة إلى حرية التجارة، وإن لم تكن هذه الحرية في الغالب موافقة لظروف تلك البلدان، سواء من حيث مستوى الطاقة الإنتاجية أو القدرة على التنافس في ظل الحرية الواسعة للتجارة الدولية.

على العموم، في تقديرنا أن المحافظة على جوهر النظام الاقتصادي الدولي، والمتمثل في حرية حركة السلع ورؤوس الأموال، كانت السبب الرئيس في تجنب أزمات اقتصادية عالمية حادة كان يمكن أن تهدد السلم والاستقرار العالميين؛ منطلقين في اعتقادنا هذا من قناعتنا الراسخة بوجود علاقة وثيقة بين القيود والحروب التجارية وبين الأزمات الاقتصادية الدولية.

اليوم، يقف العالم على مشارف تحدّ اقتصادي كبير يهدد الأسس الأصيلة للنظام الاقتصادي العالمي، يتمثل فيما أعلنته الولايات المتحدة الأميركية من فرض رسوم

جمركية على كل دول العالم التي تشترك معها في التجارة الدولية، تحت مبرر معالجة العجز التجاري والشروط غير العادلة للتبادل التجاري؛ مما يُتوقع أن يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على هذه الدول، كل حسب ظرفه الاقتصادي.

سنحاول في هذا البحث التركيز على الآثار المحتملة للسياسة التجارية الجديدة للولايات المتحدة الأميركية على دول مجلس التعاون الخليجي، وسنبداً بتحليل دوافع ومبررات الولايات المتحدة لتبني هذه السياسة، لكي نتمكن من متابعة الآثار المحتملة على دول المنطقة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الفائض التجاري للولايات المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي يجنب هذه الدول التأثير المباشر للرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس دونالد ترامب، لكنها (أي دول مجلس التعاون الخليجي) سوف تواجه تأثيراً غير مباشر نتيجة لهذه الرسوم.

الدراسات السابقة: لم يكن الاهتمام بمتابعة الآثار الاقتصادية للسياسة التجارية الأميركية وليد اللحظة؛ فقد تناولها الباحثون منذ الولاية الأولى للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في عام 2016. غير أن هذا الاهتمام أخذ يتصاعد بشكل ملحوظ في الولاية الثانية، ولاسيما في مطلع عام 2025 حين أعلنت الإدارة الأميركية فرض رسوم جمركية على معظم شركائها التجاريين. وقد تركّز أغلب الدراسات السابقة على تحليل الانعكاسات الاقتصادية لهذه الرسوم على الاقتصاد العالمي عموماً، ويمكن الإشارة إلى أبرزها فيما يلي:

- دراسة إسوار براساد المنشورة في موقع Foreign Affairs، والتي خلصت إلى أن عصر التجارة الدولية القائم على قواعد أسهمت الولايات المتحدة في إنشائها قد وصل إلى نهايته؛ إذ اختارت إدارة ترامب -بدلاً من إصلاح هذه القواعد- تقويض النظام بأكمله، دون تمييز بين الشركاء التجاريين. ورجحت الدراسة أن عصر التجارة الحرة الذي ساد لعقود لن تكون عودته أمراً مرجحاً.
- دراسة Akrur Barua المنشورة في صحيفة الإيكونوميست، التي تناولت تأثير الرسوم الجمركية على الاقتصاد العالمي والنمو الاقتصادي، وتوقعت أن تسهم هذه الرسوم في إضعاف النمو العالمي ودفعه نحو الركود. غير أن الدراسة لم

تميز بين الأثر المباشر وغير المباشر، وافترضت أن معظم دول العالم ستعرض لأثر مباشر نتيجة هذه الرسوم.

- دراسة صادرة عن موقع شركة (FITCH SOLUTIONS) ، في أبريل/نيسان 2025، بعنوان (Direct, Indirect Impact Of US Tariffs On Regional Growth)، ركزت على تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للرسوم الجمركية الأميركية على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعد من الدراسات القليلة التي صنفت الآثار إلى مباشرة وغير مباشرة، معتبرة أن التأثير غير المباشر على دول المنطقة قد يفوق المباشر. لكنها في المقابل لم تتطرق إلى انعكاسات هذه الرسوم على قطاع الطاقة.

من خلال مراجعة هذه الأدبيات يتضح أن غالبية الدراسات انشغلت بمتابعة التداعيات العامة للرسوم الجمركية على الاقتصاد العالمي، بينما قلما تناولت بصورة متعمقة انعكاساتها على الأقاليم الفرعية أو على قطاعات محددة مثل الطاقة. ومن هذا المنطلق تسعى دراستنا إلى سدّ هذه الفجوة عبر تتبع الآثار المباشرة وغير المباشرة للرسوم الجمركية الأميركية ضمن الإطار الإقليمي الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي، مع إفراد محور خاص لصراع الهيمنة على سوق الغاز العالمية، وبيان كيف يمكن توظيف هذه الرسوم أداة للضغط من أجل توسيع الحصة السوقية للولايات المتحدة.

ولتحقيق هذا الهدف، عالجت الدراسة المحاور الآتية:

- تحليل دوافع ومبررات سياسة فرض الرسوم الجمركية.
- تجنب الأثر المباشر ومواجهة الأثر غير المباشر للرسوم الجمركية.
- الهيمنة على السوق العالمية للغاز كهدف غير معلن للرسوم الجمركية.
- سياسات مقترحة لتقليل آثار الحرب التجارية على دول مجلس التعاون.

أولاً: دوافع ومبررات سياسة فرض الرسوم الجمركية

في البداية لابد من الإقرار بأن الحروب التجارية هي حروب قديمة مورست على مرّ التاريخ؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- في عام 1651، نشبت حرب بين هولندا وبريطانيا بسبب التنافس التجاري، ترتب عنها اتفاقية سلام وُقِّعت عام 1654 أرغمت بموجبها هولندا على الاعتراف بقانون الملاحة الجديد الذي يسمح لبريطانيا بالتجارة عبر السفن البريطانية حصرياً(1).

- إجراءات الصين، في عام 1839، ضد تجارة الأفيون القادمة من بريطانيا؛ مما أفضى إلى ما عُرف بحرب الأفيون. يضاف إلى ذلك شرارة حرب الاستقلال في الولايات المتحدة (1775-1783) التي اشتعلت بسبب الخلافات الدستورية والسياسية المتزايدة، وأدت إلى توتر العلاقات بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها بعد أن احتج مواطنو المستعمرات ضد ما عُرف بـ "قانون الطابع" الذي أقرته بريطانيا، ورفعوا شعار "لا ضريبة بدون تمثيل". كذلك لا يمكن تجاوز ما عُرف بـ "سياسة العزلة المجيدة" التي تبنتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى، عام 1918، من خلال فرض رسوم على واردات المنتجات الزراعية والصناعية، وهي شعارات يمكن أن نجد لها مقاربة مع دعوات الإدارة الأميركية الحالية بجعل "أميركا عظيمة" و"أميركا أولاً". أعقب ذلك ما عُرف بقانون التعريف الجمركية لعام 1930، المعروف باسم "تعريف سموت-هاولي"، الذي تم بموجبه تنفيذ سياسات الحماية التجارية في الولايات المتحدة، وقد وقَّعه الرئيس هربرت هوفر، في عام 1930، حيث تم رفع الرسوم الجمركية الأميركية على أكثر من عشرين ألف سلعة مستوردة(2). وقد أسهم هذا القانون في زيادة وتفاقم مشكلة الكساد العالمي في تلك الفترة، التي مهدت بدورها للحرب العالمية الثانية. والشيء اللافت في هذه الأمثلة التاريخية المختارة أن أغلب التوترات والحروب التجارية أفضت في النهاية إلى صدامات عسكرية عنيفة.

أزمة الرسوم الجمركية الحالية ليست بجديدة، بل بدأت تتبلور منذ ولاية الرئيس ترامب الأولى (2016-2020)، وكان المحور الرئيس في النزاع هو الصين. إلا أن الجديد في الأزمة الراهنة هو ما حدث في الثاني من أبريل/نيسان 2025 عندما فرضت رسوم جمركية على جميع الدول التي تصدر سلعاً للولايات المتحدة دون استثناء، وهو ما وصفه الرئيس الأميركي بأنه "يوم التحرير" أو "الاستقلال الاقتصادي".

وقد أعلنت الولايات المتحدة أن تبني السياسة التجارية الجديدة من شأنه أن يحقق لها جملة من الأهداف، من أبرزها:

- جعل أميركا عظيمة مجدداً، ولهذا وصفت يوم إعلان هذه السياسات بأنه "يوم التحرير" أو "يوم الاستقلال"، وتوعدت الدول -إن قررت التعامل بالمثل- بفرض مزيد من الإجراءات والرسوم عليها.
 - معالجة العجوزات التجارية مع الشركاء التجاريين، بحيث تتحول العلاقة إلى فائض تجاري، وخصوصاً مع الصين.
 - حماية صناعة السيارات الأميركية التي تواجه منافسة كبيرة، ولاسيما من السيارات المستوردة، وكذلك الدفاع عن المزارعين الأميركيين ومربي الماشية الذين يتعرضون لمعاملة "وحشية" من دول أخرى حول العالم.
 - وقف استغلال الصين لقواعد منظمة التجارة العالمية من أجل الوصول إلى أسواق الدول الأخرى، في حين أنها (الصين) تستخدم تدابير خاصة لتقييد وصول الدول الأخرى إلى أسواقها.
 - تحقيق إيرادات مالية ضخمة من حصيلة الرسوم الجمركية، بما يسمح لها بإجراء تخفيضات ضريبية يستفيد منها دافعو الضرائب الأميركيون.
 - إجبار الشركاء التجاريين على الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة لتحسين شروط التبادل التجاري معها.
- وتتوقع الإدارة الأميركية أن تحقيق النتائج المتوخاة من هذه السياسة سوف يستغرق ما بين ستة أشهر إلى سنة.
- وبغض النظر عن تعدد المبررات التي تسوقها الولايات المتحدة، والتي لا يخلو بعضها من منطق اقتصادي، فإننا نقدر أن العجز التجاري بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين كان المعيار الأساس والدافع الرئيس لتبني سياسة فرض الرسوم الجمركية. وبالفعل فقد استُخدم هذا المعيار لتحديد نسب الرسوم الجمركية؛ حيث تسعى الولايات المتحدة، من خلال هذه السياسة، إلى تحقيق هدفين إستراتيجيين: إيقاف التقدم الاقتصادي الصيني، والسيطرة على تجارة الغاز المسال في العالم.

وفي تقديرنا أن الإدارة الأميركية قد وقعت في تناقض فيما يتعلق بالأساليب الفنية التي اتخذتها لتطبيق سياسة الحماية التجارية، وذلك على النحو التالي(3):

- ركزت الولايات المتحدة على العجز التجاري وأهملت ميزان الخدمات، الذي هو عادة في صالحها ويسجل فائضاً مع أغلب الشركاء التجاريين. ولأن سياسة فرض الرسوم تحتمل الرد برسوم مضادة، فإن ذلك قد يضر تجارة الخدمات الأميركية.

- اعتمدت الولايات المتحدة العجز التجاري متغيراً وحيداً مقارنةً بإجمالي الواردات لتحديد نسبة الرسوم الجمركية، وهذا جعل قيمة هذه الرسوم مبالغاً فيها وغير واقعية.

- لم تدرس الولايات المتحدة المخاطر المحتملة بشكل كافٍ؛ إذ افترضت أنها تستطيع إجبار الدول الأخرى على التفاوض وتحسين شروط التبادل التجاري لصالحها، في حين أن هناك احتمالاً آخر يتمثل في فرض رسوم مضادة من قبل هذه الدول، وهو ما فعلته الصين، وتدرس دول الاتحاد الأوروبي القيام بالمثل؛ مما يُعرض الشركات الأميركية لضغوط كبيرة.

- ليس من المؤكد أن يتحمل المستهلك التكلفة الاقتصادية في الفترة الزمنية التي حددتها الإدارة الأميركية لجني ثمار مكاسب سياسة فرض الرسوم الجمركية، وهي -كما سبق القول- ما بين ستة أشهر إلى سنة. خصوصاً أن المستهلك الأميركي غير مهياً بشكل كافٍ لهذه الحرب التجارية الشاملة.

إن دوافع سياسة فرض الرسوم الجمركية والمعايير التي استخدمت في تحديد نسبتها جعلت الآثار المحتملة لها تختلف من دولة إلى أخرى، حسب هيكل تجارتها الخارجية مع الولايات المتحدة ومستوى العجز أو الفائض التجاري بينهما. وفق هذا، فإننا نتوقع أن يختلف الأثر المباشر لفرض الرسوم الجمركية من قبل الولايات المتحدة عن الأثر غير المباشر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، بناءً على المعطيات التي سبقت الإشارة إليها آنفاً، والذي يُتوقع أن يأخذ المسارين التاليين:

1. أثر مباشر محدود مع زيادة أعباء الأثر غير المباشر على الأداء الاقتصادي.
2. الهيمنة على السوق العالمية للغاز والضغط على الحصص السوقية.

وسوف نحاول تحليل هذين الأثرين كل على انفراد.

ثانيًا: تجنّب الأثر المباشر ومواجهة الأثر غير المباشر للرسوم الجمركية

تُجمع أغلبية الدراسات الاقتصادية على أن التعريفات الجمركية -وخلافًا لما يعتقدّه الرئيس الأميركي- لا تُخفّف من عجز الحساب الجاري؛ إذ لا يوجد دليل قاطع على ما يمكن أن تُحدثه هذه الرسوم من تأثير في الموازين التجارية. فعلى سبيل المثال، يبلغ معدل الادخار الوطني في الولايات المتحدة نحو 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما في الاتحاد الأوروبي فهو 24٪. وفي هذه الحالة، سجّلت الولايات المتحدة عجزًا في الحساب الجاري قارب 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وارتفع إلى 6٪ في عام 2025، وهو أعلى مستوى منذ الربع الثالث من عام 2006. في المقابل، حقق الاتحاد الأوروبي فائضًا بنحو 2.7٪ في عام 2024 و 4٪ في عام 2025(4). ونظرًا لتفوق الادخار في الاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة، فإن ذلك ينعكس على حجم الاستهلاك، وبالتالي على الطلب على السلع المستوردة.

هذا يعني أن النظر إلى تأثير التعريفات الجمركية فقط من زاوية الميزان التجاري وتأثير الرسوم على أسعار السلع الأجنبية يُعدُّ منظورًا ضيقًا، لأنه يركّز على الميزان التجاري ويُهمل الفقرات الأخرى. مع الأخذ بالاعتبار أن الولايات المتحدة تتمتع بفائض في حساب الخدمات (الذي يُعدُّ فقرة أساسية في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات) مع الشركاء التجاريين بلغ عام 2024 نحو 293 مليار دولار، وبلغت صادرات الخدمات عام 2023 نحو تريليون دولار، وهو أعلى مستوى على الإطلاق(5). غير أن هذا الفائض في حساب الخدمات قد يتعرض للمخاطر في ظل الحرب التجارية، وفق الاحتمالات التالية:

1. كما أشرنا سابقًا، بنّت الإدارة الأميركية سياسة فرض الرسوم الجمركية على أساس معالجة العجز التجاري، وأهملت ميزان الخدمات الذي تتمتع فيه بفائض قد يتعرض للتهديد إذا واجهت الدول الأخرى اضطرابات اقتصادية نتيجة سياسة فرض الرسوم الجمركية.

2. على الرغم من أن الحجج والمبررات التي تسوقها الإدارة الأميركية لسياسة فرض الضرائب الجمركية لا تخلو من المنطق الاقتصادي، فإنها -في تقديرنا- لم تدرس المخاطر المحتملة بشكل كافٍ؛ إذ افترضت مسارًا واحدًا يتمثل في إمكانية إجبار الدول الأخرى على التفاوض وتحسين شروط التبادل التجاري

لصالحها. في حين أن هناك احتمالاً آخر يتمثل في فرض رسوم مضادة من قبل تلك الدول، وهو ما فعلته الصين ويدرس الاتحاد الأوروبي القيام بالمثل؛ الأمر الذي يُعرّض الشركات الأميركية لضغوط كبيرة.

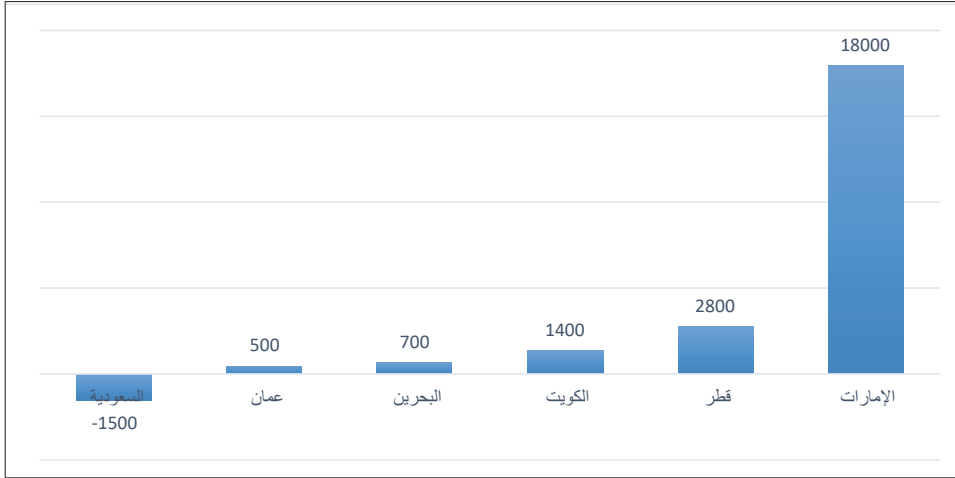
3. جاءت إجراءات الإدارة الأميركية مفاجئة ليس لدول العالم فحسب، بل للمواطن الأميركي أيضاً؛ إذ تبين أنه غير مستعد لتحمل تكاليف ارتفاع الأسعار؛ مما انعكس في صورة احتجاجات شعبية. كما أن الفترة الزمنية التي حددتها الإدارة الأميركية لجني مكاسب هذه السياسة -والمقدّرة بنحو سنة تقريباً- ليست مؤكدة التحمل من جانب المستهلك. وبالفعل، ظل البنك الفيدرالي الأميركي متردداً في مسألة تخفيض معدل الفائدة بسبب حالة عدم اليقين من آثار سياسة فرض الرسوم، كما جاء في تقرير مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، في نهاية يونيو/ حزيران 2025، مما اضطره إلى إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير تحت تأثير علامات تباطؤ الاقتصاد وخطر ارتفاع التضخم الناجم عن الرسوم الجمركية الأميركية على الواردات وتساعد التوترات في الشرق الأوسط. وقد أبقى سعر الفائدة المرجعي ضمن نطاق 4.25٪-4.5٪، وذلك للمرة الرابعة في العام الجاري. كما خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي توقعاته لنمو الاقتصاد خلال عام 2025 إلى 1.4٪، مقارنةً بتقديرات سابقة بلغت 1.7٪. ورفع توقعاته لمعدل البطالة في 2025 إلى 4.5٪ مقابل 4.4٪ في التقديرات السابقة. وفيما يخص التضخم، توقّع المجلس أن يسجل 3٪ خلال العام المقبل، ارتفاعاً من 2.7٪ في تقديراته السابقة(6).

وفق هذه المؤشرات والتوقعات، فإن تتبع مسار تأثير الرسوم الجمركية على المستوى الإقليمي يتعين ألا يكون وفق مسار واحد، فليس بالضرورة أن يكون الأثر المباشر مشابهاً لمسار الأثر غير المباشر. وهذا ينطبق تماماً على حالة دول مجلس التعاون الخليجي. فقبل الإعلان عن الرسوم الشاملة من قبل الإدارة الأميركية، لم يتوقع أحد أن تشمل القائمة دول مجلس التعاون الخليجي لاعتبارات عديدة، أهمها: قوة العلاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وهذه الدول، والتوقعات المتعلقة بضخامة حجم الاستثمارات، خصوصاً في مجال الذكاء الاصطناعي، التي تنوي دول مثل السعودية والإمارات توجيهها إلى الولايات المتحدة.

ومع ذلك، تضمنت القائمة المعلنة جميع دول مجلس التعاون، لكنها جاءت بالحد الأدنى من نسب الرسوم؛ إذ بلغت 10٪ لكل دولة من دول المجلس. وهذا يتوافق مع المعيار الذي استخدمته الولايات المتحدة في تحديد هذه النسب على أساس مستوى الفائض والعجز. لذا توقعت شركة (Fitch Solutions) أن يكون الأثر المباشر لهذه الرسوم على دول المنطقة محدودًا وقابلًا للسيطرة (under control)، وأنه لن يترك تأثيرًا قويًا على تجارة هذه الدول، وذلك للأسباب التالية:

1. أن الولايات المتحدة تتمتع بفائض مع أغلب هذه الدول، مع عجز طفيف بالنسبة للسعودية، وهذا هو السبب الرئيس في أن تكون نسبة الرسوم في حدودها الدنيا، ومن ثم يكون تأثيرها قابلًا للإدارة والسيطرة.
2. ترتبط أغلب واردات الولايات المتحدة من دول مجلس التعاون بتجارة النفط؛ مما يجعل الرسوم الجمركية غير فعالة وذات تأثير محدود.
3. تُعدُّ الإمارات العربية المتحدة والبحرين من بين أكبر 10 دول مصدرة للألومنيوم إلى الولايات المتحدة؛ حيث تُقدَّر قيمة صادراتهما بحوالي 2 مليار دولار أميركي و670 مليون دولار أميركي على التوالي في عام 2023. كما يبلغ إجمالي صادرات قطر وعمان إلى الولايات المتحدة نحو 300 مليون دولار أميركي و270 مليون دولار أميركي على التوالي. وقد يؤدي اقتراح فرض تعريفات جمركية بنسبة 25٪ على الألومنيوم إلى رفع معدل التعريفة الجمركية في البحرين بمقدار 13.6 نقطة مئوية، وفي الإمارات العربية المتحدة بمقدار 6 نقاط مئوية، وفي قطر وعمان بمقدار 4 نقاط مئوية. ونظرًا لتركيز الصادرات إلى الولايات المتحدة ومع قوة الطلب العالمي على الألومنيوم⁽⁷⁾، فإن هذا يعوّض ضعف الطلب الأميركي، ويُسهّل إعادة توجيه الصادرات إلى أسواق أخرى. لذا يتوقع أن يكون الأثر المباشر للرسوم الجمركية محدودًا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

الفائض التجاري للولايات المتحدة مع دول مجلس التعاون لسنة 2023 (مليون دولار)



BMI, Fitch Solutions, US Tariffs on Strategic Goods Will Have Limited Impact on MENA, February 2025.

أما بالنسبة للأثر غير المباشر، فإن الوضع مختلف؛ إذ يُتَوَقَّع أن يكون عبء وتكاليف الآثار غير المباشرة ثقيلة على دول المنطقة، وذلك للأسباب التالية:

أ- تقلبات قيمة الدولار

من الصعب التكهن باتجاه التقلبات في قيمة الدولار في ظل الحرب التجارية، وسوف يشكل هذا ضغطاً على عملات دول المنطقة التي يرتبط معظمها بالدولار الأميركي؛ مما يشكل عبئاً على السياسة النقدية في دول مجلس التعاون. كما أن المخاوف المتزايدة بشأن الاقتصاد الأميركي سوف تدفع المستثمرين المعتادين إلى التحول نحو الذهب وأصول أخرى ملاذاً آمناً خلال الأوقات المضطربة. وهذا يؤدي إلى ضعف الدولار؛ ما يؤثر سلباً على دول مجلس التعاون الخليجي؛ ذلك لأن معظم إيراداتها يأتي بالدولار وبشكل رئيس من صادرات قطاع الطاقة. وبافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى، فإن ضعف الدولار يرفع تكلفة الواردات والعمالة الوافدة، وبالتالي يمكن أن يُضعف كلاً من الميزان المالي وميزان الحساب الجاري. ومن جهة أخرى، فإن ضعف العملة جرّاء تراجع الدولار يمكن أن يُعزز القدرة التنافسية للصادرات غير السلعية وقطاع السياحة، الذي بدأ يكتسب أهمية متزايدة لدى العديد من دول مجلس التعاون.

ب- أسعار فائدة أعلى لفترة أطول

تشير التوقعات إلى أن هناك احتمالية بنسبة 45٪ أن يُخفَّض الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في عام 2025، واحتمالية أقل لخفضها بمقدار 25 نقطة. وسوف يشكّل إبقاء السياسة النقدية المتشددة مشكلة لصانعي السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ يجعل الاقتصاد غير النفطي متباطئًا ويعوق خطط التنويع الاقتصادي. تُفضّل اقتصادات دول مجلس التعاون أسعار فائدة منخفضة لتسهيل تمويل الاستثمارات غير النفطية المتوافقة مع الرؤى الوطنية. ومن ناحية أخرى، فإن استمرار السياسات المالية والتجارية لإدارة ترامب، وتوقعات بزيادة عجز الموازنة العامة، سوف يُطيل أمد معدلات الفائدة المرتفعة في الولايات المتحدة. وبما أن دول مجلس التعاون تلاحق تغييرات معدل الفائدة التي يقررها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بحكم ارتباط أغلب عملاتها بالدولار، فإن بقاء معدل الفائدة مرتفعًا لفترة أطول يجعل هذه الدول تتحمل أعباء أعلى لعوائد السندات التي تصدرها؛ مما يشكّل ضغطًا على الميزانيات العامة.

ج- أسعار نفط أقل

إن فرض الرسوم الجمركية والجهود الأميركية لزيادة الإنتاج سوف يشكّلان ضغطًا على أسعار النفط. وبالفعل، توقّع بنك "غولدمان ساكس" أن يتراجع خام برنت إلى ما دون 40 دولارًا للبرميل. كما خفضت وكالة فيتش توقعاتها لخام برنت لعام 2025 من 76 دولارًا إلى 68 دولارًا، بسبب اشتعال الحرب التجارية وزيادة الإمدادات من الصادرات النفطية، خصوصًا بعد قرار أوبك+ زيادة الإنتاج بنحو 547 ألف برميل يوميًا بداية من سبتمبر/أيلول 2025. وهذا يمثل عبئًا على الموازنات العامة للدول المصدرة للنفط، نتيجة التأثير السلبي على الإيرادات الحكومية والإنفاق العام بما يضعف نشاط القطاع غير النفطي ويربك خطط التنويع الاقتصادي.

د- تراجع الطلب على صادرات البتروكيماويات

قد يؤدي ضعف الإنتاج الصناعي العالمي إلى تراجع الطلب على صادرات السلع البتروكيماوية، التي تشكل مصدر دخل مهمًا بالنسبة للمملكة العربية السعودية وقطر.

هـ ضعف الطلب الخارجي

من المرجح أن يتراجع الطلب الخارجي، وخصوصاً في قطاع الطاقة، بسبب تباطؤ النمو العالمي والبيئة الاقتصادية غير المستقرة. وقد أشار تقرير الاستثمار العالمي (World Investment Report) الصادر عن الأونكتاد إلى أن التوقعات الخاصة بالاستثمار العالمي لعام 2025 لا تزال سلبية نتيجة استمرار التوترات التجارية. كما أظهرت البيانات الأولية للربع الأول من هذا العام تراجعاً قياسيًّا في نشاط الصفقات والمشروعات الاستثمارية تجاوز نسبة 11٪ (8).

وانعكاساً لكل ما سبق، فإن التأثير غير المباشر للرسوم الجمركية الأميركية سوف يظهر لاحقاً على آفاق النمو في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أشار تقرير Fitch Solutions الأخير لهذا العام إلى توقعات بنمو أقل في دول المنطقة، وبنى تلك التوقعات (9) على ما ستواجهه الدول المصدرة للهيدروكربونات، مثل دول مجلس التعاون الخليجي والعراق والجزائر، من ضغوط بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية؛ الأمر الذي سوف يؤثر على النمو غير النفطي ويزيد من الضغوط المالية الواقعة عليها. وقد عزز التقرير ما ذهب إليه بتخفيض توقعات النمو لدول مجلس التعاون لعام 2025 من 4.2٪ إلى 3.7٪، لأن انخفاض أسعار النفط سيؤثر على الإنفاق العام، فيما يؤثر ضعف النمو العالمي في الوقت نفسه على الاستثمار الأجنبي والطلب الخارجي. ومع ذلك، سوف يبقى النمو أقوى من النسبة المحققة العام الماضي، والتي بلغت 2٪؛ إذ سيؤدي الإلغاء التدريجي لقيود أوبك+ إلى انتعاش إنتاج النفط، كما سيدعم انخفاض تكاليف الاقتراض للأنشطة غير النفطية. ونتوقع أن تُخفّض البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس، تماشيًا مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

ثالثاً: الهيمنة على سوق الغاز

من المتوقع أن تمتد جذور التنافس بين الصين والولايات المتحدة لتلقي بظلالها على سوق الطاقة، وذلك للأسباب التالية (10):

1. تُعدُّ الصين أكبر مجهّز وأقل كلفة في العالم للمواد اللازمة لتقنيات الطاقة المتجددة والدفاع، وهي مسؤولة عن 90٪ من الإنتاج العالمي للمعادن والعناصر النادرة، وحوالي 60٪ من توربينات الرياح وبطاريات المركبات الكهربائية، كما تسيطر بشكل شبه كامل على السوق العالمية.

2. مع سعي الدول الغربية إلى التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، سوف يزداد الاعتماد على سلاسل التوريد القادمة من الصين. لذا، فإن التوترات بين الصين والولايات المتحدة سوف تعوق جهود أوروبا الرامية إلى تقليل الكربون أو إزالته في الغرب.

3. تحاول دول الغرب، وبشكل خاص الولايات المتحدة، اتخاذ خطوات لإزالة مخاطر سلاسل التوريد عن طريق تحويلها بعيداً عن الصين.

4. تتجه إدارة ترامب نحو تصعيد التنافس مع الصين، وعدم التردد في فرض تعريفات جمركية عليها، وهي خطوة يمكن أن تؤدي إلى حرب تجارية بين البلدين، وهو ما من شأنه أن يضر بحركة التجارة الدولية ويعرّض سلاسل التوريد للخطر.

وبالفعل، فقد فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية بنسبة 10٪ على السلع الصينية في البداية، ثم رُفعت إلى 25٪، ومرة أخرى إلى 45٪. وردّت الصين بإعلان فرض تعريفات جمركية بنسبة 15٪ على الغاز الأميركي، وذلك بعدما شكّلت الشحنات الأميركية نحو 6٪ من إجمالي واردات الصين من الغاز المسال في العام الماضي. كما رفعت الرسوم التجارية الأخرى بنسبة 25٪ على الواردات الأميركية، وهو ما يُعدُّ تطوراً خطيراً في مسار الحرب التجارية. ومن الطبيعي أن تصيب هذه الاضطرابات التجارية قطاع الطاقة وتؤثر فيه، وبشكل خاص تجارة الغاز المسال.

أ- التغييرات في السوق العالمية للغاز

تشهد السوق العالمية للغاز المسال تغييرات مهمة بدأت مع بداية الحرب في شرق أوروبا وتصاعدت مع مخاوف نقص الإمدادات. وفي تقديرنا، إن هذه التغييرات قد شكّلت أرضية فيما بعد لاستخدام التعريفات الجمركية في محاولة لإعادة توزيع الأدوار في سوق الغاز، وذلك نتيجة المتغيرات التالية:

1. أحدثت الحرب الأوكرانية-الروسية تغييرًا كبيرًا في سوق الغاز الطبيعي المسال؛ فقد أدّى الغزو الروسي إلى تحول إستراتيجي بعيدًا عن الطاقة الروسية، وزاد الاتحاد الأوروبي من الاعتماد على المزوّدين البدلاء، وكان أحد هؤلاء البدلاء هو الولايات المتحدة التي رفعت صادراتها من الغاز الطبيعي إلى مستويات قياسية.
 2. تعمل النرويج على إعادة تشكيل ديناميكيات العرض العالمية؛ إذ تجاوزت روسيا كمورّد رئيس للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، وأصبحت توفر 30٪ من واردات أوروبا. وتسعى أوروبا إلى إنهاء الاعتماد على الوقود الروسي في عام 2027، وهي خطوة من شأنها إحداث تحولات كبرى في المشهد العالمي للطاقة(11).
 3. يكتسب الاستقرار في سوق الغاز الطبيعي أهمية جديدة مع رغبة أوروبا في إجراء تحولات في حقل الطاقة، لذا يُنظر إلى الغاز الطبيعي المسال بوصفه وقودًا "انتقاليًا" رئيسًا، باعتباره بديلًا أنظف مقارنة بالفحم ويمكن أن يساعد في خفض الانبعاثات(12).
 4. من المرجّح أن يحافظ الاتحاد الأوروبي على وارداته من الغاز المسال في الأمد القريب، حتى مع تطبيق أجندة إزالة الكربون على المدى الطويل.
 5. سوف تزيد شركات الطاقة من الطلب على الغاز المسال، وخاصة في البلدان النامية التي تسعى إلى تخفيض الانبعاثات(13).
 6. إن استمرار التصعيد العسكري في هذه الحرب سوف يزيد من الاضطراب في سوق الطاقة الأوروبية، وسيؤدي إلى تنافس شديد بين أوروبا وآسيا في الحصول على شحنات الغاز البديلة للغاز الروسي.
- أمام هذه المتغيرات، سوف تسعى الولايات المتحدة إلى الاستحواذ على السوق الأوروبية والهندية واليابانية لتعويض الغاز الروسي، وسوف تستخدم سلاح التعريفية الجمركية للتأثير في تجارة الغاز.

ب- سلاح الرسوم الجمركية وتأثيره غير المباشر

كان من بين أوائل القرارات التي اتخذها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في فترته الرئاسية الثانية إلغاء تعليق إصدار التراخيص الجديدة لمحطات الغاز المسال، الذي جرى تطبيقه خلال العام الأخير من ولاية الرئيس السابق، جو بايدن. وقال خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس: "أرغب في صدور موافقات سريعة. سنصدر التراخيص بسرعة كبيرة في الولايات المتحدة". وتشير أغلب المؤشرات إلى أن الولايات المتحدة تتجه نحو استخدام الرسوم الجمركية لإجبار المشتريين الرئيسيين على شراء الغاز الأميركي؛ إذ هدّد ترامب الاتحاد الأوروبي بفرض رسوم جمركية إذا لم يزد مشترياته من الغاز الأميركي.

وقد بدأت كل من كوريا الجنوبية وفيتنام بشراء كميات أكبر من الغاز الأميركي تجنباً للرسوم الأميركية، وكذلك اليابان باعتبارها ثاني أكبر دولة مستوردة للغاز المسال في العالم؛ إذ حصلت على نحو 10٪ من إمداداتها العام الماضي من الولايات المتحدة. وصرّح رئيس الوزراء الياباني أمام مجلس النواب بأنه سيطلب من الولايات المتحدة توفير إمدادات مستقرة من الطاقة. والأمر نفسه ينطبق على الهند، التي تسعى للبقاء في صف الولايات المتحدة من خلال استيراد كميات كبيرة من الحديد والنفط والمنتجات الأخرى، إضافة إلى تعاونها في ملف العمالة المهاجرة، ويرجّح أن تكون مشترياً مهماً للغاز الأميركي.

وعلى المستوى الأوروبي، بدأت ألمانيا باستيراد الغاز من الولايات المتحدة منذ عام 2022 بعد توقف تدفقات الغاز الروسي، وقد شكلت الإمدادات الأميركية نحو 92٪ من إجمالي الشحنات التي تستوردها ألمانيا (14). ومن الصعب إيجاد منافس يستطيع ضخ الكميات التي تنوي الولايات المتحدة طرحها في الأسواق؛ فروسيا، على سبيل المثال، تخضع لعقوبات شديدة حدّت من قدرتها على تطوير طاقتها الإنتاجية، فيما تواجه موزمبيق وغينيا الجديدة صعوبات في تطوير البنية التحتية والقدرات الإنتاجية والتصديرية بالسرعة اللازمة. أما دولة قطر، وهي من أكثر بلدان مجلس التعاون الخليجي التي ستواجه تحديات في تسويق الغاز بسبب التأثير غير المباشر للرسوم الجمركية الأميركية، فعلى الرغم من كونها ثاني أكبر مصدر للغاز المسال في العالم حالياً بعد الولايات المتحدة، فإن إمداداتها أقل مرونة مقارنة بالحقول الصخرية

الأميركية، وإن كانت تسعى لزيادة طاقتها الإنتاجية بأكثر من 80٪ حتى عام 2030. لكنها لا تستطيع ممارسة الضغوط على المشتريين كما تفعل الولايات المتحدة في الوقت الراهن.

وينطبق الأمر ذاته على السعودية، التي تسعى لزيادة طاقتها الإنتاجية من الغاز؛ إذ يُتوقع أن يرتفع إنتاج المملكة بنسبة 63٪ بحلول عام 2030، من 13.5 مليار قدم مكعبة يوميًا إلى نحو 21.3 مليار قدم مكعبة يوميًا، وفق تصريح وزير الطاقة السعودي. وهي تسعى لأن تلعب دورًا مهمًا في السوق العالمية للغاز؛ ما يجعلها أيضًا في مواجهة مع الآثار غير المباشرة للرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب والهيمنة الأميركية على سوق الغاز(15).

وتُظهر هذه المعطيات أن السياسة التجارية الأميركية تحقق نجاحات في زيادة صادراتها من الغاز لمعالجة عجزها التجاري، وهي تتجه نحو المزيد من التوسع في هذه الصادرات. ووفقًا لوكالة بلومبيرغ، يُتوقع أن ترتفع صادرات الغاز المسال الأميركي إلى نحو 200 مليون طن متري سنويًا بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 93 مليون طن متري في الوقت الحالي(16).

وعليه، ستكون سياسة فرض الرسوم الجمركية إحدى أهم أدوات الولايات المتحدة في معالجة العجز التجاري والسيطرة على سوق الغاز العالمية، تمهيدًا للضغط على الصين لوقف تقدمها الاقتصادي. أي إن هذه الإجراءات هي جزء من إستراتيجية متكاملة تهدف في النهاية إلى السيطرة على سوق الغاز. وسوف يعمل كثير من الدول المستوردة للغاز على تجنب الرسوم الجمركية من خلال إرضاء الولايات المتحدة وزيادة مشترياتها من الغاز الأميركي. وستشهد سوق الطاقة، وبخاصة سوق الغاز، تغييرات مهمة في ظل استخدام السياسة التجارية أداة لفرض النفوذ، وعلى الدول الرئيسة المصدرة أن تأخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار لصياغة إستراتيجيات تسويقية تتناسب مع هذه التحديات وتتماشى مع هذه السلعة المتزايدة الأهمية.

رابعًا: سياسات مقترحة لتقليل آثار الحرب التجارية على دول مجلس التعاون

في تقديرنا، إنه حتى لو تمكنت دول مجلس التعاون من إدارة الأثر المباشر للرسوم الجمركية، فلن تكون بمنأى عن الآثار غير المباشرة للحرب التجارية التي تتصاعد

حدّتها. وبغضّ النظر عما ستؤول إليه المفاوضات المنوي إجراؤها بين الشركاء التجاريين مع الولايات المتحدة، فإنه لا بد من الإقرار بأن النظام التجاري العالمي يسير نحو ترتيبات جديدة، وأن قواعد حرية التجارة العالمية تعرّضت لصدمة كبيرة. ووفق هذا، يتعين على الدول أن تعيد النظر في إستراتيجيات التجارة الخارجية، كل بحسب خصائصها الاقتصادية وموقعها الجغرافي. ووفقاً للمعطيات الراهنة، فإن خطوات مقترحة نتوقع أن تكون مفيدة في مواجهة الآثار المحتملة للنزاع التجاري بين أقطاب التجارة الدولية تأتي على النحو التالي:

1. تعزيز التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون سيكون فاعلاً في تحديد اتجاهات التجارة الدولية لدول المنطقة، لأن العامل الجغرافي سيلعب دوراً في رسم اتجاهات التجارة الدولية في المرحلة القادمة.
2. منح القطاع الخاص مساحة أوسع للمبادرة في نشاط التجارة الخارجية، لما يتمتع به من مرونة أعلى في التكيف مع القيود التجارية وفق معطيات الأرباح والتكاليف.
3. يتعين على دول المنطقة المصدّرة للغاز دراسة التغيرات العالمية في سوق الطاقة من خلال وضع إستراتيجية تسويقية تراعي هذه المتغيرات للمحافظة على الحصص التسويقية، وبشكل خاص في الأسواق الآسيوية.
4. لا تزال التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي دون مستوى الطموح وإن كانت تتجه نحو الارتفاع؛ إذ سجّلت 132 مليار دولار في عام 2023(17). وهذه نسبة قليلة لا تشكّل سوى 11٪ من إجمالي التجارة الخارجية لدول المجلس، مقارنةً بنسبة 70٪ في دول الاتحاد الأوروبي(18). ويُعدّ التفاوت في القدرة المالية بين الدول الأعضاء سبباً مُعيّناً لمزيد من التكامل؛ لذا فإن النظر في التحول من حالة التحالف الإستراتيجي إلى تشكيل قوة اقتصادية متكاملة تراعي المصالح الوطنية لكل دولة، خطوة مهمة لمواجهة رياح القيود التجارية.
5. الاتفاقات التجارية الثنائية، وسياسة المحاور التجارية مع تكتلات ومناطق اقتصادية دولية، وتنويع الخارطة التجارية، ستكون مفيدة لاستقرار السياسة التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي.

6. إعادة رسم الخارطة الاستثمارية: لتقليل ضغوط الآثار غير المباشرة للرسوم الجمركية، يتعين إعادة رسم اتجاهات الخارطة الاستثمارية عبر المواءمة بين المصالح المالية والسياسية. فعلى الرغم من توسع استثمارات دول مجلس التعاون في الولايات المتحدة، خصوصاً في مجالات المصافي والألومنيوم والذكاء الاصطناعي، تُظهر المؤشرات أن الذكاء الاصطناعي يشكل مجال تركيز رئيسياً في دول المجلس، مع شراكات واستثمارات كبيرة مع شركات أميركية. وقد أعلنت مجموعة داماك، التي تتخذ من دبي مقراً لها، عن استثمار مخطط لا يقل عن 20 مليار دولار لبناء مراكز بيانات جديدة في الولايات المتحدة، بهدف توفير بنية تحتية أفضل لدعم الموجة التالية من التوسع في الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي. وفي تقديرنا، فإن الاستمرار في هذه التوجهات من شأنه أن يعزز فرص دول مجلس التعاون في تقليص الآثار السلبية للرسوم الجمركية الأميركية.

خاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن سياسة الإدارة الأميركية القائمة على فرض الرسوم الجمركية لمعالجة العجز التجاري أهملت جانب ميزان الخدمات الذي يشكل فائضاً مهماً للولايات المتحدة، وهو فائض مهدد بالانكماش في حال تعرّض الاقتصادات الأخرى لاضطرابات ناجمة عن هذه السياسة. كما يتضح أن المبررات الاقتصادية التي تسوقها واشنطن لا تكفي لتبرير خطواتها؛ إذ لم تأخذ في الاعتبار المخاطر البديلة، ولا سيما فرض رسوم مضادة من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الصين، وهو ما يعرّض الاقتصاد الأميركي ذاته لضغوط متزايدة.

أما على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فيتضح أن القدرة على إدارة الآثار المباشرة للرسوم الجمركية لا تعني الحصانة من التداعيات غير المباشرة، خصوصاً فيما يتعلق بصادرات الطاقة؛ ذلك أن استخدام الولايات المتحدة للرسوم أداة للاستحواذ على حصص سوقية في أوروبا وآسيا من شأنه أن يفرض منافسة أشد على صادرات المنطقة. وفي هذا السياق، تُعدُّ التكتلات الاقتصادية وتعزيز التعاون الإقليمي أدوات ضرورية لمواجهة الحماية التجارية، وهو ما يستدعي إعادة النظر في إستراتيجيات التعاون المشترك وآليات التكامل الاقتصادي.

وعليه، فإن رفع وتائر التجارة البينية، وإعادة رسم الخريطة الاستثمارية، ودعم القطاع الخاص، وصياغة إستراتيجية تسويقية لصادرات الغاز، كلها خطوات يمكن أن تحدّ من الآثار السلبية للحرب التجارية وتعزز من موقع دول المجلس التفاوضي. ومع أن الولايات المتحدة قد أبرمت اتفاقيات ثنائية مع شركاء مثل اليابان والفلبين والاتحاد الأوروبي، فإن حالة عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي تبقى قائمة بفعل تزايد النزعة الحمائية لدى أكبر اقتصادين عالميين، الولايات المتحدة والصين. ومن ثمّ، فإن التوصل إلى ترتيبات تجارية دولية جديدة عبر الحوار والتفاوض يظل الخيار الأكثر واقعية لتجنب اتساع دائرة الركود الاقتصادي العالمي.

المراجع

- (1) EBSCO Research Starters, "Anglo-Dutch Wars," <https://www.ebsco.com/research-starters/history/anglo-dutch-wars> (accessed September 17, 2025).
- (2) Will Kento, "What Is the Smoot-Hawley Tariff Act? History, Effect and Reaction," www.investopedia.com , 2025 (accessed September 17, 2025).
- (3) BMI, Fitch Solutions Company, MENA Monthly Outlook: US Tariffs on Strategic Goods Will Have Limited Impact, 2025 (accessed September 17, 2025).
- (4) Danal Grose, "The Indirect Impact of Trump's Tariff War," www.project-syndicate.org , 2025 (accessed September 17, 2025).
- (5) White House Archives, "What Drives the USA Services Trade Surplus?" www.bidenwhitehouse.archives.gov , 2024 (accessed September 17, 2025).
- (6) Bloomberg, "How Natural Gas Became America's Most Important Export," www.bloomberg.com , 2025 (accessed September 17, 2025).
- (7) Fitch Solutions Company, op. cit.
- (8) UNCTAD, Global Foreign Direct Investment Falls for the Second Consecutive Year Posing Acute Challenges for Developing Countries, www.unctad.org , 2025 (accessed September 17, 2025).
- (9) Fitch Solutions Company, op. cit.

(10) José Juan Ruiz, Shattered Hegemony: The Rivalry between the US and China in the New Era of the Politics of Force, realinstitutoelcano.org, 2025 (accessed September 17, 2025); Michael Davidson and Margaret Pearson, "Where Are US and China on Addressing Climate Change," www.brookings.edu, 2024 (accessed September 17, 2025).

(11) Malt Humpert, "Russia Still Second Largest Gas Provider to EU after Norway with LNG Imports Increasing," www.highrothnews.com, 2024 (accessed September 17, 2025).

(12) UNDP, What Is the Sustainable Energy Transition and Why Is It Key to Tackling Climate Change, www.climatepromise.undp.org, 2025 (accessed September 17, 2025).

(13) Shell Company, Global LNG Demand Set to Rise 60 % by 2040, www.oilprice.com, 2025 (accessed September 17, 2025).

(14) Vladimir Soldathin and Dan Polishchuk, "Russian Gas Era in Europe Ends as Ukraine Stops Transit," www.reuters.com, 2025 (accessed September 17, 2025).

(15) وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، "إنتاج الغاز سيرتفع 63٪ بحلول 2030"، سكاي نيوز عربية، 30 يونيو/حزيران 2024، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/أيلول 2025)، <https://www.skynewsarabia.com/business/1725912>

(16) Bloomberg, op. cit., 2025.

(17) المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، تقرير التجارة الخارجية، 2024، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/أيلول 2025)، <https://www.gccstat.org>

(18) فواز العلمي، "نسبة التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي"، العربية نت، 2025، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/أيلول 2025)، <https://www.alarabiya.net/aswaq/economy>

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية: شراكة تكاملية أم تنافس دولي؟

The United Nations and Regional Organisations: Integrative Partnership or International Competition?

محمد صالح المسفر – Muhammad Saleh Almusfir *

ملخص

تتناول الدراسة العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها والمنظمات الإقليمية. فقد نصَّ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة التعاون مع المنظمات الإقليمية لتسوية النزاعات المحلية. إلا أن العلاقة بين الطرفين لم تخل من فترات التنافس والصراع على النفوذ. تركز الدراسة على التطورات والتحديات العالمية الحديثة في التعاون الإقليمي، مثل: الإرهاب، والهجرة، والتغير المناخي، والمخدرات، والأوبئة، والأزمات الإنسانية، التي تتطلب تعزيز التنسيق بين المستويات الدولية والإقليمية. وأظهرت تجارب عملية أن التعاون يمكن أن يكون فعالاً رغم وجود تحديات في توزيع المسؤوليات والاحتفاظ باستقلالية المنظمات الإقليمية. كما تتناول الدراسة مفهوم الإقليمية وتطورها في الفكر الدولي، فهو لا يقتصر على العوامل الجغرافية فقط، بل يشمل أيضاً الروابط الثقافية والتاريخية والمصالح السياسية والاقتصادية المشتركة بين الدول. وتصنف الدراسة المنظمات الإقليمية وفقاً لأغراضها العملية، سواء أكانت دفاعية أم اقتصادية أم سياسية، مع تسليط الضوء على التداخل بين المجالات والتحديات التي تواجهها نتيجة الاختلاف في الأجندات الوطنية والتفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وتتطرق إلى أبرز التحديات التي تعوق فاعلية المنظمات الإقليمية، مثل ضعف الالتزام السياسي، والتدخلات الخارجية، والبيروقراطية الإدارية، وعدم استدامة التمويل، وغياب التنسيق الكافي. وتبين الدراسة أهمية تعزيز التنسيق الداخلي والتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق استجابة أكثر فاعلية للتحديات الإقليمية.

وأخيراً، تناقش الدراسة مستقبل المنظمات الإقليمية وعلاقتها بالأمم المتحدة، وضرورة تطوير شراكات إستراتيجية وآليات تنسيق مؤسسية تضمن توازناً بين الاستفادة من الدعم الأممي والحفاظ على استقلالية القرارات الإقليمية. وترى الدراسة أن نجاح هذه المنظمات يعتمد على قدرتها على التكيف مع التحولات الدولية وتعزيز قدراتها المؤسسية والتكنولوجية؛ مما يسهم في بناء نظام دولي أكثر عدالة واستدامة.

* أ. د محمد صالح المسفر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر.

Dr. Muhammad Saleh Almusfir, Professor of Political Science at Qatar University.

كلمات مفتاحية: الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية، التعاون الدولي، التحديات الإقليمية، استقلالية القرارات.

Abstract

The study examines the relationship between the United Nations, since its establishment, and regional organisations. Chapter VIII of the UN Charter stipulates the need for cooperation with regional organisations in settling local disputes. However, the relationship between the two parties has not been free from periods of competition and struggles for influence.

The study focuses on recent global developments and challenges in regional cooperation, such as terrorism, migration, climate change, drugs, pandemics and humanitarian crises, which require the strengthening of coordination between international and regional levels. Practical experiences have shown that cooperation can be effective despite challenges related to the distribution of responsibilities and the preservation of the independence of regional organisations.

The study also addresses the concept of regionalism and its evolution in international thought, noting that it is not limited to geographical factors, but also includes cultural and historical ties, as well as shared political and economic interests among states. It classifies regional organisations according to their practical purposes – whether defensive, economic or political – while highlighting overlaps between domains and the challenges they face as a result of divergent national agendas and economic disparities among member states.

Furthermore, the study explores the key challenges that hinder the effectiveness of regional organisations, such as weak political commitment, external interventions, administrative bureaucracy, lack of sustainable funding and insufficient coordination. It highlights the importance of strengthening internal coordination and cooperation with the United Nations.

Finally, the study discusses the future of regional organisations and their relationship with the United Nations, stressing the need to develop strategic partnerships and institutional coordination mechanisms that ensure a balance between benefiting from UN support and maintaining the independence of regional decisions. It concludes that the success of these organisations depends on their ability to adapt to international transformations and strengthen their institutional and technological capacities, thereby

contributing to the construction of a more just and sustainable international order, and enabling a more effective response to regional challenges.

Keywords: United Nations, regional organisations, international cooperation, regional challenges, decision-making autonomy.

مقدمة

تعود فكرة التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى عام 1945؛ حيث طُرحت هذه المسألة في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أعلن فيه عن تأسيس منظمة الأمم المتحدة لإحلال السلم والأمن الدوليين بعد الحرب العالمية الثانية(1)، فأصبح هذا التعاون مقياساً مرجعياً لعمل هذه المنظمة، كما جاء في الفصل الثامن من ميثاقها والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن(2). وتمتلك كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية قدرات وإمكانيات في مجالات متعددة يمكن، إن نُظمت بطريقة جيدة، أن تسهم في الحد من نشوب النزاعات المسلحة. وثمة أمثلة عديدة على هذا التعاون، مثل دور الاتحاد الإفريقي في بعثات حفظ السلام في الصومال والسودان، ودور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في محاولة دعم الاستقرار في البلقان، رغم الإخفاقات المختلفة. ولم تكن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية علاقة تعاون سلس دائماً، بل شهدت تنافساً وصراعاً على النفوذ أيضاً؛ ما يثير تساؤلاً جوهرياً حول طبيعة هذه العلاقة وحدودها. وقد نشأت هذه العلاقة من حاجة النظام الدولي إلى إيجاد توازن بين الإطار العالمي الذي توفره الأمم المتحدة، والقدرات المحلية للمنظمات الإقليمية التي تمتلك فهماً أعمق للسياقات الثقافية والسياسية والأمنية في مناطقها(3).

تهدف الدراسة إلى بحث التحديات التي تواجه المنظمات الإقليمية ومستقبلها في ظل المتغيرات العالمية، مع التركيز على علاقتها بالأمم المتحدة. وتسلط الضوء على العقبات الرئيسية التي تعوق فاعلية هذه المنظمات، مثل ضعف الالتزام السياسي للدول الأعضاء، والتفاوت الاقتصادي، والتدخلات الخارجية، والنزاعات الإقليمية، والتحديات البيروقراطية الإدارية وضعف التنسيق بين المنظمات المختلفة. وتناقش الدراسة مستقبل المنظمات الإقليمية في ظل تزايد الأزمات العالمية، وكيفية تعزيز فاعليتها من خلال تحقيق استقلالية أكبر عن القوى الدولية، وتطوير آليات تمويل مستدامة، وتحسين آليات الحوكمة والرقابة. كما تستكشف دور التكنولوجيا والحوكمة الرقمية في تعزيز كفاءة العمل الإقليمي وتقليل الاعتماد على الأمم المتحدة. وتطرح تساؤلات حول مدى فاعلية التعاون بين المنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية، وما إذا كان هذا التعاون يمثل فرصة لتعزيز التنمية والاستقرار أم قيلاً يحد من استقلالية

القرارات الإقليمية. وتخلص إلى أن مستقبل هذه المنظمات يعتمد على مدى قدرتها على تحقيق توازن بين التعاون الدولي والحفاظ على استقلالية سياساتها، من خلال تبني إستراتيجيات متطورة تعزز من تكاملها الاقتصادي والسياسي، وتساعد على مواجهة التحديات العالمية بفاعلية أكبر.

أولاً: التطورات الحديثة في التعاون الإقليمي

شهد التعاون الإقليمي تطورات ملحوظة، خاصة في إطار العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فقد أفرزت التحديات العالمية المتزايدة، مثل ما يسمى الإرهاب، والهجرة، والتغير المناخي، والأزمات الإنسانية، حاجة ملحة إلى تعزيز التنسيق لضمان استجابة أكثر فاعلية ومرونة. وأدت المنظمات الإقليمية دوراً محورياً في مواجهة الأزمات الإنسانية الكبرى (4)؛ فعلى سبيل المثال، شهدت أزمة اللاجئين السوريين منذ عام 2011 تعاوناً وثيقاً بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في تقديم المساعدات الإنسانية، وفي إطار جهود إقليمية ودولية لاحتواء تداعيات الأزمة وتنسيق استجابة متعددة المستويات (5). كما أدى الاتحاد الأوروبي دوراً فاعلاً في استيعاب بعض هؤلاء اللاجئين وتوفير الدعم اللازم لهم من خلال مبادرات تمويلية وبرامج استقبال، مع أن جزءاً كبيراً من هذه المساعدات كان يُوجّه إلى الدول المستضيفة عبر مشاريع وبرامج تنعكس في النهاية في شكل تكاليف مرتبطة بتسليم المساعدات نفسها. لكن لا تزال هناك تحديات تتعلق بتوزيع المسؤوليات وتنسيق الأدوار بين المنظمات الدولية والإقليمية؛ مما يُبرز الحاجة إلى بناء آليات أكثر كفاءة تضمن توزيعاً عادلاً للعبء، وتحقيق توازناً بين تقديم الدعم الإنساني المباشر وتعزيز قدرات الدول المستضيفة على المدى البعيد (6). من جهة أخرى، تزايد التعاون الدولي في مواجهة الجماعات المسلحة، لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي؛ حيث عملت الأمم المتحدة مع مجموعة دول الساحل الخمس لتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب. وأسهم هذا التنسيق في تطوير إستراتيجيات أمنية إقليمية أكثر تكاملاً لمواجهة التهديدات المستمرة (7).

ينظّم الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بينها والمنظمات الإقليمية؛ حيث تنص المادة 52 على أن: "أعضاء الأمم المتحدة الداخلين في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات، يبذلون كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية" (8). وتنص المادة

53 على أن مجلس الأمن يمكنه استخدام ترتيبات إقليمية في تنفيذ قراراته. غير أن العلاقة القانونية بين الطرفين لا تخلو من التحديات؛ إذ إن بعض المنظمات الإقليمية تسعى إلى توسيع نطاق تأثيرها على حساب الأمم المتحدة(9)، مثل تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليبيا، عام 2011، دون تفويض مباشر من الأمم المتحدة(10).

ظهرت منظمات إقليمية عديدة تهدف إلى تعزيز التعاون، مثل جامعة الدول العربية، التي سبقت تأسيس الأمم المتحدة، حيث أصبح ميثاقها نافذ المفعول في 11 مايو/ أيار 1945(11)، ونصّ بوضوح على مبدأ عدم اللجوء إلى القوة لحل النزاعات والخلافات بين الدول الأعضاء، وأن مفهوم القوة يشمل فرض القيود الاقتصادية أو حشد الجيوش على الحدود كوسائل ضغط غير مقبولة بين الدول الأعضاء(12). وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تأسست، في 16 أبريل/ نيسان 1948، بهدف دعم التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية وإعادة الإعمار بعد الحرب، ومنظمة الدول الأمريكية، التي تأسست في 30 أبريل/ نيسان 1948، ويُنظر إليها على أنها أداة للنفوذ الأمريكي في المنطقة(13). وتأسس حلف الناتو عام 1949 كتحالف دفاعي يهدف إلى مواجهة التوسع السوفيتي، وأدى دورًا محوريًا في تشكيل النظام الأمني العالمي؛ مما جعله أحد أبرز التحالفات العسكرية في التاريخ الحديث(14).

تُظهر هذه التطورات كيف أن فكرة التنظيم الإقليمي لم تكن مجرد استجابة للحرب العالمية الثانية، بل جاءت جزءًا من التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي فرضت نفسها على العالم؛ ما أدى إلى نشوء منظمات إقليمية شكلت جزءًا أساسيًا من النظام الدولي القائم اليوم(15).

ثانيًا: مفهوم الإقليمية وتطورها في الفكر الدولي

عندما طُرحت فكرة "المنظمة الإقليمية"، دار جدل واسع في مؤتمر سان فرانسيسكو، 1945، حول مفهوم الإقليمية ومعايير تحديدها. وانقسمت الآراء إلى اتجاهين؛ إذ رأى الأول أن الرابطة الإقليمية تستند إلى الجغرافيا، بحيث تصبح المنظمة الدولية "إقليمية" عندما تضم في عضويتها دولًا متجاورة جغرافيًا. وذهب الثاني إلى توسيع

نطاق التعريف، للتأكيد على أن الإقليمية لا تقتصر على البعد الجغرافي فحسب، بل تشمل أيضًا عوامل أخرى تعزز من مدلولها الحقيقي (16). ورغم أن التجاور الجغرافي يُعد عنصرًا مهمًا في تكوين المنظمات الإقليمية، فإنه ليس العامل الوحيد، حيث تتطلب هذه الرابطة توافر روابط ثقافية وتاريخية مشتركة بين الدول المجاورة؛ مما يمنحها دافعًا واضحًا لتشكيل منظمة دولية إقليمية تعكس مصالحها المشتركة (17).

غير أن هذا التفسير للإقليمية واجه تحديات؛ إذ رأى بعضهم أن الجوار الجغرافي والروابط الثقافية والتاريخية ليست كافية لتعريف الإقليمية في الإطار التنظيمي الدولي. فمثلًا، تجاور إيران الدول العربية وترتبط بثقافة عربية-فارسية وتستخدم الأبجدية العربية، وهي دولة إسلامية، لكنها ليست جزءًا من جامعة الدول العربية (18)، وينطبق الأمر ذاته على تركيا. كما أن تشاد، التي تقع بين ليبيا والسودان وتعد اللغة العربية إحدى لغاتها الرسمية، لم تصبح جزءًا من هذا التكتل. بهذا، فإن الاعتماد على الجوار الجغرافي والروابط الثقافية وحدها لا يمثل معيارًا كافيًا لتعريف الإقليمية في سياق المنظمات الدولية (19).

في محاولة للخروج من هذا الجدل خلال مؤتمر سان فرانسيسكو، جرى اقتراح تعريف للإقليمية باعتبارها هيئات دائمة تضم دولاً في منطقة جغرافية محددة، تجمع بينها روابط الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة والتقارب الثقافي واللغوي والتاريخي والديني، وتعمل معًا لحل النزاعات التي قد تنشأ بينها؛ مما يساهم في حفظ الأمن والسلم الإقليمي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (20). غير أن هذا التعريف لم يحظَ بقبول اللجنة المكلفة بصياغة الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، إذ اعتُبر غير كافٍ لتغطية جميع الأشكال التنظيمية التي قد تنشأ في المستقبل بين الدول. ونتيجة لذلك، سعت اللجنة إلى توسيع المفهوم ليشمل كل التنظيمات التي تجمع بين الدول وفقًا لمصالح خاصة، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو أمنية، أو أيديولوجية.

من هذا المنطلق، يرى بعض الباحثين أن الإقليمية لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها مجرد انعكاس للجغرافيا أو الثقافة، بل بوصفها تعبيرًا عن واقع سياسي تفرضه التطورات الدولية (21)، فالمنظمات الإقليمية لا تنشأ بالضرورة بسبب التقارب الجغرافي أو

الثقافي، وإنما لتحقيق مصالح مشتركة بين أعضائها في التعاون الدولي. فقد تلتقي المصالح السياسية والاقتصادية بين دول متباعدة جغرافياً ولا تنتمي إلى نفس الدائرة الثقافية أو الحضارية، إلا أنها تتحد في إطار منظمة إقليمية تخدم مصالحها، مثل منظمة "بريكس" (BRICS) التي تأسست عام 2009، وتضم دولاً من مناطق مختلفة مثل البرازيل، وجنوب إفريقيا، والصين، وروسيا. كما أن منظمة شنغهاي للتعاون التي أنشئت عام 2001 منظمة سياسية واقتصادية وأمنية، تضم دولاً غير متجاورة جغرافياً، ولا ترتبط بروابط ثقافية أو دينية أو لغوية مشتركة، ومع ذلك تُعد منظمة إقليمية وفق التصنيف الدولي (22).

بناءً عليه، فإن المنظمات الدولية الإقليمية يمكن تصنيفها باعتبارها كيانات نشأت نتيجة لمزيج من العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية والمصلحية؛ مما يجعلها أكثر تنوعاً. أما المنظمات الدولية التي لا تتوافر لها مثل هذه المقومات، فلا يمكن تصنيفها منظمات إقليمية، بل يتم إدراجها ضمن فئات أخرى مثل منظمة العمل الدولية أو منظمة التجارة العالمية؛ حيث إن عضويتها مفتوحة لأي دولة ترغب في الانضمام إليها دون التقيد بعوامل الجوار أو التقارب الثقافي.

لقد فرضت فكرة "الإقليمية" نفسها في مواجهة مفهوم "العالمية"، الذي بدا بعد الحرب العالمية الثانية أقرب إلى المثالية منه إلى الواقعية. فقد رأى أنصار الإقليمية أن حل المشكلات الإقليمية وتعزيز التعاون بين الدول المتجاورة والمرتبطة تاريخياً وثقافياً وسياسياً، سيكون أكثر سرعة وفعالية مقارنة بالجهود العالمية، شريطة توافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء (23)، مثل تدخل جامعة الدول العربية في أزمة الكويت، عام 1962، حيث أرسلت قوات عسكرية من مصر والسعودية لحماية الكويت من التهديد العراقي. في المقابل، يرى دعاة العالمية أن الإقليمية قد تعرقل الجهود المبذولة لحل القضايا الدولية التي تتطلب تعاوناً واسع النطاق، مثل قضايا التنمية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتغير المناخي، والإرهاب الدولي، وهي قضايا لا يمكن للمنظمات الإقليمية منفردة التعامل معها بفاعلية (24).

رغم هذا الجدل، لا يمكن اعتبار الإقليمية والعالمية مفهومين متعارضين بالضرورة، بل يمكن تحقيق تكامل بينهما لمعالجة القضايا الدولية والإقليمية بطرق أكثر كفاءة، وهو ما انعكس في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشجع على حل النزاعات بالوسائل

الإقليمية، حيث نص الفصل الثامن، المادة 52، على أن الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية يجب أن تبذل جهودها لتسوية النزاعات المحلية عبر هذه المنظمات. كما أكدت المادة 33 من الفصل السادس ضرورة اللجوء إلى وسائل سلمية والاستفادة من المنظمات الإقليمية في حل النزاعات.

تأخذ الترتيبات الإقليمية أشكالاً متعددة، فقد تكون تحالفات سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية، كما هي الحال مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي تأسس لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة، أو منظمة شنغهاي، للتعاون التي أنشئت لتعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى. ورغم تعدد أشكال الإقليمية، فقد رفض مؤتمر سان فرانسيسكو، عام 1945، محاولة وضع تعريف قانوني دقيق لها، نظراً إلى تعقيدها وتشعبها؛ حيث أكد باحثون أن الإقليمية كظاهرة تنظيمية يجب أن تُفهم في سياق تطور النظام الدولي (25). وعلى الرغم من أن الإقليمية تعرضت لانتقادات، فإنها أثبتت أنها أداة فعالة في تحقيق الاستقرار الإقليمي، خاصة في ظل تعقيدات النظام الدولي وتعدد الأزمات العابرة للحدود. في النهاية، لا يمكن حصر الإقليمية في إطار واحد، بل يجب التعامل معها بوصفها إطاراً ديناميكياً يتكيف مع المتغيرات الدولية، ويعكس توازن المصالح بين الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية (26).

ثالثاً: تصنيف المنظمات الإقليمية

تُصنّف المنظمات الإقليمية إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية وفقاً للأغراض العملية التي تخدمها، وهي: الترتيبات الدفاعية، والترتيبات الاقتصادية والتقنية، والترتيبات التي توفر إطاراً تنظيمياً لمناقشة القضايا السياسية العامة. وتعد العلاقة بين هذه المجالات مترابطة ومتداخلة، كما هي الحال في جامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، وحلف الناتو، والاتحاد الإفريقي. وتعكس هذه التداخلات طبيعة المصالح المتغيرة لأعضاء المنظمات، والتي تتكيف بمرور الزمن؛ ما يؤثر في أهدافها وأنشطتها (27).

وغالباً ما تكون العوامل التي تجمع مجموعة من الدول في رابطة إقليمية واحدة معقدة، حيث تختلف الدوافع والأهداف من دولة إلى أخرى؛ مما يؤثر في اتخاذ القرارات السياسية داخل المنظمات الإقليمية. على سبيل المثال، عند تأسيس جامعة

الدول العربية، لم تكن جميع الدول المؤسسة متوافقة تمامًا فيما بينها، فقد شهدت العلاقات بين المملكة العربية السعودية والنظامين الملكيين الهاشميين في العراق والأردن توترات، ولم يكن لبنان على وفاق مع سوريا، بينما شهدت العلاقات بين مصر واليمن خلافات متعددة. كما أن العناصر الموحدة التي قد تجمع بين الدول في مرحلة معينة قد لا تكون فعالة بالقدر ذاته في ظروف مختلفة(28).

وقد تدرك الدول المتجاورة أن تعزيز مصالحها يقتضي التعاون المشترك، كما كانت الحال عند تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981. وقد تؤدي المصالح المتضاربة بين الدول المتجاورة إلى نزاعات بدلاً من التعاون؛ ما يجعل التقارب الجغرافي عاملاً مزدوج التأثير؛ حيث يمكن أن يكون دافعاً للوحدة أو سبباً للخلافات الإقليمية، خصوصاً عندما تغيب القواسم المشتركة أو تبرز الانقسامات السياسية والدينية(29).

ويمكن أن تهيم العوامل العرقية والثقافية والتاريخية والدينية المشتركة الظروف لانضمام بعض الدول إلى روابط إقليمية، لاسيما عندما ترتبط هذه الروابط بقضايا سياسية دولية مهمة، مثل القضية الفلسطينية، التي كانت من الأسباب الأساسية وراء تأسيس جامعة الدول العربية. ومع ذلك، فإن هذه العوامل وحدها قد لا تكون كافية لضمان تماسك المنظمة الإقليمية، فعلى الرغم من اشتراك الدول الأعضاء في الجامعة باللغة العربية والدين الإسلامي والتاريخ المشترك، فإن الخلافات السياسية بين الدول أدت في كثير من الأحيان إلى انقسامات أثرت في فاعلية الجامعة(30).

وقد يصبح الأمن دافعاً رئيسياً لإنشاء التعاون الإقليمي، وكان ذلك واضحاً في الأمريكيتين ومنطقة شمال الأطلسي وأوروبا والمحيط الهادئ. فقد ظهر مفهوم التضامن القاري (Continental Solidarity) في الأمريكيتين، للتركيز على الدفاع عن منطقة نصف الكرة الأرضية الغربي ضد التهديدات النازية في ثلاثينات القرن العشرين. كما جرى تبني حلف ريو (Rio Treaty) للمساعدة المتبادلة عام 1947، ليحل محل المشاعر العابرة للأمريكيتين (Pan-American Sentiment) التي كانت قائمة على مشاعر بحتة دون ترتيبات مؤسسية قوية. كما كانت الدوافع الأمنية ذاتها وراء تأسيس حلف بروكسل (Brussels Treaty) للوحدة الغربية، وحلف الناتو، وميثاق (ANZUS) في المحيط الهادئ(31).

وأسهمت العوامل الاقتصادية والتقنية في دفع الدول نحو تأسيس منظمات إقليمية. فقد أدرك بعضها أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يعزز مستويات المعيشة، ويضمن الرفاهية الاقتصادية، ويحافظ على تجارة دولية مزدهرة. لهذا السبب، تأسست منظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، عام 1961، واتحاد المدفوعات الأوروبي، عام 1950، الذي تحول لاحقاً إلى الاتفاقية النقدية الأوروبية، فضلاً عن العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى (32).

وفي هذا السياق، أدت الأمم المتحدة دوراً بارزاً في تعزيز التعاون الإقليمي لحل المشكلات التقنية؛ حيث أنشأت خمس لجان إقليمية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تشمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، واللجنة الاقتصادية لغرب أوروبا، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (33). وكانت الولايات المتحدة مقتنعة بأن أوروبا الغربية لن تتمكن من حل مشكلاتها الاقتصادية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية إلا من خلال التكامل الاقتصادي، وهو ما دفعها إلى تشجيع الحكومات على اتخاذ خطوات إضافية نحو الوحدة الإقليمية (34).

وتؤدي العوامل السياسية دوراً حاسماً في تشكيل المبادرات الإقليمية؛ حيث تسعى الدول إلى تحقيق نوع من توازن القوى داخل المنطقة. فعند تأسيس جامعة الدول العربية، كان الهدف الأساسي هو مواجهة التهديدات الصهيونية في فلسطين، ورغم اختلاف القوى العسكرية بين الدول الأعضاء، فإن التعاون المشترك عزّز من تأثيرها في الساحة السياسية الدولية. وبالمثل، سعت بعض دول أميركا اللاتينية إلى استخدام منظمة الدول الأميركية وسيلة لتعزيز موقفها في مواجهة الولايات المتحدة (35).

مع ذلك، فإن نجاح أية مبادرة إقليمية يعتمد على مدى تحقيق المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء. فقد أكد الجنرال دوايت أيزنهاور، عندما كان قائداً لقوات الناتو في أوروبا، أن التعاون الاقتصادي والسياسي لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود مبدأ وهدف أساسي مشترك يوافق عليه الجميع. ويظهر التاريخ أن الاتفاقيات الإقليمية التي تركز على التعاون في المجالات الاقتصادية والتقنية والدفاعية غالباً ما تحقق نجاحاً أكبر من تلك التي تركز على القضايا السياسية العامة؛ حيث إن الحاجات

الاقتصادية الملحة والأمن المشترك تدفع الدول إلى التعاون، بينما تعوق الخلافات السياسية القوية إنشاء وكالات سياسية إقليمية فعالة (36).

إن التنافس السياسي داخل المناطق الإقليمية يؤثر بشكل مباشر في استقرار المنظمات الإقليمية. ففي جامعة الدول العربية، لم تتمكن أية دولة من فرض هيمنة واضحة على بقية الأعضاء. ورغم أن مصر كانت تُعد الدولة الأكثر تأثيراً، فإن التنافس بين الأعضاء أدى إلى ظهور انقسامات داخل المنظمة. في المقابل، في أميركا اللاتينية، كان هناك قلق مستمر من هيمنة الولايات المتحدة؛ ما أثر في مستوى التعاون داخل منظمة الدول الأمريكية (37).

ويُظهر تحليل التنظيم الإقليمي أن نجاح أي مبادرة يعتمد على وجود توازن بين احترام السيادة الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي. فقد أثبتت التجربة أن الترتيبات الإقليمية الناجحة هي تلك التي توفر آليات مرنة للتعاون، تستجيب للتغيرات السياسية والاقتصادية، وتعزز المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء. كما أن الترتيبات الإقليمية ليست بديلاً من المنظمات الدولية، بل يمكن أن تكون مكملة لها، بما يحقق استقرار النظام الدولي وتعزيز التنمية المشتركة.

رابعاً: تحديات المنظمات الإقليمية في ظل المتغيرات العالمية

ثمة عدد من التحديات التي تواجه المنظمات الإقليمية وأدوارها في ظل المتغيرات العالمية؛ ما قد يضعف فاعليتها، ومن أهمها:

1. ضعف الالتزام السياسي وتباين الأجندات الوطنية

يُعدُّ ضعف الالتزام السياسي من أبرز التحديات التي تعيق فاعلية المنظمات الإقليمية؛ حيث تتباين أولويات الدول الأعضاء تبعاً لمصالحها الوطنية وظروفها الداخلية. ففي كثير من الحالات، تُفضّل بعض الدول التركيز على أجنداتها الداخلية بدلاً من الالتزام بالقرارات الإقليمية؛ مما يُضعف التعاون المشترك ويقلل من قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. كما أن غياب الإرادة السياسية الجماعية يؤدي إلى ضعف تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية؛ ما يجعلها مجرد نصوص غير قابلة للتطبيق الفعلي (38). وقد تؤدي التغيرات السياسية داخل الدول الأعضاء، مثل الانقلابات أو الانتخابات،

إلى إعادة النظر في الالتزامات الإقليمية. فقد تجد بعض الدول نفسها مضطرة إلى إعادة تقييم موقفها من المنظمة بناءً على متغيرات داخلية (39). كما أن بعض الدول تنظر إلى المنظمات الإقليمية على أنها أدوات لتحقيق نفوذها الإقليمي بدلاً من كونها إطاراً حقيقياً للتعاون المشترك. ويؤدي هذا إلى محاولات بعض الحكومات فرض أجنداتها على المنظمة؛ ما يخلق حالة من التنافس الداخلي، ويُضعف من استقلاليتها، ويجعلها أقل فاعلية في التعامل مع القضايا الإقليمية المهمة (40).

2. التفاوت الاقتصادي

يُعدُّ التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء من أبرز العقبات أمام تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي فعّال؛ حيث تتمتع بعض الدول بموارد اقتصادية هائلة، في حين تعاني دول أخرى أزمات مالية مزمنة؛ ما يؤدي إلى صعوبة تنفيذ سياسات اقتصادية موحدة، حيث تجد الدول ذات الاقتصادات الضعيفة نفسها غير قادرة على الالتزام بالمشاريع التنموية المشتركة، فتُخلق فجوة في مستوى التنمية بين الدول الأعضاء (41).

ويجعل ضعف الهياكل الاقتصادية بعض الدول أكثر عرضة للصدمات المالية العالمية؛ ما يؤثر سلباً في استقرار التعاون الاقتصادي الإقليمي. فالدول التي تعاني معدلات ديون مرتفعة أو انخفاضاً في الاستثمارات الأجنبية غالباً ما تواجه صعوبات في الالتزام بالمساهمات المالية المطلوبة لدعم مشاريع المنظمات الإقليمية (42).

ويزيد غياب سياسات تنمية إقليمية شاملة من اتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول الأعضاء. فبدلاً من تعزيز التكامل الاقتصادي، قد تؤدي هذه الفجوة إلى تعزيز التنافس السلبي بينها؛ مما يُضعف قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، لاسيما في مجالات مثل التجارة البينية والتنمية المستدامة.

3. التدخلات الخارجية والضغط الدولي

يعاني العديد من المنظمات الإقليمية من تدخلات خارجية تهدف إلى التأثير في قراراتها بما يخدم مصالح قوى دولية معينة، كالعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على بعض الدول؛ ما يؤثر بدوره في المنظمة الإقليمية. فعلى سبيل المثال،

أوجدت العقوبات المفروضة على فنزويلا إطاراً شاملاً من عقوبات تشمل النفط، والأفراد، والتجارة الثانوية. واستجابة للقرارات الأميركية، استجاب الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة للعقوبات بهدف الضغط السياسي ودعم الانتقال الديمقراطي فيها أو في غيرها من دول أميركا اللاتينية. وهذا يؤثر بالضرورة في دور منظمة الدول الأميركية. وفي السياق نفسه، أثّرت العقوبات التي فرضت على ليبيا في الفترة 1992-2011، والعراق في الفترة 1990-2003، وسوريا 2011-2025، في جامعة الدول العربية، فقد استجابت مثلاً وعلّقت عضوية سوريا، في عام 2011، وفرضت بعض القيود، لكنها لم تكن ملزمة لكل الدول الأعضاء. ومَرَّ السودان بمراحل متغيرة، من عقوبات صارمة ثم رفعها ثم العودة إليها بعد تجدد الصراع. وأثّرت هذه العقوبات في الاقتصاد السوداني، وبخاصة القطاع المصرفي والاستثمار الأجنبي. كل هذه العقوبات تؤثر حتماً في العلاقة مع الجامعة.

وغالباً ما تستخدم القوى الكبرى الأدوات الاقتصادية مثل المساعدات أو القروض المشروطة للتأثير في سياسات بعض الدول الأعضاء؛ مما يجعل هذه الدول أكثر استجابة للمصالح الخارجية بدلاً من المصالح الإقليمية المشتركة(43). إلى جانب ذلك، فإن بعض المنظمات الإقليمية تواجه ضغوطاً دبلوماسية من قوى عالمية تسعى إلى توجيه مسار قراراتها، خاصة في القضايا ذات البعد الإستراتيجي مثل الطاقة والتجارة الإقليمية. ويمكن أن تؤدي هذه الضغوط إلى شلل في اتخاذ القرارات داخل المنظمة؛ حيث يصبح من الصعب التوصل إلى توافق إقليمي بشأن القضايا الحساسة(44).

كما أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض الدول الأعضاء قد تؤدي إلى تقييد قدرتها على المشاركة الفعالة في الأنشطة الإقليمية. فالدول التي تخضع لعقوبات دولية تواجه صعوبات في تمويل مشاريع المنظمة أو المشاركة في المبادرات المشتركة؛ ما يقلل من كفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها.

4. ضعف البنية المؤسسية والبيروقراطية الإدارية

يواجه العديد من المنظمات الإقليمية تحديات مرتبطة بضعف البنية المؤسسية؛ حيث تعاني نقصاً في الهياكل التنظيمية الفعالة والمرنة التي تمكنها من اتخاذ قرارات سريعة

وحاسمة. ويعود ذلك إلى غياب إستراتيجيات واضحة لتوزيع الأدوار والمسؤوليات داخل المؤسسات الإقليمية؛ ما يؤدي إلى غياب المساءلة وتأخير تنفيذ البرامج والمبادرات المشتركة. كما أن الاعتماد على أساليب إدارية تقليدية غير متكيفة مع المتغيرات الحديثة يجعل المنظمة أقل قدرة على مواجهة الأزمات والتحديات الإقليمية بكفاءة(45).

ويعاني العديد من المنظمات الإقليمية بيروقراطية إدارية مفرطة؛ حيث تفرض الإجراءات المطولة والقيود التنظيمية الصارمة عوائق أمام اتخاذ قرارات سريعة وفعالة. فمثلاً، تتطلب بعض المنظمات موافقات متعددة من عدة جهات قبل تنفيذ أي مشروع؛ ما يؤدي إلى تباطؤ العمليات وتأخير المبادرات المهمة. كما أن اعتماد آلية الإجماع في اتخاذ القرارات يزيد من تعقيد الأمور؛ حيث يمكن لأي دولة عضو أن تعطل قرارات مهمة بسبب خلافات سياسية أو مصالح وطنية(46).

إن ضعف آليات الرقابة والمتابعة داخل المنظمات الإقليمية يؤدي إلى تفاوت في تنفيذ الاتفاقيات بين الدول الأعضاء. فبعض الدول تمثل بشكل كامل للقرارات الإقليمية، بينما تتجاهل دول أخرى التزاماتها دون التعرض لعواقب واضحة. يقلل هذا الافتقار إلى آليات رقابية فعالة من مصداقية المنظمة ويجعل تنفيذ سياساتها عرضة للتعثر والتأخير؛ مما يضعف من قدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية على المدى الطويل(47).

5. نقص التمويل وعدم استدامته

يعتمد معظم المنظمات الإقليمية على مساهمات الدول الأعضاء مصدرًا رئيسيًا لتمويل أنشطتها وبرامجها، إلا أن هذه المساهمات غالبًا ما تكون غير منتظمة وتعتمد على الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة. في بعض الأحيان، تتأخر الدول في سداد التزاماتها المالية؛ ما يضعف المنظمة في أزمة تمويلية تؤثر سلبًا في تنفيذ المشاريع المقررة. كما أن عدم وجود موارد تمويلية بديلة يجعل المنظمة عرضة للتأثر بأي تقلبات مالية تواجهها الدول الأعضاء؛ ما يقلل من قدرتها على تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل(48).

ويواجه بعض المنظمات الإقليمية تحديًا كبيرًا في تأمين مصادر تمويل بديلة، مثل

الاستثمارات الإقليمية أو الشراكات مع القطاع الخاص. فالاعتماد الكلي على التمويل الحكومي يجعل المنظمة محدودة في قدرتها على التوسع والابتكار في برامجها. كما أن بعض المنظمات قد تواجه تحديات تتعلق بتوزيع الموارد بين الدول الأعضاء؛ حيث قد تهيمن بعض الدول القوية اقتصادياً على توجيه أوجه الصرف؛ ما يخلق حالة من التفاوت والتمييز بين الدول الأضعف اقتصادياً (49).

ويُعَدُّ غياب التخطيط المالي بعيد المدى من المشكلات الأساسية التي تؤثر في استدامة المنظمات الإقليمية. فبدلاً من وضع خطط تمويلية طويلة الأمد، تعتمد بعض المنظمات على موازنات سنوية غير مستقرة؛ ما يجعل من الصعب تنفيذ مشاريع طويلة المدى تحتاج إلى استثمارات متواصلة. وبسبب ذلك، قد تعطل المشاريع الإقليمية بسبب نقص الموارد، أو قد تضطر المنظمة إلى تخفيض طموحاتها بسبب غياب الدعم المالي الكافي (50).

6. ضعف التنسيق بين المنظمات الإقليمية المختلفة

يوجد العديد من المنظمات الإقليمية التي تعمل في المجالات نفسها أو تغطي المناطق الجغرافية ذاتها، إلا أن التنسيق بينها غالباً ما يكون محدوداً أو غير فعال. ويؤدي ضعف التنسيق إلى ازدواجية الجهود بين المنظمات المختلفة؛ حيث تعمل كل منظمة على تنفيذ برامج متشابهة دون وجود تكامل حقيقي بينها، كما يؤدي إلى هدر الموارد المالية والبشرية؛ حيث يتم إنفاق أموال طائلة على مشاريع متكررة دون تحقيق نتائج ملموسة (51).

ويؤدي تضارب السياسات بين المنظمات الإقليمية المختلفة إلى تقويض فاعلية العمل الإقليمي؛ ففي بعض الحالات، تعتمد منظمة إقليمية معينة سياسة اقتصادية أو تجارية تتعارض مع سياسات منظمة إقليمية أخرى تعمل في المنطقة نفسها؛ ما يخلق حالة من التنافس السلبي بدلاً من التعاون. على سبيل المثال، قد تعمل منظمة على تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء، بينما تفرض منظمة أخرى قيوداً تنظيمية تحد من حرية حركة السلع والخدمات؛ مما يقلل من فاعلية التكامل الإقليمي (52).

إن غياب آليات تنسيق رسمية بين المنظمات الإقليمية المختلفة يجعل من الصعب تحقيق توافق إستراتيجي حول القضايا الكبرى التي تواجه المنطقة. فبدلاً من تطوير

إستراتيجيات مشتركة لمواجهة التحديات الإقليمية مثل الأزمات الاقتصادية أو الأوبئة أو التغيرات المناخية، تعمل كل منظمة على حدة وفق رؤيتها الخاصة؛ ما يقلل من قدرتها على تحقيق تأثير إقليمي شامل. ولتعزيز فاعلية العمل الإقليمي، يجب على المنظمات الإقليمية العمل على تطوير آليات تنسيق قوية، مثل إنشاء مجالس مشتركة أو عقد اجتماعات دورية لضمان تحقيق تكامل حقيقي بين جهودها المختلفة(53).

7. هيمنة دولة كبيرة في المنظمة الإقليمية

يوجد في بعض المنظمات الإقليمية تحدي يتمثل في هيمنة دولة قوية أو كبيرة على سائر المنظمة وأعضائها. ففي منظمة الاتحاد الإفريقي تهيمن عدة دول مثل جنوب إفريقيا، والجزائر، ونيجيريا، وإثيوبيا، على قرارات الاتحاد. وينعكس هذا التأثير على العلاقات بين دول المنظمة وقراراتها في أي شأن من شؤونها. فعلى سبيل المثال، أدّت قضية "البوليساريو-الصحراء الغربية" إلى خلافات بين الدول الأعضاء في مجال التعاون على جميع الصعد. كما كان لقرار الاتحاد الإفريقي بقبول عضوية إسرائيل عضوًا مراقبًا تداعيات؛ ففي 22 يوليو/ تموز 2021، منح رئيس مفوضية الاتحاد، موسى فكي محمد، إسرائيل صفة مراقب، بمبادرة منفردة من المفوضية دون استشارة واسعة للدول الأعضاء؛ ما أثار اعتراضات من دول عربية وإفريقية مثل الجزائر وجنوب إفريقيا، معتبرين أنه "تجاوز إجرائي وسياسي خطير"(54). وإذا نظرنا إلى جامعة الدول العربية، نرى مدى تأثير مصر والسعودية، والعراق سابقًا؛ حيث استطاع العراق بنفوذه السياسي إقناع المجلس الأعلى للجامعة المنعقد في بغداد، عام 1978، بتعليق عضوية مصر نظرًا إلى زيارة الرئيس أنور السادات للكيان الإسرائيلي، في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977، ومن ثمّ توقيع اتفاقية كامب ديفيد لاحقًا، والتي تعد خروجًا عن الإجماع العربي واتفاقية الدفاع العربي المشترك، فتج من ذلك نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس.

وقامت جامعة الدول العربية في عام 1990، باستدعاء قوات أجنبية لإخراج العراق من الكويت عن طريق عملية التصويت على قرار الجامعة، بينما ينص ميثاقها على أن تكون القرارات بالإجماع بموجب المادة السابعة وتكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزمًا لمن يقبله(55).

خامساً: مستقبل المنظمات الإقليمية في ظل علاقتها بالأمم المتحدة

تشكّل الأمم المتحدة المظلة الدولية الأكبر التي تجمع الدول تحت نظام عالمي يهدف إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، بينما تعمل المنظمات الإقليمية على تحقيق هذه الأهداف ضمن نطاقها الجغرافي المحدد. ومع تزايد التحديات العالمية، أصبحت مسألة التعاون بين الطرفين ملحة لضمان تكامل الجهود وتعزيز فاعلية الحلول الإقليمية للمشكلات الدولية. وفي هذا السياق، ثمة العديد من المسائل التي تحتاج إلى أخذها في الاعتبار في علاقة الطرفين، منها:

1. تعزيز التكامل

يمكن تحقيق التكامل بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة من خلال تطوير شراكات إستراتيجية تعزز من قدرة المنظمات الإقليمية على الاستفادة من الموارد والخبرات التي توفرها الأمم المتحدة، سواء في مجالات التنمية، وحفظ السلام، أو مواجهة الأزمات الإنسانية(56). ويمكن أن يعزز تبني آليات تنسيق مؤسسية من فاعلية العمل المشترك. فعلى سبيل المثال، يمكن تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية المعنية بحل النزاعات لضمان تدخل أكثر فاعلية في الأزمات الإقليمية. كما أن إشراك المنظمات الإقليمية في عمليات صنع القرار على المستوى الدولي سيسهم في تحقيق توازن أفضل بين الاستجابات العالمية والاحتياجات الإقليمية الخاصة. ويمكن أن تستفيد المنظمات الإقليمية من الدعم التقني واللوجستي الذي توفره الأمم المتحدة، سواء في مجالات التدريب، أو تطوير القدرات، أو دعم البنية التحتية. ويمكن للأمم المتحدة تقديم مساعدات تقنية لتعزيز نظم الحوكمة داخل المنظمات الإقليمية؛ مما يسهم في تحسين أدائها وقدرتها على تنفيذ برامج تنمية أكثر استدامة(57).

2. تحقيق الاستقلالية وتقليل الاعتماد على الأمم المتحدة

رغم أهمية التعاون مع الأمم المتحدة، تواجه المنظمات الإقليمية تحدياً في تحقيق التوازن بين تعزيز هذا التعاون وبين الحفاظ على استقلالية قراراتها. في كثير من الحالات، يعتمد نجاح المنظمات الإقليمية على مدى قدرتها على تبني سياسات إقليمية تعكس مصالح الدول الأعضاء، دون أن تكون خاضعة بالكامل لتوجهات

الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي على المنظمات الإقليمية تطوير آليات تمويل ذاتية تقلل من اعتمادها على المساعدات الأممية، مثل إنشاء صناديق استثمار إقليمية أو تعزيز دور القطاع الخاص في دعم المشاريع الإقليمية(58).

كما أن تعزيز التنسيق بين المنظمات الإقليمية نفسها يمكن أن يكون بديلاً إستراتيجياً لتقليل الاعتماد على الأمم المتحدة. فبدلاً من اللجوء إلى الأخيرة في كل القضايا، يمكن لتلك المنظمات تشكيل تحالفات وشبكات تعاون فيما بينها لمواجهة التحديات المشتركة، سواء في المجالات الاقتصادية، أو الأمنية، أو البيئية. علاوة على ذلك، فإن تعزيز قدراتها المؤسسية يمكن أن يزيد من قدرتها على التعامل مع الأزمات دون الحاجة إلى تدخل الأمم المتحدة. وقد يتحقق ذلك من خلال تطوير أنظمة حوكمة أكثر فاعلية، والاستثمار في تدريب الكوادر الإدارية والفنية، وإنشاء آليات رقابة تضمن تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية(59).

3. مستقبل الشراكة

مع استمرار التحولات الجيوسياسية العالمية، من المتوقع أن تتطور طبيعة العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتصبح أكثر تكاملاً وإستراتيجية. فمن جهة، قد تشهد السنوات القادمة تعزيزاً لدور المنظمات الإقليمية في حل النزاعات وإدارة الأزمات؛ مما قد يدفع الأمم المتحدة إلى منحها المزيد من الصلاحيات في هذا المجال. ومن جهة أخرى، فإن تصاعد التحديات العالمية مثل تغير المناخ، والأوبئة، والإرهاب، والمخدرات، والأزمات الاقتصادية، قد يفرض على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تبني آليات تعاون أكثر مرونة واستجابة سريعة للمتغيرات(60).

سيعتمد مستقبل هذه العلاقة إلى حد كبير على مدى قدرة المنظمات الإقليمية على تطوير رؤى وإستراتيجيات مستقلة تعزز من فاعليتها داخل النظام الدولي. فإذا تمكنت من تحقيق هذا الهدف، فقد تصبح أكثر قدرة على التأثير في القرارات الدولية، بدلاً من أن تكون مجرد كيانات تابعة للأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإن الاتجاه نحو تعزيز الحوكمة الرقمية والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة قد يساهم في تحسين كفاءة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فباستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، يمكن لهذه المنظمات تحسين عمليات صنع القرار

وتعزيز الشفافية في تنفيذ برامجها؛ ما يجعلها أكثر قدرة على تحقيق نتائج ملموسة على المستويين، الإقليمي والدولي(61).

على سبيل المثال، بمراجعة تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي، عن أعمال المنظمة 1996، أشار إلى التعاون الجاد بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، فقد أشار إلى تعاون الأخيرة مع الاتحاد الإفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية، ومشاركة الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام. وقد حققت المنظمتان تقدماً كبيراً في إنشاء الاتحاد الاقتصادي الإفريقي وفي مجال تنمية الموارد البشرية والتدريب والثقافة ومحو الأمية ومساعدة اللاجئين وتطبيق الديمقراطية. وتعاونت بعثة مراقبي الأمم المتحدة مع رابطة الدول المستقلة لحفظ السلام في جورجيا. كما عملت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان. وفي مجال التعاون مع جامعة الدول العربية، أثبتت المشاريع المشتركة في الميدانين، الاقتصادي والاجتماعي، أنها ذات فائدة بالنسبة إلى التنمية في الدول العربية(62).

وأصبحت هذه العلاقات أقوى وأعمق في عهد الأمين العام الحالي للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عبر طائفة واسعة من الأنشطة، من بينها صنع السلام والوساطة في الأزمات، وحفظ السلام، وتقديم المساعدة الإنسانية. ودعماً لهذا التعاون المتزايد في الميدان، عقد غوتيريش، وبدعم من الإدارة السياسية، عدداً من الاجتماعات رفيعة المستوى مع رؤساء المنظمات الإقليمية من أجل كفالة التنسيق والتفاهم بشأن المتطلبات العملية، وبشأن المسائل الاستراتيجية الأوسع التي تواجه الأمم المتحدة وشركاءها(63).

خاتمة

بيّنت الدراسة أن هناك تعاوناً وتنسيقاً بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وليس هناك تنافس أو تنازع في الميدان العملي. وخلصت إلى أن المنظمات الإقليمية تؤدي دوراً محورياً في تعزيز التعاون الدولي وحل القضايا المشتركة بين الدول الأعضاء، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني.

ومع ذلك، ثمة تحديات كبيرة في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، بما في ذلك التنافس بين القوى الكبرى، وتغير الأنماط الاقتصادية، وتزايد الأزمات الإقليمية التي

تتطلب استجابات سريعة وفعّالة. وقد أظهرت الدراسة أن قدرة المنظمات الإقليمية على التعامل مع هذه التحديات تتوقف على مدى مرونتها المؤسسية، وتطور أطرها التنظيمية، وقدرتها على بناء شراكات إستراتيجية مع الفاعلين الدوليين، وعلى رأسهم الأمم المتحدة. كما أكدت الدراسة أن العلاقة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة تظل عاملاً حاسماً في تحديد مستقبل هذه الكيانات؛ حيث يمكن أن تسهم هذه العلاقة في تعزيز أدوار المنظمات الإقليمية من خلال الدعم الفني واللوجستي، والتنسيق في إدارة النزاعات، ودعم برامج التنمية المستدامة. غير أن هذا التعاون يواجه عقبات تتعلق بالاختلاف في الأهداف والأولويات بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، فضلاً عن التحديات السياسية التي قد تعرقل فاعلية هذه الشراكات.

وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، تبرز المنظمات الإقليمية فاعلاً أساسياً في صياغة النظام الدولي الجديد؛ حيث أصبحت القضايا الإقليمية أكثر تعقيداً وتداخلاً مع التحديات العالمية. وبينما يمثل التعاون مع الأمم المتحدة فرصة لتعزيز الاستقرار والتنمية، فإن هذا التعاون يطرح في الوقت ذاته تحديات تتعلق بمدى استقلالية المنظمات الإقليمية وقدرتها على رسم سياساتها الخاصة بعيداً عن التأثيرات الخارجية. ومن هنا، فإن البحث عن آليات توازن بين الاستفادة من الدعم الأممي وتعزيز الاستقلالية يُعدُّ أمراً ضرورياً لضمان فاعلية هذه المنظمات في المستقبل. ويرى البعض أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية هو ضرورة حتمية، نظراً إلى تعقيد المشكلات العالمية التي لم يعد في إمكان أي جهة التعامل معها بمفردها. فالأزمات الإنسانية، والتغيرات المناخية، والصراعات المسلحة، وانتشار الأوبئة، كلها تحديات تتطلب تنسيقاً دولياً وإقليمياً متكاملًا. لذلك، فإن الدعم الأممي يمكن أن يعزز من قدرات المنظمات الإقليمية، سواء من حيث التمويل، أو تبادل الخبرات، أو تحسين أنظمة الحوكمة. وفي المقابل، هناك مخاوف من أن يصبح هذا التعاون عبئاً يحد من استقلالية المنظمات الإقليمية؛ حيث قد يؤدي إلى فرض أجندات دولية لا تتماشى بالضرورة مع المصالح الإقليمية.

تطرح قضية الاستقلالية تحدياً كبيراً أمام المنظمات الإقليمية؛ إذ إن العديد منها ما زال يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي، سواء من الأمم المتحدة أو من قوى دولية أخرى. يجعل هذا الوضع من الصعب على بعض المنظمات اتخاذ قرارات

تتماشى مع أولوياتها الإقليمية دون التأثير بالضغوط الخارجية. ولتحقيق استقلالية حقيقية، ينبغي على المنظمات الإقليمية العمل على تطوير مصادر تمويل ذاتية، مثل إنشاء صناديق استثمار إقليمية أو تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. كما أن تعزيز التنسيق بين المنظمات الإقليمية المختلفة قد يكون بديلاً إستراتيجياً يتيح لها الاعتماد على قدراتها الذاتية بدلاً من اللجوء إلى الدعم الأممي في كل القضايا.

ومع تقدم التكنولوجيا، أصبح بإمكان المنظمات الإقليمية تبني حلول رقمية تسهم في تحسين كفاءة عملياتها وتعزيز من قدرتها على الاستجابة السريعة للأزمات. فالاعتماد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يمكن أن يساعد في تطوير سياسات أكثر استناداً إلى الأدلة؛ مما يسهم في تحسين عملية صنع القرار وتقليل الاعتماد على المؤسسات الدولية. كما أن التحول نحو الحوكمة الرقمية يمكن أن يعزز من الشفافية والمساءلة داخل المنظمات الإقليمية؛ مما يزيد من ثقة الدول الأعضاء في فاعليتها. ومع ذلك، يبقى التساؤل قائماً حول قدرة هذه المنظمات على الاستثمار في هذه التقنيات، خاصة في ظل محدودية التمويل والقدرات التقنية في بعض الدول الأعضاء.

بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تبني إصلاحات هيكلية داخل المنظمات الإقليمية لتعزيز قدرتها على التعامل مع الأزمات، وزيادة التنسيق بين الدول الأعضاء لضمان استدامة مشاريع التعاون الإقليمي. كما تدعو إلى تطوير آليات أكثر فاعلية للتعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، بما يضمن تحقيق تكامل بين الجهود الإقليمية والدولية في مواجهة التحديات العالمية.

إن مستقبل المنظمات الإقليمية يعتمد على قدرتها على التكيف مع التحولات الدولية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتطوير سياسات أكثر شمولية تعكس مصالح الدول الأعضاء وتحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي. وإن مستقبل المنظمات الإقليمية يعتمد بشكل كبير على قدرتها على التكيف مع التغيرات العالمية، وتطوير إستراتيجيات تضمن تحقيق التوازن بين التعاون الدولي والحفاظ على استقلالية القرار. فمن ناحية، يمكن لهذه المنظمات أن تستفيد من الشراكات مع الأمم المتحدة لتعزيز قدراتها، ومن ناحية أخرى، فإن نجاحها الحقيقي سيعتمد على مدى قدرتها على تطوير هياكلها الداخلية، وتعزيز التكامل الاقتصادي، وحل النزاعات الإقليمية.

يبدو أن العلاقة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة ستظل محور نقاش في

المستقبل، فهذه المنظمات ستواجه خيارات صعبة بين تعزيز التكامل مع المؤسسات الدولية أو تبني سياسات أكثر استقلالية. وبينما توفر الأمم المتحدة دعمًا مهمًا للمنظمات الإقليمية، فإن ضمان استدامة هذه المنظمات يتطلب تطوير آليات داخلية أكثر فاعلية، وتعزيز التعاون فيما بينها، والاستفادة من التكنولوجيا في تحسين أدائها. ومن خلال تبني إستراتيجيات متقدمة، يمكن لها أن تصبح لاعبًا رئيسيًا في تشكيل مستقبل النظام الدولي، بما يسهم في تحقيق نظام عالمي أكثر عدالة واستدامة.

المراجع

- (1) Brian Frederking & Paul F. Diehl (eds.), "The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World" (Boulder, CO; London: Lynne Rienner Publishers, 2001), p. 4.
- (2) Ian Hurd, "International Organizations: Politics, Law, Practice" (Cambridge: Cambridge University Press, 2024) , p. 7.
- (3) David M. Malone, Ian Johnstone & Simon Chesterman, "Law and Practice of the United Nations", 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2019), p. 213; David Snidal et al., "The Power of the Weak and International Organizations," "The Review of International Organizations", vol. 19 (2024), p. 13.
- (4) David M. Malone, Ian Johnstone & Simon Chesterman, op. cit., pp. 213–215; E.M. Muschik, "Introduction: Towards A Global History of International Organizations and Decolonization," "Journal of Global History", vol. 17, no. 2 (2022), p. 174.
- (5) "خطة اللاجئين، زيادة متواضعة لأزمة متفاقمة"، جريدة الغد، 13 يناير/ كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 20 يونيو/ حزيران 2025)، (<https://tinyurl.com/yvwwydm>)
- (6) M. Bradley & M. Erdilmen, "Is the International Organization for Migration Legitimate? Rights-Talk, Protection Commitments and the Legitimation of IOM," "Journal of Ethnic and Migration Studies", vol. 49, no. 9 (2023), pp. 2332–2354.
- (7) Brian Frederking & Paul F. Diehl (eds.), op. cit., p. 267.

(8) Linda Fasulo, "An Insider's Guide to the UN" (New Haven, CT: Yale University Press, 2021).

(9) United Nations, "Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justice" (San Francisco: United Nations Department of Public Information, 1945), p. 26.

(10) A.J. Bellamy, P.D. Williams & S. Griffin, "Understanding Peacekeeping" (Cambridge: Polity Press, 2010), p. 342; J.A. Moore Jr. & J. Pubantz, "The New United Nations: International Organization in the Twenty-first Century" (London & New York: Routledge, 2022).

(11) علي محافظة، "النشأة التاريخية للجامعة العربية"، في: "جامعة الدول العربية: الواقع والطموح" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص 52.

(12) المرجع السابق، ص 49.

(13) S. Van Hecke, H. Fuhr & W. Wolfs, "The Politics of Crisis Management by Regional and International Organizations in Fighting Against a Global Pandemic: The Member States at a Crossroads," "International Review of Administrative Sciences" , vol. 87, no. 3 (2021), p. 677.

(14) John Baylis, James J. Wirtz, & Colin S. Gray, "Strategy in the Contemporary World: An Introduction to Strategic Studies", 6th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2018), p. 85.

(15) L. Fawcett, "Alliances and Regionalism in the Middle East: International Relations of the Middle East", 4th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 205.

(16) حسن نافعة، "التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والتطبيق" (القاهرة: جامعة القاهرة، 2019)، ص 159-160.

(17) أحمد طاهر الضريبي، "دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور دول مجلس التعاون الخليجي في أزمة البحرين نموذجاً"، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد 37 (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2014)، ص 61.

(18) L. Alan Winters & Maurice W. Schiff, "Regional Cooperation, and the Role of International Organizations and Regional Integration" , vol. 2872 (Washington: World Bank Publications, 2002) , pp. 5-7.

(19) كريم مصلوح، "سياسة الدفاع الأوروبي" (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 20-23.

(20) حسن نافعة، مرجع سابق، ص 16.

(21) Mario Telò (ed.), "European Union and New Regionalism: Competing Regionalism and Global Governance in a Post-Hegemonic Era" (Farnham, UK: Ashgate Publishing Ltd., 2014), pp. 3-6.

(22) فراس بورزان، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى: هل هي لعبة كبرى جديدة؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 22 يونيو/ حزيران 2025)، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5472>

(23) داليا عرفات، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية-تقييمية"، "مجلة السياسة والاقتصاد"، المجلد 16، العدد 15 (2022)، ص 288-344.

(24) سليمان ناصر، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، "مجلة الباحث"، العدد 1 (2002)، ص 82-93.

(25) Leland M. Goodrich & David A. Kay, "International Organization: Politics & Process" (Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1973), p. 38.

(26) Mario Telò (ed.), op. cit., pp. 4-6 & 11.

(27) L. Fawcett & A. Hurrell, "Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order" (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 13-17.

(28) أحمد الشقيري، "الأعمال الكاملة"، سلسلة الكتب والدراسات القومية (2)، المجلد 12 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 3053-3055.

(29) Michael N. Barnett, "Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order" (New York: Columbia University Press, 1998), pp. 47-50.

(30) أحمد المالكي، "موقف بريطانيا من تأسيس جامعة الدول العربية 1943-1945"، حويات آداب عين شمس، المجلد 50، العدد 2 (2022)، ص 27.

(31) H. Haftendorn, R. Keohane & C. Wallender (eds.), "Imperfect Unions: Security Institutions over Time and Space" (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 13-17, 119-112, 153-155; A. Carrillo Rao & J.P.D. Santana, "Regional Integration and South-South Cooperation in Health in Latin America and the Caribbean," "Revista Panamericana de Salud Pública", vol. 32, no. 5 (2012), pp. 368-375.

(32) J. Wesley Scott, "The EU and 'Wider Europe': Toward an Alternative Geopolitics of Regional Cooperation?" "Geopolitics", vol. 10, no. 3 (2005), pp. 429-454.

(33) محمد صالح المسفر ودينا محمد أبو رمان، "المنظمات الدولية: التاريخ، السياسة، الاقتصاد، القانون، الإدارة" (الدوحة: دار نشر جامعة قطر، 2021)، ص 15.

(34) A. Moravcsik, "Why the European Union Strengthens the State: Domestic Politics and International Cooperation" (New York: Princeton University, 1994) , pp. 30-36.

(35) داليا عرفات، مرجع سابق، ص 292-298.

(36) A.M. Bielakowski, "Eisenhower: The First NATO SACEUR," "War & Society" , vol. 22, no. 2 (2004), pp. 95-108.

(37) سمية كامل حسين وأحمد فاضل جاسم، "المنظمات الإقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الإصلاحات السياسية والاقتصادية"، "مجلة جامعة تكريت للحقوق"، المجلد 2، العدد 5 (2010)، ص 15-16.

(38) نايت عبد العزيز نجيب، "دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات في إفريقيا-الإيكواس وتسوية النزاع الإيفواري أنموذجاً"، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2020، ص 72-75.

(39) سميرة خليفة عبد الله كنيديل، "المنظمات الإقليمية وعلاقتها بالشؤون الدولية"، مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 2، العدد 23 (2023)، ص 12-14.

(40) وهيبه كواشي، "المبادرة الجزائرية في إصلاح المنظمات الإقليمية: الاتحاد الإفريقي نموذجا 2001-2021"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023، ص 98-102.

(41) أحمد عيسى نعمة الفتلاوى وعلي مؤمل محمد الصدر، "الدبلوماسية الوقائية في ضوء ممارسات المنظمات الإقليمية وغير الحكومية"، "مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية"، العدد 38 (2018).

(42) محمود إبراهيم أبو عياش، "المنظمات الإقليمية الآسيوية 1967-2014: منظمة جنوب شرق آسيا (الآسيان) نموذجًا"، رسالة دكتوراه، جامعة القدس، ص 112-115.

(43) محمد براهيمى وسامية جلاب، "إسهامات الاتحاد الإفريقي في الحوكمة الأمنية القارية 2001-2018"، رسالة دكتوراه، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، 2019، ص 145-148.

(44) علي عواد الشرعة، "الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها"، "إنسانيات"، العدد 8 (1999)، ص 75-77.

(45) وفاء لطفي، "القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجًا"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 1 (2023)، ص 231-260.

(46) J.A. Moore Jr. & J. Pubantz, op. cit.

(47) S. Mathias, "Structural Challenges Facing International Organizations: Re-assessing the League of Nations," "International Community Law Review" , vol. 17, no. 2 (2015) , pp. 127-137.

(48) R.A. Luken, "Greening an International Organization: UNIDO's Strategic Responses," "The Review of International Organizations" , vol. 4, no. 2 (2009) , pp. 159-184.

(49) C.C. Ngoepe et al., "A Critical Analysis of the Difficulties Faced by International Organisations within the Context of the Role of the United Nations," "Africa's Public Service Delivery and Performance Review" , vol. 7, no. 1 (2019), pp. 1-5.

(50) J.E. Krasno (ed.), "The United Nations: Confronting the Challenges of a Global Society" (Boulder, CO; London: Lynne Rienner Publishers, 2004).

(51) L.L. Martin & B.A. Simmons, "International Organizations and Institutions," in: "Handbook of International Relations" , vol. 2 (2013), pp. 326-351.

(52) A. Betts, "Regime Complexity and International Organizations: UNHCR as a Challenged Institution," "Global Governance" , vol. 19, no. 1 (2013), pp. 69-81.

(53) R.W. Stone, "Controlling Institutions: International Organizations and the Global Economy" (Cambridge: Cambridge University Press, 2011) , pp. 45-75.

(54) Fred Harter & Samuel Getachew, "Israel's Ambassador is Ejected from an African Union Event," "AP News" , 9/4/2025, at: (<https://tinyurl.com/mwhj9udd>)

(55) أروى طاهر رضوان، "اللجنة السياسية: الجامعة العربية ودورها في العمل المشترك" (بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع، 1973)، ص 235.

(56) J.A. Moore Jr. & J. Pubantz, op. cit., pp. 110-145.

(57) F. Morgenstern, "Legal Problems of International Organizations: Reissue with New Foreword by Jan Klabbers" (Cambridge: Cambridge University Press, 2024) , pp. 220-250.

(58) H. Farrell & A.L. Newman, "The Janus Face of the Liberal International Information Order: When Global Institutions are Self-Undermining," "International Organization" , vol. 75, no. 2 (2021), pp. 333-358.

(59) Q. Wright, "Problems of Stability and Progress in International Relations" (Berkeley, CA: University of California Press, 2021) , pp. 50-70.

(60) E.B. Haas, "Beyond the Nation-state: Functionalism and International Organization" (UK: ECPR Press, 2024) , pp. 112-145.

(61) M. Louis & L. Maertens, "Why International Organizations Hate Politics: Depoliticizing the World" (London & New York: Routledge, 2021) , p. 222.

(62) بطرس بطرس غالي، "التقرير السنوي عن أعمال المنظمة في عيدها الخمسين" (نيويورك: الأمم المتحدة، 1996)، ص 314-318.

(63) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، الشراكات والتعاون، (تاريخ الدخول: 4 يوليو/تموز 2025)، <https://dppa.un.org/ar/partnerships-and-cooperation>

الدبلوماسية الذكية ودورها في تعزيز الأمن الوطني لدولة قطر: دراسة تحليلية

Smart Diplomacy and its Role in Enhancing Qatar's National Security: An Analytical Study

* نافجة صباح البوعفيرة الكواري - Nafja Sabbah Al-Kuwari

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الدبلوماسية الذكية أداة إستراتيجية لتعزيز الأمن الوطني لدولة قطر، في سياق إقليمي ودولي يتسم بعدم الاستقرار وتعدد التهديدات غير التقليدية. وتستند الدراسة إلى نظرية الواقعية الجديدة بوصفها إطاراً مفسراً لسلوك الدول الصغيرة؛ حيث توضح كيف استطاعت قطر توظيف أدوات الدبلوماسية الذكية لبناء نفوذ سياسي وأمني يتجاوز وزنها الجغرافي والديمقراطي. واعتمدت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا، مستندة إلى أدوات دراسة الحالة. واستعرضت أثر هذه الأدوات في دعم الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمن الوطني، كما بينت كيف أسهمت الدبلوماسية الذكية في تحديد التهديدات الخارجية من خلال بناء شراكات دولية متوازنة، وتعزيز الشرعية الدولية، وتفعيل الردع الرمزي غير العسكري. وتخلص الدراسة إلى أن النموذج القطري يمثل إطاراً تطبيقيًا يمكن أن يُحتذى لفهم الكيفية التي يمكن من خلالها للدول الصغيرة تطوير إستراتيجيات أمن وطني مرنة، تستند إلى أدوات دبلوماسية ذكية تتجاوز منطق القوة الصلبة.

الكلمات المفتاحية: قطر، الدبلوماسية الذكية، الأمن الوطني، القوة الناعمة، الدول الصغرى

Abstract

This study aims to analyse the role of smart diplomacy as a strategic tool for enhancing the national security of the State of Qatar, within a regional and international context characterised by instability and the proliferation of non-traditional threats. It is grounded in neorealist theory as an explanatory framework for the behaviour of small states, demonstrating how Qatar has successfully employed smart diplomacy tools to build political and security influence that exceeds its geographic and demographic weight. It adopts a descriptive-analytical methodology, supported by case study tools.

* د. نافجة صباح البوعفيرة الكواري، أستاذ العلوم السياسية المساعد، جامعة قطر.

Dr. Nafja Sabbah Al-Kuwari, Assistant Professor of Political Science at Qatar University.

The study examines the impact of these tools on the political, economic and social dimensions of national security, and highlights how smart diplomacy has contributed to neutralising external threats through the development of balanced international partnerships, the enhancement of global legitimacy and the activation of symbolic, non-military deterrence.

The study concludes that the Qatari model presents a replicable framework for understanding how small states can develop flexible national security strategies based on smart diplomacy that transcends the logic of hard power.

Keywords: Qatar, smart diplomacy, national security, soft power, small states.

مقدمة

تشهد البيئة الإقليمية والدولية تزايداً في التحديات الأمنية، التي لم تعد مقتصرة على الصراعات العسكرية التقليدية، بل اتسعت لتشمل أبعاداً مختلفة؛ ما أضعف من جدوى الأدوات الكلاسيكية للسياسة الخارجية في تحقيق الأمن الوطني، خاصة للدول الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا السياق، برز مفهوم الدبلوماسية الذكية إطاراً إستراتيجياً يعكس قدرة الدول على التفاعل مع المتغيرات المتسارعة للنظام الدولي، وتستند الدبلوماسية الذكية إلى تنوع الأدوات الدبلوماسية، سواء الرسمية منها أو غير الرسمية؛ حيث أسهمت في إعادة تعريف أدوار الفاعلين، وتوسيع نطاق التأثير من خلال قنوات غير تقليدية، مثل الدبلوماسية الرقمية، والثقافية، والعامة؛ ما مكن الدول من تحقيق مصالحها عبر مسارات متعددة، خاصة في ظل التنافس الجيوسياسي المتصاعد.

وهنا، تتقاطع الدبلوماسية الذكية بشكل مباشر مع مفهوم الأمن الوطني، الذي لم يعد محصوراً في حماية الدولة من التهديدات العسكرية فقط، بل اتسع ليشمل أبعاداً سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وتكنولوجية. ومع تزايد الطابع المركب للتهديدات، برزت الدبلوماسية الذكية أداة وقائية واستباقية تُسهم في تعزيز مناعة الدولة داخلياً، وتمكينها من إعادة تموضعها إقليمياً ودولياً، وتحقيق توازن إستراتيجي يحد من مخاطر العزلة أو الاختراق الخارجي.

ولقد أتاح هذا التداخل بين الدبلوماسية الذكية والأمن الوطني بناء علاقة وظيفية تقوم على تحييد التهديدات من خلال فتح قنوات الحوار، وتقديم الوساطات، وتوظيف النفوذ لبناء بيئة إقليمية ودولية أكثر استقراراً، فهذا الامتزاج أدى إلى بروز نموذج دبلوماسي يعزز الشرعية الدولية للدولة، ويوسع دائرة حلفائها وشركائها، بما يعزز قدرتها على المناورة والردع دون الاعتماد على الوسائل العسكرية.

وفي السياق القطري، شكّلت الدبلوماسية الذكية أداة محورية في تعامل الدولة مع الأزمات والتحديات الإقليمية والدولية؛ حيث برزت وسيلة فعّالة لتعزيز أمن قطر الوطني وإعادة تشكيل صورتها الخارجية، على الرغم من محدودية حجمها الجغرافي والديمقراطي؛ حيث استطاعت الدوحة عبر أدواتها المتنوعة، أن تبني نفوذاً سياسياً يتجاوز حجمها النسبي.

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الكيفية التي طوّرت بها قطر سياسة خارجية مرنة ومؤثرة، من خلال توظيف أدوات الدبلوماسية الذكية في تعزيز أمنها الوطني بمختلف أبعاده. وتعتمد الدراسة في ذلك على مقارنة تجمع بين التحليل النظري والتقييم التطبيقي، بهدف فهم مدى فاعلية الدبلوماسية الذكية في دعم أمن دولة قطر، في ظل بيئة إقليمية ودولية تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتغير.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، لا تزال هناك فجوة نظرية ومفاهيمية بشأن دور الدبلوماسية الذكية في تعزيز الأمن الوطني، لاسيما في سياق الدول الصغيرة التي تفتقر إلى أدوات الردع التقليدية، ومن هنا، تبرز أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى الإحاطة بالتهديدات غير التقليدية الصاعدة، وإعادة تقييم الآليات غير العسكرية التي تعتمد عليها هذه الدول، للحفاظ على استقرارها.

وعليه، تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن توظيف الدبلوماسية الذكية، بما تحمله من تعددية في القنوات والأدوات، تُعد وسيلة فعّالة لتحديد التهديدات الخارجية، وتوسيع هامش الاستقلال السياسي، وبالتالي تعزيز الأمن الوطني للدول الصغرى. وانطلاقاً من هذه الفرضية، تطرح الدراسة السؤال الآتي: "ما مدى فاعلية الدبلوماسية الذكية في تعزيز الأمن الوطني لدولة قطر في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة؟".

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع التركيز على دراسة الحالة، بهدف تحليل أدوات وآليات الدبلوماسية الذكية في السياق القطري من منظور تكاملي؛ مما يسمح بفهم معمق للظاهرة من خلال ربط الأطر النظرية بالتطبيقات العملية، وتحليل السياقات السياسية والأمنية المرتبطة بها. كما تستند الدراسة إلى نظرية الواقعية الجديدة، بوصفها إطاراً نظرياً يفسر سلوك الدول، لاسيما الصغيرة منها، التي تجد نفسها مدفوعة إلى تعزيز أمنها الوطني في ظل بيئة دولية تتسم بعدم اليقين وغياب سلطة مركزية. ويُبرّر اختيار هذا الإطار بقدرته على تفكيك التفاعلات المعقدة التي يصعب مقاربتها بالمناهج الكمية، وتفسير كيفية توظيف الدول لأدوات غير تقليدية لضمان بقائها واستقرارها ضمن بنية دولية مضطربة، ويُعد اعتماد ذلك ملائماً لطبيعة الموضوع، نظراً لتداخل الأبعاد النظرية والتطبيقية في دراسة الحالة القطرية، بوصفها نموذجاً لدولة صغيرة ذات فاعلية دبلوماسية.

وبناء على ما سبق، تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، تُشكّل معاً تصوّراً متكاملًا لموضوع الدبلوماسية الذكية في السياق القطري. يُخصّص المحور الأول للإطار النظري والمفاهيمي؛ حيث تُعرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدبلوماسية الذكية، وأبرز نظرياتها، وتطورها في الأدبيات الأكاديمية، بهدف بناء قاعدة معرفية تُمهّد للفهم التحليلي للدراسة. أما المحور الثاني، فيتناول المحددات البنوية للدبلوماسية الذكية القطرية، من خلال تحليل العوامل السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والمؤسسية التي تشكّل بنيتها وتؤثر في صياغة توجهاتها. ويركز المحور الثالث على الأثر الإستراتيجي للدبلوماسية الذكية في دعم الأمن الوطني القطري، من خلال تحليل كيفية توظيف أدواتها على المستويين، الإقليمي والدولي، مع تقييم فاعلية هذه السياسات في التعامل مع التحديات الأمنية المعاصرة.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

شهد مفهوم الدبلوماسية الذكية والأمن الوطني تباينات تفسيرية في أدبيات العلاقات الدولية، بفعل تعدد المقاربات النظرية. وفي هذا الصدد، تستند الدراسة إلى نظرية الواقعية الجديدة، باعتبارها الإطار الأنسب لفهم العلاقة بين سلوك الدولة ومتطلبات البقاء في بيئة دولية فوضوية، لذا، يهدف هذا المحور إلى تقديم تأصيل نظري ومفاهيمي للعلاقة بين الدبلوماسية الذكية والأمن الوطني، ضمن إطار تكاملي يأخذ في الاعتبار تعقيد التفاعلات الدولية، ويُمهّد لتحليل الحالة القطرية بوصفها نموذجاً تطبيقياً لهذا التداخل.

1. مفهوم الدبلوماسية الذكية

تطوّر مفهوم الدبلوماسية الذكية بوصفه استجابة معرفية وتطبيقية للتحوّلات الكبرى التي شهدتها النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ولاسيما بعد عجز المقاربات الكلاسيكية عن تفسير سلوك الدول الصغيرة والمتوسطة في ظل تصاعد التهديدات غير المتماثلة (1). ويُمثّل هذا المفهوم امتداداً مباشراً لفكرة القوة الذكية التي طوّرها جوزيف ناي، بوصفها مزيجاً إستراتيجياً من أدوات القوة الصلبة والناعمة ضمن رؤية تكاملية (2)، غير أن الدبلوماسية الذكية تجاوزت مجرد المزج بين مصادر القوة لتتحول إلى إطار منهجي جديد لممارسة السياسة الخارجية، يعتمد على التفاعل

الشبكي، وتعدد القنوات، وتكيف أدوات التأثير بحسب اختلاف السياقات (3). ومع ازدياد تعقيد العلاقات الدولية وتراجع احتكار الدولة لموقع الفاعل المركزي، غدا هذا المفهوم مدخلاً تحليلياً رئيساً لفهم كيف تعيد الدول وخاصة الصغيرة منها تعريف أدوارها ومصالحها في بيئة إستراتيجية مضطربة. وقد فرض هذا الواقع الجديد لشكل النظام الدولي، مراجعة لأدوات السياسة الخارجية التقليدية وآليات إدارة المصالح الوطنية، لتبرز الدبلوماسية الذكية بوصفها مقاربة قادرة على مواكبة هذه المتغيرات، ورفع فاعلية العمل الخارجي للدولة، وتعزيز قدرتها على تحقيق الأمن والاستقرار بأقل كلفة ممكنة.

وبينما كانت الدبلوماسية التقليدية تركز على التمثيل الرسمي والتفاوض الثنائي بين الدول، شهدت العقود الأخيرة ظهور أنماط جديدة كالدبلوماسية العامة، والثقافية، والرقمية (4)؛ ما استدعى تطوير نموذج أكثر تكاملاً ومرونة. وقد جسدت الدبلوماسية الذكية هذا التحول من خلال تبني إستراتيجية شاملة تقوم على تكيف أدوات التأثير وفقاً للسياقات السياسية والفرص المتاحة، واستثمار الإمكانيات المختلفة للدولة لتحقيق أهدافها الخارجية. وتعد الدبلوماسية الذكية مقاربة مرنة واستباقية في إدارة العلاقات الدولية؛ حيث تقوم على المواءمة بين السياق والدقة الإستراتيجية، وتقترب في بنيتها من نموذج الشبكات متعددة المستويات (5)، بهدف تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس.

كما تعكس الدبلوماسية الذكية تحولاً مؤسسياً عميقاً في طبيعة الفاعلين الدبلوماسيين؛ حيث لم تعد تقتصر على الأجهزة الرسمية للدولة، بل امتدت لتشمل طيفاً واسعاً من الفاعلين غير الحكوميين، مثل منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، وقد أدى ذلك إلى نشوء نموذج "الشبكة الدبلوماسية"، الذي تتكامل فيه الأدوات الرسمية وغير الرسمية، بما يمنح الدولة مرونة وعمقاً في أدائها الخارجي (6). وقد مكن هذا التوسع الدول الصغيرة خصوصاً، من الانخراط الفاعل في قضايا تنمية وإنسانية وبيئية عزز مكانتها الدولية.

وتكتسب الدبلوماسية الذكية أهمية خاصة في سياق الدول الصغيرة، لما تتيحه من فرصة لتحويل مواطن الضعف إلى أدوات نفوذ. فمن خلال استثمار الموارد الرمزية، كالسمعة الجيدة، والثقافة، والقيم، والوساطة، يمكن لهذه الدول تعزيز حضورها في

الساحتين، الإقليمية والدولية، والمساهمة في صياغة الأجندات العالمية، وتعدُّ بذلك إطاراً إستراتيجياً وتكتيكياً لإعادة تعريف النفوذ الدولي بعيداً عن أدوات الهيمنة الصلبة، ضمن مقاربة تقوم على الابتكار، وحسن التوقيت، وبناء التحالفات المرنة.

وفي هذا السياق، تتعدد التوجهات في الأدبيات المعاصرة بشأن موقع الدبلوماسية الذكية وأدواتها ضمن منظومة مفاهيم التأثير في العلاقات الدولية، خاصة فيما يتصل بعلاقتها بالقوة الناعمة والقوة الذكية؛ إذ يذهب اتجاه أول إلى أن الدبلوماسية الذكية تنحصر في توظيف أدوات وأشكال الدبلوماسية، الرسمية وغير الرسمية، لكن بطرق أكثر مرونة وابتكاراً (7). في المقابل، يرى اتجاه آخر أن الدبلوماسية الذكية تُفهم ضمن إطار أكثر شمولاً، بوصفها جزءاً من القوة الذكية التي تقوم على مزيج متوازن من أدوات القوة الصلبة، كالعقوبات الاقتصادية والقوة العسكرية، وأدوات القوة الناعمة، مثل التعليم والثقافة والإعلام (8). وبالتالي، تهدف إلى تحقيق النفوذ والتأثير من خلال هذا المزج الإستراتيجي، بينما تركز الدبلوماسية الذكية على الاستخدام الذكي والفعال في إطار سلمي، يُسهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية بكفاءة. وبهذا المعنى، تُعد الدبلوماسية الذكية امتداداً تطبيقياً لأدوات الدبلوماسية، في حين تُدرج القوة الذكية هذه الدبلوماسية ضمن مجموعة أوسع من أدوات التأثير، دون أن تجعلها محورها الأساس.

وتُبرز هذه التباينات أن فهم الدبلوماسية الذكية لا يمكن فصله عن التحولات الأوسع التي تشهدها العلاقات الدولية، حيث لم تعد أدوات التأثير مقتصرة على الوسائل التقليدية أو على الدول وحدها، بل باتت تتطلب مقاربات أكثر مرونة وتكاملاً. ومن ثم، فإن رسم حدود واضحة بين الدبلوماسية الذكية والقوة الذكية أو الناعمة ليس بالأمر الهين، بل يعكس تداخلاً مفاهيمياً يعكس واقعاً دولياً يتسم بالتعقيد وتعدد الفاعلين وتنوع أدوات التأثير. وفي ظل هذا التداخل المفاهيمي وتعدد السياقات، لا تُقاس الدبلوماسية الذكية بنوع الأداة المستخدمة، بل بقدرة الدولة على توظيف أدوات متنوعة ضمن إستراتيجية تكيفية تحقق أهداف السياسة الخارجية بكفاءة، خاصة في البيئات المعقدة، كما هي الحال في السياق الإقليمي لدولة قطر.

لذا، لم تُعد الدبلوماسية الذكية مجرد وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية خارجية، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الوطني، وامتداداً وظيفياً لها، بما يُمكن

الدولة من إدارة التهديدات والتحديات بمرونة وفاعلية، دون الانخراط في مواجهات مباشرة قد تكون مكلفة أو غير متكافئة. ويُبرز هذا التحول الحاجة إلى تحليل معمق للعلاقة التفاعلية بين الدبلوماسية الذكية والأمن الوطني، لاسيما في سياق الدول الصغيرة، كما تجسده التجربة القطرية.

ولمزيد من التأصيل النظري لمفهوم الدبلوماسية الذكية، يمكن استدعاء مجموعة من النظريات والمفاهيم المعاصرة في العلاقات الدولية التي تساعد على فهم خلفياتها وسياقاتها:

نظرية الاعتماد المتبادل المركب: تؤكد هذه النظرية أن العلاقات بين الدول لم تعد قائمة فقط على القوة العسكرية، بل على تعدد قنوات الاتصال (الاقتصاد، التكنولوجيا، المنظمات غير الحكومية)، وهذا التعدد يتيح للدبلوماسية الذكية فرصاً أكبر للحركة والمناورة وتعظيم النفوذ من دون تكلفة صدامية مباشرة (9).

نظرية الحوكمة العالمية: تفترض هذه النظرية أن إدارة الشؤون الدولية أصبحت شبكة متعددة الفاعلين، تشمل الدول والمنظمات الدولية والشركات والمجتمع المدني، وفي هذا السياق تصبح الدبلوماسية الذكية استجابة طبيعية لهذا التعدد، لأنها تتعامل مع بيئة معقدة يتقاسم فيها صنع القرار فاعلون رسميون وغير رسميين (10).

نظرية الشبكات: تركز هذه النظرية على أن العلاقات في النظام الدولي لم تعد هرمية فقط، بل تتخذ شكل شبكات مرنة؛ ما يعزز أهمية "الربط الذكي" بين القوى والفاعلين، وهذا ينسجم مع طبيعة الدبلوماسية الذكية التي تقوم على استثمار الروابط المتعددة، وتكييف إستراتيجيات التأثير وفقاً لتوزع العلاقات (11).

مفهوم الدبلوماسية العامة: يرى هذا المفهوم أن مخاطبة الشعوب مباشرة عبر الإعلام والثقافة والتعليم جزء أساسي من الممارسة الدبلوماسية الحديثة، وهو ما يجعلها ركيزة مركزية للذكاء الدبلوماسي، إذ لم تعد الدبلوماسية محصورة في القنوات الرسمية، بل أصبحت تتضمن تواصلاً مباشراً مع الرأي العام لتعزيز الصورة والشرعية الدولية للدولة (12).

وبذلك، فإن الدبلوماسية الذكية هي مزج بين أدوات القوة كاستجابة نظرية وعملية لتحولات بنوية في النظام الدولي، حيث تتفاعل الدول ضمن بيئة متعددة المستويات والفاعلين، بما يتطلب مقاربات أكثر مرونة وابتكاراً.

2. مفهوم الأمن الوطني

يُعد الأمن الوطني من المفاهيم المحورية في حقل العلوم السياسية، نظرًا لارتباطه الوثيق ببقاء الدولة واستدامتها، وهو مفهوم متغير في بنيته؛ يتطور تبعًا لتحولات البيئة الدولية وطبيعة التهديدات. ففي سياقه الكلاسيكي، كان يُنظر إلى الأمن الوطني بوصفه قدرة الدولة على حماية سيادتها ووحدة أراضيها من التهديدات الخارجية(13)، خصوصًا الغزو العسكري والتدخل الأجنبي.

ورغم شيوع استخدام مصطلح "الأمن الوطني"، فإن مضمونه المفاهيمي ظل موضع جدل في الأدبيات السياسية، بسبب تداخله مع مفاهيم قريبة، مثل الأمن القومي، والأمن الإنساني، والأمن الشامل(14). ويرى باحثون أن مقارنة الأمن يجب أن تتجاوز البعد العسكري، لتشمل قطاعات متعددة كالاقتصاد، والمجتمع، والبيئة، معتبرين أن التهديدات لم تعد تستهدف الدولة ككيان مادي فقط، بل تمس أيضًا الهويات، والأنماط المعيشية، والبنى الاجتماعية(15). وبهذا المعنى، يتحول الأمن الوطني من كونه "أداة دفاعية" إلى "بنية حماية مركبة"، تتفاعل فيها الدولة مع مواطنيها داخليًا، ومع محيطها خارجيًا.

وكان للمقاربات النقدية في حقل الدراسات الأمنية إسهام بارز في تطوير مفهوم الأمن الوطني، وخصوصًا عند علماء مدرسة كوبنهاغن، الذين ركزوا على فكرة "الأمننة" (Securitization)، ويقصدون بها أن القضايا لا تُعدُّ أمنية بطبيعتها وإنما بعد تحولها وصياغتها وتقديمها خطابيًا على أنها تهديد وجودي يُبرّر اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهتها. وبهذا، فالأمن -وفق رموز هذه المدرسة- هو حالة موضوعية وبناء اجتماعي-خطابي، يتشكل عبر الخطاب السياسي، يُفهم بوصفه "عملية تحول إلى تهديد"، وليس حالة موضوعية ثابتة(16)، وهذا التحول يكتسب أهمية خاصة في سياق الدول الصغيرة؛ حيث يغدو الأمن الوطني مسألة إدراكية واستباقية قبل أن يكون استجابة تقنية للتهديدات.

وقد شهد مفهوم الأمن الوطني توسعًا ملحوظًا منذ نهاية الحرب الباردة، نتيجة تصاعد التهديدات غير التقليدية، مثل الإرهاب العابر للحدود، والهجمات السيبرانية، والأزمات البيئية(17). هذا التغير أدى إلى تجاوز المقاربة العسكرية الضيقة، ليصبح الأمن الوطني متعدد الأبعاد، ويشمل بذلك الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية،

والتقنية، والبيئية. ووفق هذا التحول، أصبح الأمن يُفهم بوصفه حالة دفاعية وباعتباره منظومة قيمة تسعى الدولة إلى صيانتها، وتشمل: البقاء، والسيادة، والاستقلال، والاستقرار الاقتصادي، والتماسك المجتمعي (18). لذا، ينسجم هذا التوسع مع الطرح البنائي الذي يُعالج الأمن كاستجابة لتهديد مادي وكتنتاج لتصورات تشكل لدى الدولة ونخبها ومجتمعها حول المخاطر في الآن معاً. وبذلك، يصبح الأمن الوطني بناءً اجتماعياً متغيراً، يتأثر بسياقات الإدراك والتأويل.

وعليه، يُعاد تعريف الأمن الوطني بوصفه عملية مركبة، متعددة المستويات، تستدعي مواءمة بين أدوات الحماية الصلبة ومتطلبات التنمية الداخلية. كما تفرض طبيعة التهديدات المعاصرة بناء سياسات أمنية شاملة، تراعي التداخل بين المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية في إنتاج الخطر، وتحديد أنماط الاستجابة. وقد فرضت التهديدات العابرة للحدود في القرن الحادي والعشرين واقعاً أمنياً جديداً، لم يعد ملائماً للنموذج التقليدي القائم على ردّ الفعل، ونتيجة لذلك، تبنى العديد من الدول مقاربات استباقية لإدارة المخاطر، تستند إلى التقييم المستمر للتهديدات، وتحديد الأولويات الإستراتيجية، وتعزيز القدرة المؤسسية على التكيف والصمود (19). ووفق هذا المنظور، يُعاد النظر في مفهوم الأمن الوطني كنظام مؤسسي متكامل، يتطلب شراكة متعددة المستويات بين مؤسسات الدولة والفاعلين غير الحكوميين، ضمن ما يُعرف بـ "الحوكمة الأمنية التشاركية" (20).

لذا، يرتبط الأمن الوطني ارتباطاً مباشراً بتركيبة النظام السياسي، ومدى قدرته على تحقيق التوازن بين الشرعية والاستقرار الداخلي، والاستجابة الفعّالة للتحديات الخارجية. فالدول التي تفتقر إلى الحكم الرشيد وتعاني من هشاشة مؤسساتها تكون أكثر عرضة للاضطرابات والاختراقات الخارجية، ومن ثم، لا يُقاس الأمن فقط بالقوة العسكرية، بل من خلال مؤشرات أدق، مثل كفاءة المؤسسات، والتماسك المجتمعي، والثقة العامة، وسيادة القانون. ويتضح من ذلك أن الأمن الوطني لم يعد فقط هدفاً قطاعياً معزولاً وإنما إطاراً حاكماً يتقاطع مع السياسات العامة، ويستدعي رؤية إستراتيجية بعيدة المدى، خاصة في الدول الصغيرة التي تعتمد على أدوات بديلة كالتحالفات والدبلوماسية الذكية لضمان الاستقرار.

3. ربط المفهومين وفقاً لنظرية الواقعية الجديدة

في ضوء ما سبق، تتيح نظرية الواقعية الجديدة، كما صاغها كينيث والتز، إطاراً تحليلياً صلباً لفهم سلوك الدول في بيئة دولية تتسم بالفوضى وغياب سلطة مركزية (21). وضمن هذا السياق، يصبح الأمن الوطني أولوية بنيوية تُفرض على الدول بفعل طبيعة النظام الدولي؛ ما يدفعها - وخاصة الدول الصغيرة والمتوسطة - إلى تبني مبدأ الاعتماد على الذات كآلية للبقاء، ويترتب على ذلك انتهاج سياسات عقلانية تهدف إلى تقليص المخاطر وتعظيم القدرات الذاتية، لمواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية على السواء.

وبناءً عليه، يُعاد النظر في مقارنة الأمن الوطني ضمن المنظور الواقعي الجديد، كمفهوم مركّب يتجاوز البعد الدفاعي، ليشمل تعزيز الاستقرار الداخلي، وتقوية البنية المؤسسية، وتقليل مكانم الهشاشة الإستراتيجية (22). وفي هذا الإطار، تبرز الدبلوماسية الذكية أداةً وظيفية تساعد الدولة على التكيف مع القيود البنيوية المفروضة من الخارج، عبر توظيف أدوات غير تقليدية دون مغادرة منطق القوة. وبهذا، لا تمثل الدبلوماسية الذكية خرقاً للطرح الواقعي، بل تكييفاً ذكياً له، يُراعي تحولات البيئة الدولية ويستجيب لمتطلبات البقاء ضمنها.

وبذلك، تمكن الدبلوماسية الذكية، ولاسيما في الدول الصغيرة، من بناء شرعية دولية واحتواء التهديدات المتعددة دون الانخراط في مواجهات مباشرة، ويتوافق هذا مع أحد المبادئ الجوهرية في الواقعية الجديدة (23)، التي ترى أن البنية الدولية تُشكل سلوك الدولة وتدفعها إلى التفاعل المرن والفعال لضمان البقاء. ومن خلال دبلوماسية متعددة المسارات، تستطيع الدول الصغيرة تعزيز نفوذها النسبي وتحييد المخاطر دون تحدٍّ مباشر للقوى الكبرى، ويُجسّد ذلك تكييفاً داخل البنية الدولية، يوظف أدوات بديلة لتحقيق مكاسب إستراتيجية. ومع أن الواقعية الجديدة تركز على تفسير السلوك من خلال توزيع القدرات المادية (24)، إلا أن توظيفها لتحليل أدوات غير تقليدية، كالدبلوماسية الذكية، يتطلب إعادة النظر في حدودها التقليدية.

ووفق هذا التصور، تصبح الدبلوماسية الذكية وسيلة لإعادة تعريف مصادر القوة والمناورة في سياق غير متكافئ، وهذه الإستراتيجية لا تمثل خروجاً عن الواقعية،

وإنما امتداداً لمرونتها النظرية في البيئات المعقدة (25)، فحين تدرك الدولة حدود قدراتها المادية، تتحول فاعليتها إلى مسألة تتعلق بقدرتها على الابتكار في توظيف الأدوات؛ ما يجعل من الدبلوماسية الذكية تجسيدا عملياً لمنطق الواقعية الجديدة. ويتجلى هذا الطرح بوضوح في السياق الخليجي، ولاسيما في الحالة القطرية، التي تُظهر كيف تمكنت دولة صغيرة من توظيف أدوات ناعمة وذكية لبناء نفوذ سياسي وأمني يتجاوز وزنها الجغرافي والديمقراطي. وبهذا المعنى، يُمثل الجمع بين الواقعية الجديدة والدبلوماسية الذكية سلوكاً عملياً لدى عدد من الدول الصغيرة والمتوسطة، وبناءً عليه، يُعد هذا الإطار النظري أساساً مناسباً لتحليل كيفية توظيف قطر للدبلوماسية الذكية في تعزيز أمنها الوطني في ظل قيود القوة التقليدية.

ورغم أن الدبلوماسية الذكية تمثل خياراً إستراتيجياً مناسباً للدول الصغيرة التي تفتقر إلى أدوات الردع التقليدية، إلا أن استخدامها لا يقتصر عليها وحدها، فقد تبنتها أيضاً قوى كبرى مثل الصين، التي جعلت الاقتصاد أداة دبلوماسية عبر مبادرة "الحزام والطريق"؛ حيث استخدمت التجارة والبنى التحتية لبناء نفوذ سياسي عالمي من غير اعتماد مباشر على القوة الصلبة، كما لجأ الاتحاد الأوروبي إلى أدوات مشابهة في دبلوماسية الطاقة والمناخ لتوسيع نفوذه بطريقة غير صدامية، وهذا يعكس أن الدبلوماسية الذكية يمكن أن تتبناها مختلف الدول بحسب سياقاتها.

المحور الثاني: المحددات البنوية للدبلوماسية الذكية القطرية

تحدد فاعلية الدبلوماسية الذكية بمجموعة من المحددات البنوية التي تؤثر قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الخارجية وتعزيز أمنها الوطني، وفي هذا السياق، تؤدي البنية المؤسسية دوراً حاسماً؛ إذ تفترض الدبلوماسية الذكية وجود حوكمة مرنة وآليات تنسيق فعالة بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، كما تسهم التحولات التكنولوجية، خصوصاً الرقمنة، في إعادة تشكيل هذه المحددات من خلال توسيع قنوات التأثير وتجاوز القيود التي تفرضها الأطر التقليدية. وبهذا، تصبح الدبلوماسية الذكية انعكاساً لتفاعلات داخلية وخارجية تعيد تعريف موقع الدولة وأدواتها في النظام الدولي.

1. البيئة الإقليمية والدولية وتوازنات التهديد

تُعدُّ البيئة الجيوسياسية لدولة قطر أحد المحددات البنيوية الأساسية التي تُفسر تبنيها نهج الدبلوماسية الذكية، بوصفه أداة إستراتيجية لتعزيز الأمن الوطني في ظل محدودية أدوات الردع التقليدية. فموقعها الجغرافي في واحدة من أكثر مناطق العالم اضطراباً، ووقوعها بين قوى إقليمية تسعى إلى توسيع نفوذها، إلى جانب امتلاكها ثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي عالمياً (26)، كلها عوامل ضاغطة، شكلت على مدار العقدين الماضيين، دافعاً لإعادة تعريف أدوات التأثير القطري على الصعيد الخارجي.

وتُعدُّ البيئة الإقليمية إطاراً خارجاً عن إرادة الدولة، وفي الوقت نفسه محدداً بنيوياً حاسماً يُشكّل طبيعة استجاباتها الإستراتيجية، فوفقاً لما يُعرف بـ "نظرية الاعتماد البنيوي"، تُرغم الدول الصغيرة، خصوصاً تلك المحاطة بمراكز قوة إقليمية، على تطوير أدوات دبلوماسية غير تقليدية تسعى من خلالها إلى تقليل درجة تعرضها للمخاطر (27). وفي السياق الخليجي، تُجسّد الحالة القطرية توجهها نحو إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية، عبر الانتقال من منطق ردّ الفعل إلى نهج المبادرة الاستباقية، فالتهديد هنا لا يُنتج فقط حالة دفاعية، وإنما يمكن أن يكون محفزاً لبناء إستراتيجية دبلوماسية هجينة تدمج بين أدوات النفوذ التقليدي والرمزي، وتُعيد توجيه الجغرافيا من كونها عبئاً إلى كونها أصلاً إستراتيجياً.

ورغم ما تفرضه البيئة الإقليمية من قيود بنيوية، استطاعت قطر تحويل ما تمتلك من عناصر إلى مصادر قوة ذكية، عبر تبني سياسة خارجية مرنة ومتعددة المسارات، مكنتها من إعادة التوضع فاعلاً إقليمياً مؤثراً، فالغاز الطبيعي المسال مثلاً، لم يُستخدم بوصفه مورداً اقتصادياً فقط، بل أداة دبلوماسية فعّالة لتوسيع شبكات الاعتماد المتبادل مع قوى دولية كالصين وفرنسا وألمانيا واليابان؛ مما أضفى على أمنها الطاقوي بُعداً جيوسياسياً يرتبط بالاستقرار العالمي للطاقة.

كما عززت قطر من مكانتها السياسية من خلال لعب أدوار وساطة في أزمات معقدة، مثل السودان وأفغانستان ولبنان (28)؛ مما أتاح لها بناء عمق دبلوماسي وسياسي فاعل، لاسيما في مواجهة محاولات العزل التي بلغت ذروتها خلال الأزمة الخليجية 2017 (29). ويمثل هذا النمط من السلوك مثلاً تطبيقاً على كيفية توظيف الدول

الصغيرة لأدوات غير تقليدية كالدبلوماسية العامة، والتعليمية، والإعلامية لصناعة نفوذ ناعم، يعوّض محدودية القدرات التقليدية، ويعزز من موقع الدولة ضمن معادلات التوازن الإقليمي والدولي.

لذلك، تتبنى السياسة القطرية ما يمكن وصفه بـ"إستراتيجية الموازنة"، التي تهدف إلى تحقيق قدر من الاستقلال الجيوسياسي من خلال إقامة علاقات متوازنة مع قوى إقليمية متنافسة (30)، ويتجلى ذلك في قدرتها على الحفاظ على قنوات اتصال دون التورط في صراعات مباشرة، وعبر تقديم نفسها وسيطاً محتملاً للحوار، بما يعكس نهجاً استباقياً يراكم النفوذ بهدوء ويُعيد صياغة التوازنات الإقليمية.

وبهذا المعنى، لم تعد الجغرافيا في الحالة القطرية مجرد معطى ثابت، بل تحولت إلى أداة إستراتيجية تُوظف ضمن مقاربة هجينة تجمع بين الموارد المختلفة. ويجسّد هذا التوجه سلوكاً عقلانياً يتسق مع الواقعية الجديدة؛ حيث لا تُقاس فاعلية الدولة بقدراتها الصلبة فقط، بل بمدى قدرتها على التكيف، وبناء الشرعية، وتوظيف أدوات مبتكرة لصياغة نفوذ نسبي يتجاوز القيود البنيوية المفروضة عليها.

2. دوافع التحول نحو الأدوات الناعمة والذكية

فرضت محددات الواقع الجيوسياسي، بما يشمل من محدودية عسكرية وديمقراطية، على صانع القرار القطري، تبني أدوات بديلة لتعزيز الأمن الوطني، وفي هذا الإطار، برزت القوة الناعمة والدبلوماسية الذكية مساراً إستراتيجياً لتعويض هذا القصور، من خلال بناء شبكات سياسية وأمنية تقلل من الانكشاف الإستراتيجي، وتمنح الدولة هامش مناورة أوسع في بيئة إقليمية متقلبة.

وقد استثمرت قطر في أدوات غير تقليدية كالإعلام، والتعليم، والثقافة، والرياضة، بوصفها وسائل فاعلة لبناء "سمعة إستراتيجية" تعزز من موقعها داخل شبكات التحالف الدولي، وتُصعّب من إمكانية عزلها أو تهديد استقرارها، وتستند هذه المقاربة إلى ما يُعرف في علم العلاقات الدولية بـ"بنى النفوذ البديل" (31)، التي تعتمد على الرموز، والشبكات، والمعايير بدلاً من القوة العسكرية الصلبة.

وترتبط هذه البنى بمفهوم "رأس المال الرمزي"، كما طوّره بيير بورديو، والذي يشير إلى القدرة على التأثير من خلال الشرعية والصورة والقبول الدولي (32). وضمن هذا

الإطار، تتحول أدوات مثل الإعلام والرياضة والدبلوماسية الإنسانية إلى مكونات مركزية في هندسة النفوذ السياسي وبناء التحالفات. وتُظهر التجربة القطرية كيف يمكن تحويل رأس المال الرمزي إلى مورد جيوسياسي فاعل، يُستخدم لتحديد الضغوط، وتعزيز الاعتماد المتبادل، والمشاركة في قضايا عالمية من دون الانخراط في صراعات مباشرة؛ مما يجعل القوة الناعمة جزءاً عضوياً في بنية الدبلوماسية الذكية.

ويُجسّد هذا التوظيف إدراكاً براغماتياً لطبيعة النظام الدولي كما تصفها الواقعية الجديدة (33)؛ حيث تسعى الدول الصغيرة إلى بناء "شبكات ردع غير مباشرة" تستند إلى القبول الدولي، وتعدد الشراكات، وتنوع الاعتماد المتبادل. وبالفعل، تبنّت قطر سياسة التحوط الإستراتيجي (34)، التي تركز على تنوع التحالفات وتجنّب الانخراط في محاور صلبة أو استقطابات إقليمية حادة.

فمع تركيا مثلاً، تطورت العلاقة إلى شراكة شاملة امتدت إلى مجالات متعددة، كالأمن والدفاع والاستثمار والتعليم والطاقة، وتوجت باتفاقات وقّعت خلال اجتماعات اللجنة الإستراتيجية العليا التي تُعقد بشكل سنوي (35). أما مع الاتحاد الأوروبي، فقد رسّخت قطر موقعها شريكاً موثقاً في أمن الطاقة بعد أزمة أوكرانيا، وعززت علاقاتها مع قوى أوروبية كألمانيا وفرنسا (36)؛ ما يعكس تحولاً نوعياً في دورها ضمن منظومة الأمن الجماعي الإقليمي.

في المقابل، شكّلت روسيا محوراً إضافياً في إستراتيجية التحوط القطرية؛ حيث برزت الدوحة وسيطاً مقبولاً في الأزمة الروسية-الأوكرانية، لاسيما في الملفات الإنسانية مثل إعادة الأطفال الأوكرانيين (37). وإلى جانب شراكة فاعلة ضمن منتدى الدول المصدّرة للغاز، يُعدّ الصندوق الاستثماري المشترك بين الدوحة وموسكو نموذجاً لبناء مصالح متعدّدة المستويات (38)؛ مما يُسهم في تحصين الأمن الاقتصادي لقطر ويعزز قدرتها التفاوضية داخل المجتمع الدولي.

ويعكس هذا النهج القطري وعياً إستراتيجياً بطبيعة التحول في مفهومي القوة والنفوذ، فبدلاً من الانخراط في مواجهات مباشرة أو الارتهان لمحاور إقليمية كبرى، اختارت الدوحة استثمار أدوات مرنة تُمكنها من بناء شبكة مصالح متوازنة وقابلة للتكيف، وبهذا المعنى، أصبحت القوة الناعمة والدبلوماسية الذكية مكوناً أساسياً في البنية

الأمنية للدولة، يتيح تحقيق أهداف إستراتيجية بتكلفة منخفضة وفاعلية مرتفعة، بما ينسجم مع فرضيات الواقعية الجديدة حول البقاء والتكيف في بيئة دولية فوضوية. ورغم نجاح قطر في توظيف هذه الأدوات لتعزيز أمنها الوطني، يظل السؤال قائماً حول استدامة هذا النموذج في ظل التحولات المستمرة في بنية النظام الدولي، وتصاعد الضغوط الجيوسياسية. فبينما تُعدّ السياسات المرنة والتموضع الذكي خيارات فعّالة للدول الصغيرة، إلا أن فاعليتها مشروطة بقدرة الدولة على المحافظة على توازن دقيق بين تحالفات متعددة، وتحييد الصراعات دون التورط فيها. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تحصين مؤسسي مواز على المستوى الداخلي، يضمن ترسيخ الدبلوماسية الذكية خياراً إستراتيجياً مستداماً، لا كاستجابة ظرفية، ويتطلب ذلك مأسسة أدوات التأثير، وتعزيز الابتكار، وضمان قدرة الدولة على التكيف البنوي مع تحولات البيئة الإقليمية والدولية.

المحور الثالث: الأثر الإستراتيجي للدبلوماسية الذكية على الأمن القطري

تُبرز التجربة القطرية اعتماداً ممنهجاً لإستراتيجية دبلوماسية متعددة الأبعاد، مكّنت الدولة من بناء شبكة واسعة من التحالفات والعلاقات الإستراتيجية، وتوظيف حزمة متكاملة من الأدوات الناعمة والذكية لخدمة مصالحها الحيوية. وقد تحقق ذلك عبر القدرة على استباق الأزمات، والتحرك في فضاءات سياسية مرنة، والموازنة بين القوى الإقليمية والدولية، بما يعكس نهجاً متقدماً في إدارة التفاعلات الخارجية. وينطلق هذا المحور لتحليل الأبعاد الثلاثة للأمن الوطني القطري، السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، من خلال استكشاف الدور الذي أدّته الدبلوماسية الذكية في تعزيز هذه الأبعاد ضمن رؤية إستراتيجية متكاملة.

1. الأبعاد المختلفة للأمن الوطني

يتجاوز مفهوم الأمن الوطني في السياق المعاصر التصورات التقليدية التي تقصره على الجوانب العسكرية الصلبة، ليتحوّل إلى إطار شامل يُعنى بالحفاظ على السيادة والاستقرار، في مواجهة طيف متنوع من التهديدات المختلفة، سواء من الداخل أو الخارج، ويستلزم هذا التصور توظيف إستراتيجيات مرنة تتكامل فيها أدوات

الدبلوماسية الذكية، لتعزيز قدرة الدولة على الصمود والتكيف في بيئة إقليمية ودولية شديدة التقلب.

وفي هذا الإطار، لعبت الدبلوماسية الذكية دوراً محورياً في تعزيز الأمن السياسي القطري، من خلال توسيع دائرة الاستقلال الإستراتيجي، وتحقيق توازن دقيق في علاقاتها الإقليمية والدولية، والحد من فرص التعرض للعزلة أو الضغوط الجيوسياسية، كما لم يعد الأمن السياسي مقتصرًا على الأجهزة الرسمية، بل بات نتاجاً لتفاعل شبكي يشمل المؤسسات الرسمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بما يُعزّز مناعة الدولة وشرعيتها داخلياً وخارجياً.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد نجحت قطر في توظيف مواردها الإستراتيجية، وعلى رأسها الغاز الطبيعي المسال، كرافعة مزدوجة للدبلوماسية والنمو الاقتصادي. ومن خلال بناء شبكة شراكات متداخلة مع قوى اقتصادية فاعلة، استطاعت الدولة تحصين اقتصادها الوطني، وتنويع مصادر دخلها، والحد من آثار الاعتماد الأحادي على الأسواق التقليدية. ويعكس هذا التوجه إدراكاً إستراتيجياً لأهمية "الأمن الطاقوي" كأحد المكونات المحورية للأمن الوطني، خصوصاً في ظل الأزمات المتكررة التي هزت سلاسل الإمداد والطاقة.

وفي البعد الاجتماعي، تبنت قطر سياسة تنمية شاملة تركز على الاستثمار في قطاعات التعليم، والصحة، والإسكان(39)، بهدف تحسين جودة الحياة، وتأسيس أمن اجتماعي مستدام يُسهم في ترسيخ الاستقرار الداخلي والتماسك المجتمعي. وقد أسهم هذا التوجه في تعزيز الثقة العامة، ودعم الشرعية السياسية، وبناء صورة دولية إيجابية تنسجم مع رؤية الدولة فاعلاً إنسانياً وتنموياً في محيطها الإقليمي. كما امتد هذا النهج إلى المجال الخارجي عبر تبني دبلوماسية تنمية فاعلة، تمثلت في دعم مشاريع التعليم والصحة في عدد من الدول العربية والإسلامية(40)؛ ما أسهم في ربط أمن الداخل باستقرار الإقليم، وعزّز من مكانة قطر دولةً مسؤولة تسهم في تعزيز الأمن الجماعي من خلال أدوات غير صدامية.

وفي التجربة القطرية، يُعزّز توسّع مفهوم الأمن الوطني من أهمية تبني مقاربة "الأمن المجتمعي"، بدلاً من اختزال الأمن في التهديدات العسكرية أو البنى المادية، يركز هذا المفهوم على قدرة المجتمع على الحفاظ على هويته وتماسكه وأنماط تفاعله

الأساسية في مواجهة الضغوط الخارجية أو التحولات المفروضة. وبالتالي، يكتسب الأمن المجتمعي بُعدًا خاصًا في ظل التركيبة السكانية المتعددة. وبناءً على ذلك، تُوظف الدبلوماسية الذكية أداةً لتعزيز هذا البُعد، من خلال إدارة التفاعل المتوازن بين الداخل والخارج، وبناء سرديات وطنية داعمة للاستقرار والانفتاح في آن واحد. ويغدو الأمن الوطني، في هذا السياق، مفهومًا يتجاوز الدفاع عن الحدود ليشمل صيانة النسيج الاجتماعي من التآكل، والهوية الوطنية من التميع، في ظل بيئة دولية تتسم بتدفقات رمزية وثقافية عابرة للسيادة.

2. إسهام الدبلوماسية الذكية في تحديد التهديدات الخارجية

أظهرت الحالة القطرية أن الدبلوماسية الذكية لا تقتصر على إدارة الأزمات، وإنما أيضًا تؤدي دورًا وقائيًا واستباقيًا في تعزيز الأمن الوطني وتحجيم التهديدات المحتملة، فمن خلال تنويع التحالفات وتوازن العلاقات مع قوى متنافسة، تمكنت قطر من تفادي العزلة، واحتواء التحديات الجيوسياسية دون الانخراط في مواجهات مباشرة، لتتحول بذلك الدبلوماسية إلى أداة ردع فعّالة تسبق وقوع التهديد.

ولم تبدأ التجربة القطرية مع الدبلوماسية الذكية فجأة، بل سبقتها عملية بناء ممنهج لأدوات القوة الناعمة التي مهدت الطريق؛ فقد شكّل تأسيس قناة الجزيرة، عام 1996، والخطوط الجوية القطرية، عام 1994، نموذجين بارزين لصناعة صورة إستراتيجية للدولة قبل اعتماد الوساطة خيارًا سياسيًا بعد دستور 2003. ومع مرور الوقت، أضافت قطر الرياضة أداة ناعمة فاعلة، باستضافة كأس العالم 2022؛ ما عزز من قدرتها على ترسيخ صورة دولية مرنة وحديثة.

ومع ذلك، فإن الدبلوماسية الذكية ليست عصا سحرية؛ إذ واجهت قطر اختبارات صعبة كشفت حدودها، ومن أبرز هذه الاختبارات القصف الإيراني لقاعدة العديد، في يوليو/تموز 2025، حيث تم إسقاط الصواريخ عبر أدوات القوة الصلبة، بينما عملت الدبلوماسية القطرية على احتواء التبعات السياسية والإستراتيجية للحادث، وهذا يوضح أن الدبلوماسية الذكية، رغم فاعليتها، لا يمكن أن تحل محل القدرات العسكرية، بل تكملها، فهي تساهم في تقليل آثار التهديد واحتوائه، لكنها لا تلغيه بالكامل.

وفي هذا السياق، تشير الدراسات المتخصصة في حقل العلاقات الدولية إلى تطوُّر مفهوم "الردع" ليشمل أدوات غير عسكرية تُعرف بـ "الردع الاستباقي غير العسكري"، والذي يقوم على خلق بيئة إستراتيجية تُقلِّل من دوافع التهديد من خلال تعظيم كلفته السياسية والاقتصادية والإعلامية (41). وتُعَدُّ الدبلوماسية الذكية من أبرز أدوات هذا النمط؛ إذ تسهم في نزع شرعية العدوان المحتمل عبر تدويل المواقف، وتعزيز الارتباطات الدولية، وخلق شبكات اعتماد متبادل تجعل من أي تهديد مغامرة محفوفة بالخسائر.

وبموازاة ذلك، اعتمدت قطر على إستراتيجية تكاملية شملت التحديث الأمني بالتعاون مع قوى إقليمية ودولية، كتركيا والولايات المتحدة (42)، دون الانجرار إلى سباقات تسلح مكلفة. كما استخدمت أدوات الإعلام الخارجي لتشكيل صورة دولية إيجابية تعزز موقعها في الرأي العام العالمي، في حين مثَّلت عضويتها النشطة في المنظمات الدولية رصيِّداً إضافياً لترسيخ شرعيتها كدولة محايدة ووسيط دبلوماسي موثوق.

وقد امتد توظيف الدبلوماسية الذكية في الحالة القطرية إلى مشاريع المدن الذكية والمراكز الحضرية، مثل مشيرب ولوسيل، والتي تحولت إلى منصات تكنولوجية واستثمارية تُسهم في ترسيخ صورة قطر كدولة وآمنة ومستقرة. ومن خلال استضافتها لفعاليات دولية كبرى، تحولت هذه المدن إلى أدوات دبلوماسية غير تقليدية تُجسد ما يُعرف بـ "الردع الرمزي"؛ إذ ترسل الدولة من خلالها إشارات غير مباشرة تعبّر عن الاستقرار والحدّاء والتخطيط الإستراتيجي طويل المدى (43)، وهي رسائل ذات قيمة إستراتيجية في بيئة دولية يُعاد فيها تعريف الأمن خارج الأطر العسكرية التقليدية. وعلاوة على ذلك، ترتبط هذه المشاريع بأبعاد غير تقليدية للأمن، مثل الأمن السيبراني، وأمن الطاقة، وإدارة الأزمات؛ ما يجعل المدن الذكية جزءاً لا يتجزأ من منظومة الردع غير العسكري. وبهذا، تتجاوز الدبلوماسية الذكية المجال الخارجي، لتتحول إلى مشروع وطني متكامل تشارك فيه المؤسسات، والمجتمع، والحوكمة الرقمية، ضمن رؤية إستراتيجية تهدف إلى تحصين الدولة من الداخل وتعزيز مكانتها خارجياً. كما أن استضافة فعاليات مثل كأس العالم 2022، ومؤتمرات المناخ والاقتصاد والسياسة، عزّزت من الصورة الخارجية ودعمت سردية الدولة

عن قدرتها على التكيف وقيادة التغيير؛ ما يوسّع من هامش الردع غير الصدامي. وبناءً على ما سبق، تكشف التجربة القطرية عن نمط متطور في إعادة هندسة العلاقة بين السياسة الخارجية والأمن الوطني؛ حيث لم تعد الدبلوماسية تقتصر على الوساطة أو الاتصال وإنما توسعت لتصبح جزءاً بنيوياً من المنظومة الأمنية للدولة. ويعكس هذا التحول كيف يمكن للدول الصغيرة، رغم محدودية مواردها الصلبة، أن تُعيد ترتيب أولوياتها الأمنية من خلال توظيف أدوات ذكية ذات طابع رمزي، واتصالي، وتنموي، تُعيد الاعتبار إلى الدبلوماسية بوصفها أداة إستراتيجية لبناء المناعة السيادية، فضلاً عن وظيفتها الخارجية الأساسية.

خاتمة

تُبرز هذه الدراسة أهمية الدبلوماسية الذكية خياراً إستراتيجياً للدول الصغيرة في بيئة دولية تتسم بعدم اليقين وتعدد مصادر التهديد. ومن خلال تحليل الحالة القطرية، يتضح أن قطر تبنت نموذجاً دبلوماسياً مرناً وتفاعلياً يدمج بين أدوات القوة الناعمة ومحددات القوة الصلبة ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تعزيز الأمن الوطني وبناء النفوذ. ولقد أثبتت التجربة القطرية أن الدبلوماسية الذكية لا تقتصر على تحسين الصورة الذهنية للدولة فقط، بل تمثل أداة عملية لتحسين السيادة، وتوسيع شبكات الشراكة، وتحقيق اختراقات إستراتيجية في بيئات إقليمية ودولية معقدة. وجاء هذا التوظيف متناغماً مع منطلقات الواقعية الجديدة، التي تركز على بقاء الدولة من خلال التكيف الذكي، وبناء توازنات متغيرة تتجاوز منطق التحالفات الصلبة والانتماءات الأيديولوجية.

كما أظهرت الدراسة أن قطر نجحت في تحويل أدوات غير تقليدية كالإعلام، والتعليم، والدبلوماسية الإنسانية، ومشاريع المدن الذكية إلى وسائل فعّالة لتعزيز الحضور الإقليمي والدولي. وقد مكّن هذا النهج الدولة من التحرك بفاعلية في نظام دولي شديد التنافس، مع تقليل التعرض للضغوط أو العزلة، وتوسيع هامش القرار السيادي.

وفي المحصلة، تُمثل التجربة القطرية نموذجاً متقدماً للدول الصغيرة التي استطاعت، عبر توظيف الدبلوماسية الذكية، الانتقال من موقع ردّ الفعل إلى الفعل الاستباقي،

مستفيدة من أدوات العولمة والتكنولوجيا والتحالفات المرنة. وهو ما يجعل من الدبلوماسية الذكية ركيزة إستراتيجية في هندسة الأمن الوطني، ومؤشراً على تطور أدوات الدولة في التعامل مع التحولات الجيوسياسية المعاصرة.

وما توصلت إليه الدراسة من وصفها لتجربة قطر يفتح المجال لإعادة التفكير في طبيعة الأمن الوطني للدول الصغيرة عموماً. ففي ظل تفكك البنى التقليدية للنظام الدولي، وتصادد التهديدات غير المتناظرة، تُظهر التجربة القطرية أن الدبلوماسية الذكية قد تتحول من خيار ظرفي إلى ضرورة بنيوية لبقاء الدول وتعزيز سيادتها. وهو ما يستدعي من الباحثين إعادة بناء مفاهيم الأمن من منظور تكاملي يأخذ في الحسبان الدور المتصاعد لأدوات القوة غير الصلبة والشبكات الدبلوماسية غير الرسمية والتأثير الرمزي في صياغة البيئة الإستراتيجية. وبهذا، تمثل الدراسة مساهمة في تحليل حالة قطر من جهة ودعوة إلى تطوير نموذج نظري أوسع لفهم أمن الدول الصغيرة في نظام عالمي يتجه نحو مزيد من عدم الاستقرار من جهة أخرى.

المراجع

(1) Corneliu Bjola and Markus Kornprobst, Understanding International Diplomacy: Theory, Practice and Ethics, 2nd ed (London: Routledge, 2018), p 7 - 23

(2) Joseph S. Nye and Jack Landman Goldsmith, "The Future of Power", Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences 64, no. 3 (2011), p 45 - 52 <https://tinyurl.com/2atfr625>

(3) سعيد العزازي، "الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية: رؤية تطبيقية"، المركز الديمقراطي العربي، (2016)، <https://tinyurl.com/4yzjhxv6>

(4) هنادي محمد إبراهيم العبيدان، "تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد 6 (2025)، ص 78-131، <https://tinyurl.com/nhbtr2nr>

(5) فطيمة قبيبي بن دينا، "دور العلاقات العامة الرقمية في تعزيز العمل الدبلوماسي: دراسة ميدانية بمنظمة التعاون الإسلامي بمدينة جدة"، المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال، (2022)، ص 130-166، <https://tinyurl.com/fptjtwe3>

(6) لباب للدراسات الإستراتيجية، "الدبلوماسية الرقمية وتأثيراتها في العلاقات الدولية"، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 10 (2021)، <https://tinyurl.com/25z28w6k>

(7) Olga G Leonova, "Soft power as a state's foreign policy resource." Ed. Globalists and Globalization Studies: Aspects & Dimensions of Global Views, Moscow: Uchitel Publishing Volgograd,)2014(, pp 99 - 103. <https://tinyurl.com/58k3ymr4>

(8) Michael Sheehan, The Balance of Power: History and Theory, London: Routledge, 1996, pp 135 - 157.

(9) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence: World Politics in Transition, Boston: Little, Brown, 1977.

(10) Michael Zürn, A Theory of Global Governance: Authority, Legitimacy, and Contestation, Oxford: Oxford University Press, 2018.

(11) Emilie M. Hafner-Burton, Miles Kahler, and Alexander H. Montgomery, "Network Analysis for International Relations," International Organization, Vol. 63, No. 3 (2009): 559-592. <https://tinyurl.com/2s3num7f>

(12) Cull, Nicholas J. "Public Diplomacy: Taxonomies and Histories." The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 616, no. 1 (2008): 31–54. <https://tinyurl.com/mr3wvn3d>.

(13) مجموعة مؤلفين، "الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2023)، ص 14–36.

(14) طيايية ساعد، "الدبلوماسية العامة الرقمية: قوة ناعمة جديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 8 (2017)، <https://tinyurl.com/2kxe7zc4>

(15) أحمد فلاح العموش وخالد علي محمد الأميري، "الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات"، الآداب، العدد 133 (2020). <https://tinyurl.com/a5e8m4tw>

(16) Rens Van Munster, "Logics of security: The Copenhagen School, risk management and the war on terror", Political Science Publications,)2005(, pp 1 – 12 <https://tinyurl.com/wncvrdub>

(17) هاني أحمد بدر، "تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتداعياتها على إستراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية الكبرى"، مجلة الدراسات الافريقية، العدد 1 (2025)، ص 230-259، <https://tinyurl.com/k2tbc9yd>

(18) Vladimir Menshikov, Olga Volkova, Nataliia Stukalo and Anastasiia Simakhova, "Social economy as a tool to ensure national security", Journal of Security and Sustainability Issues, (2017), pp. 211 - 231 <https://tinyurl.com/ys8knrxr>

(19) سعد عبيد علوان السعيد، "رياض فاضل محمد الفيلي، الأمن الوطني: دراسة نظرية في الأبعاد والأهداف والمرتکزات"، مجلة المعهد، العدد 15 (2023)، ص 111-126، <https://tinyurl.com/3yc53rsa>

(20) Danzi Liao, "Security governance: An alternative paradigm?", International Journal of Social Science and Humanity, (2012), pp. 17-23. <https://tinyurl.com/yb9nanxy>

(21) Kenneth Waltz, Man the State, and War: A Theoretical Analysis. New York: Columbia University Press, (1959).

(22) Kenneth Waltz, "International Structure, National Force, and the Balance of World Power", Journal of International Affairs, (1967), pp. 215-231 <https://tinyurl.com/rybtyjey>

(23) Vesko Garčević, "Small states: From intuitive to smart diplomacy." Ed The Palgrave Handbook of Diplomatic Reform and Innovation, Cham: Springer International Publishing, (2023), pp. 559-580 <https://tinyurl.com/44djnhjp>

(24) منعم خميس مخلف، "الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الافتراضات والتصنيفات والأسس - رؤية تحليلية، مجلة دراسات دولية، العدد 59 (2014)، ص 213 - 236، تاريخ الدخول: 3 يوليو/تموز 2025، <https://tinyurl.com/5hadjcvc>

(25) Robert A. Dahl, The concept of power, (Behavioral science: 1957) p. 201 - 215.

(26) Khalid Abaalzamat, "The Effect of Geographical Factors on the Foreign Policy of Qatar during 2014-2016". Dirasat: Human and Social Sciences, no.6, 2024, p. 35 - 48, Access 5 July 2025 <https://tinyurl.com/bdzetmkn>

(27) W. E. Loges, "Canaries in the Coal Mire: Perception of Threat and Media System Dependency Relations", *Communication Research* 21, no. 1, 1994, p.6, Access 1 July 2025 <https://tinyurl.com/4chvnhu8>.

(28) الجزيرة نت، "ملفات نجحت الوساطة القطرية في حلها باتفاقات"، الجزيرة نت، 2025،
تاريخ الدخول: 7 يوليو/تموز 2025، <https://tinyurl.com/yc5dveuf>.

(29) محمد بن نويمي، السياسة الخارجية القطرية، ط 6، (الدوحة: وزارة الثقافة، 2025)، ص 92-72.

(30) المرجع نفسه.

(31) أحمد مشعان نجم، "مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 2019، 53، ص 215-235، تاريخ الدخول: 9 يوليو/تموز 2025، <https://tinyurl.com/58ny9v7c>

(32) Pierre Bourdieu, "The Social Space and the Genesis of the Group." *Theory and Society*. no. 6 (1985). 263- 275. Access 11 July 2025 <https://tinyurl.com/ye2nxb8b>

(33) محمد الطاهر عديلة، "أسس النظرية العلمية الواقعية للعلاقات الدولية: من الطبيعة البشرية إلى الفوضى الدولية"، الدراسات والبحوث القانونية، العدد 2، 2021، ص 171-185، تاريخ الدخول: 12 يوليو/تموز 2025، <https://tinyurl.com/53wxvv6k>

(34) Peter R. Baehr, "Small States: A Tool for Analysis? World Politics"، (Cambridge University, 1975), p. 456 - 466.

(35) وكالة الأنباء القطرية، "اجتماع اللجنة الإستراتيجية العليا القطرية التركية"، وكالة الأنباء القطرية، 2024، تاريخ الدخول: 3 يوليو/تموز 2025، <https://tinyurl.com/mnnkevf9>

(36) وكالة الأنباء القطرية، "العلاقات القطرية-الأوروبية تقوم على الثقة والاحترام المتبادلين"، وكالة الأنباء القطرية، 2024، تاريخ الدخول: 11 يوليو/تموز 2025، <https://tinyurl.com/5x6mpaby>

(37) الجزيرة نت، "الوساطة القطرية تعيد دفعة جديدة من الأطفال الروس والأوكرانيين لعائلاتهم"، الجزيرة نت، 2025، تاريخ الدخول: 8 يوليو/تموز 2025، <https://tinyurl.com/tybntkxm>

(38) وزارة الخارجية القطرية، "قطر وروسيا تؤكدان رغبتهما المشتركة في تعزيز علاقات التعاون وتوافقهما بشأن قضايا المنطقة"، وزارة الخارجية القطرية، (تاريخ الدخول: 1 يوليو/تموز 2025)،

<https://tinyurl.com/52y7jc7b>

(39) المجلس الوطني للتخطيط، إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024-2030، المجلس الوطني للتخطيط، 2025، (تاريخ الدخول: 9 يوليو/تموز 2025)، <https://tinyurl.com/4crnu8jn>

(40) صحيفة الراية، قطر مركزاً إقليمياً في الدبلوماسية الإنسانية، صحيفة الراية، 2025، (تاريخ الدخول: 5 يوليو/تموز 2025)، <https://tinyurl.com/2t7xmp5m>

(41) عبد الجليل زيد المرهون، "اتجاهات الردع في الخليج"، سياسات عربية، العدد 22، 2016، ص 31-40، (تاريخ الدخول: 13 يوليو/تموز 2025)، <https://tinyurl.com/ybpya8fj>

(42) وكالة الأنباء القطرية، "قطر والولايات المتحدة-شراكة إستراتيجية شاملة ومتنامية عمادها الثقة وتعدد المصالح"، وكالة الأنباء القطرية، 2025، (تاريخ الدخول: 6 يوليو/تموز 2025)، <https://tinyurl.com/2rd8zd86>

(43) Richard Ned Lebow, "Thucydides and deterrence." Security Studies, no. 2 (2007), p. 163-188. Access 2 July 2025 <https://tinyurl.com/h5r35dmk>

الإصلاح الاقتصادي في العراق بين التحديات السياسية والمعوقات القانونية والإدارية

Economic Reform in Iraq between Political challenges and Legal and Administrative obstacles

* Daham Mohammed Al-Azzawi – دهام محمد العزاوي

ملخص

منذ سقوط نظام صدام حسين، عام 2003، والاقتصاد العراقي يعاني من أزمة هيكلية عميقة، تتمثل في استمرار الاعتماد الكلي على النفط مصدرًا وحيدًا للموازنة العامة، إضافة إلى تفشي الفساد والمحاصصة السياسية والعجز المالي، كما تعاني الدولة العراقية حاليًا من تراكم الديون الخارجية، وعدم وجود إستراتيجية وطنية لتطوير قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، فضلًا عن تراجع دور القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية. وكل تلك الأزمات تشكل عقبات رئيسية أمام الإصلاح الهيكلي للاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، التحديات السياسية، التحديات القانونية، التحديات الإدارية، القطاع الخاص.

Abstract

Since the fall of Saddam Hussein's regime in 2003, the Iraqi economy has suffered from a deep structural crisis, characterised by continued total dependence on oil as the sole source of the state budget, along with the spread of corruption, political quota-sharing and fiscal deficits. The Iraqi state is also currently burdened with the accumulation of foreign debt and the absence of a national strategy for developing the agricultural and manufacturing sectors, in addition to the declining role of the private sector in investment and development. All of these crises constitute major obstacles to the structural reform of the Iraqi economy.

Keywords: economic reform, political challenges, legal challenges, administrative challenges, private sector.

* د. دهام محمد العزاوي، أستاذ مساعد، جامعة الفلوجة، العراق

Dr. Daham Mohammed Al-Azzawi, Assistant Professor at the University of Fallujah, Iraq.

مقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي منذ عقود من أزمة هيكلية عميقة، تعود جذورها إلى الاعتماد الكلي على النفط، وتراكم الإرث الاشتراكي، وانتشار الفساد والمحسوبية. هذه الأزمة تفاقمت بفعل الصدمات الخارجية مثل الحروب والعقوبات الاقتصادية، وتراجع أسعار النفط. ورغم مرور سنوات على سقوط نظام الرئيس صدام حسين، وتبني سياسات إصلاحية متتالية، إلا أن الاقتصاد العراقي ما زال يعاني من أزمة عميقة، يتمثل أبرز ملامحها في استمرار الاعتماد الكلي على النفط، وتفاشي الفساد والمحاصصة السياسية والعجز المالي، وتراكم الديون، وعدم وجود إستراتيجية وطنية لتطوير قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية كمصادر دخل بديلة عن النفط، فضلاً عن تراجع دور القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية.

ومنذ عام 2014، دخل العراق بأزمة اقتصادية حقيقية، بسبب تضافر إرهاب داعش وتراجع أسعار النفط عالمياً، وقد تكررت الأزمة الاقتصادية في الربع الأول من عام 2020؛ حيث هددت بانهايار النظام الاقتصادي للبلاد، واضطرت بموجبها حكومة رئيس الوزراء السابق، مصطفى الكاظمي، إلى الاقتراض أكثر من مرة، لسد النفقات التشغيلية بما فيها رواتب الموظفين.

في ظل تدهور الأوضاع المالية للعراق، تم تشكيل تحالف دولي في لندن، عام 2020، بهدف دعم الحكومة العراقية في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي طموح، يشمل تعويم العملة وإصلاح النظام الضريبي والجمركي، وذلك للحد من الفساد وتحقيق الاستقرار المالي. وأصدر التحالف حزمة توصيات بينها تعويم العملة العراقية، وإجراء إصلاحات جذرية في النظام الضريبي والجمركي، وبما يضيّق من قنوات الفساد المستشري في مؤسسات الدولة. وتم تشجيع الحكومة العراقية على إحياء أجندتها للإصلاح الاقتصادي، باستخدام عائدات النفط المتزايدة، للاستثمار في مستقبل العراق على المدى الطويل، وعلى وجه التحديد في مجال تحسين البنية التحتية وتوفير المياه والكهرباء والتنمية البشرية، والتحول إلى مصادر الطاقة البديلة. إلا أن الواضح أن تبني نظام المحاصصة الطائفية والعرقية لتقاسم السلطة، واستئثار الفساد المالي والإداري، وإسناد المناصب السيادية على أساس الولاء

الحزبي وليس الوطني، واستمرار المخططات الإقليمية الرامية لبقاء عجلة التخلف في الاقتصاد العراقي، ما زالت تحول دون اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تحقق إصلاحات فعلية في بنية الاقتصاد العراقي.

هدف البحث: يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد العراقي، وأهم التحديات السياسية والمعوقات القانونية والإدارية التي تواجه جهود الإصلاح الاقتصادي، التي قامت وتقوم بها الحكومات العراقية بعد عام 2003.

أهمية البحث: يهدف البحث إلى بيان أهمية الإصلاح الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، ومعالجة الهدر في الموارد العامة، وتعزيز النمو الاقتصادي بتقليل الاعتماد على النفط، فضلاً عن توفير بيئة استثمارية آمنة، لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، وبما يعزز فرص العمل للشباب وتقليل البطالة، إضافة إلى تطوير نظام إداري شفاف وقادر على مكافحة الفساد.

فرضية البحث: إن القضاء على التحديات السياسية وتقليل العقوبات القانونية والإدارية كفيل بتحقيق منهج متكامل للإصلاح الاقتصادي، يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويخلق نوعاً من الشفافية والتعامل الدولي الآمن مع قطاعات مهمة من الاقتصاد الوطني.

تقسيمات البحث: سيعالج البحث موضوع الإصلاح الاقتصادي وأبعاده وضروراته الواقعية، وأهم التحديات التي تواجهه وفي مقدمتها التحديات السياسية والمتمثلة بالانقسام السياسي وتأثيره على اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما سيناقش البحث المعوقات القانونية والمتمثلة بقدّم التشريعات الاقتصادية والحاجة لتحديثها، وبما يتوافق مع متطلبات العصر، فضلاً عن غياب التنفيذ الفعال للقوانين الاقتصادية القائمة، بسبب ضعف السلطة السياسية وانقسامها، إضافة إلى تراجع استقلالية القضاء والذي ترك تأثيره على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

وأخيراً يناقش البحث المعوقات الإدارية والمتمثلة بالبيروقراطية والفساد الإداري، ونقص الكفاءات الإدارية بسبب اعتماد شغل المناصب على المحاصصة الحزبية وهجرة الكفاءات الإدارية.

أولاً: الإصلاح الاقتصادي: المفهوم والأبعاد

يُعرّف الإصلاح الاقتصادي بأنه الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى مع تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد. ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في الحالة العراقية، نظراً لما يعانيه الاقتصاد العراقي من اختلالات مزمنة في ميزان المدفوعات واعتماد مفرط على الإيرادات النفطية. ويرتبط الإصلاح الاقتصادي بمعالجة اختلالات ومشكلات تحتاج إلى برنامج لتصحيحها، وعلى رأس هذه المشكلات اعتماد الناتج القومي على سلعة واحدة للتصدير، وارتفاع المديونية ومعدلات التضخم، واختلال الهياكل الإنتاجية وضعف الإنتاجية⁽¹⁾، وهي مظاهر تنطبق إلى حد كبير على واقع الاقتصاد العراقي خلال العقود الأخيرة، إضافة للمشكلات الاقتصادية المتمثلة بالبطالة وتباين مستوى الدخل بين السكان، وتباين مستويات التنمية الإقليمية، والمشكلات الاجتماعية كال فقر والعنصرية والهجرة والنزوح والتي تعد من أبرز التحديات التي تواجه صنّاع القرار في العراق. كما يمكن القول: إن الإصلاح الاقتصادي يُعنى بالبدء بعملية إصلاح شاملة تستهدف تحسين أسلوب تعبئة الموارد وتخصيصها، لغرض تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية والحاجة الاجتماعية على وجه أفضل من ذي قبل، من أجل تصحيح المسار الاقتصادي وتحقيق التوازنات الاقتصادية لغرض تحقيق النمو الاقتصادي⁽²⁾.

ويتمثل أهم الأهداف التي يسعى صنّاع القرار إلى تحقيقها من وراء البدء بعملية الإصلاح في تطوير القطاع الخاص، وتعزيز الإنتاجية، وتقليل البطالة، ومكافحة الفقر، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحديث البنية التحتية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوزيع عادل للثروة وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وخلق مناخات استثمارية آمنة ومناسبة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، وتحقيق العدالة في المستويات المعيشية بين المواطنين عبر دعم الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وفرض الضرائب على ذوي الدخل العالية⁽³⁾.

وتبرز هذه الأهداف بقوة ضمن الخطط الحكومية المتعاقبة في العراق، خاصة بعد عام 2003، في ظل الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس سليمة

ومستدامة. وأخيراً، فإن من أهم اشتراطات الإصلاح الاقتصادي تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي كونه يشكل جوهر الإصلاح الاقتصادي، وهو يهدف إلى إيجاد أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية، تحقق الاستقرار الاقتصادي وتسرع من وتيرة التنمية وتمكن الاقتصاد من التكيف مع الصدمات الخارجية والاندماج في السوق العالمية(4)، وهو ما يسعى إليه العراق من خلال التشريعات والإصلاحات الجارية في القطاع المصرفي وتحديث السياسات النقدية.

يعتمد نجاح الإصلاح الاقتصادي على مدى قدرة النظام السياسي على وضع رؤية واضحة للإصلاح، وكفاءة الكوادر الفنية المسؤولة عن تنفيذ الإصلاحات، وقبول المجتمع بشكل عام، وخاصة الشرائح الأكثر تأثراً بالإصلاحات، للتغيرات التي تشملها(5)؛ حيث في الغالب تقف الشرائح الاجتماعية المهمشة والفقيرة بوجه أي عملية إصلاح أو تحول اقتصادي تزيد من معاناتها الاقتصادية، وخصوصاً إذا ارتبطت سياسات الإصلاح بشروط قاسية تفرضها المؤسسات الدولية وفي مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليين(6). وهي تجربة مرّ بها العراق فعلياً خلال طلبه الدعم من هذه المؤسسات في مراحل مختلفة.

وقد بات من المعلوم أن نجاح أي سياسات إصلاحية لا بد أن يرتبط بسياسات التكيف الهيكلي للاقتصاد الوطني، والتي يفرضها البنك وصندوق النقد الدوليان، عبر الاستشارات الفنية أو القروض المالية التي يقدمها والتي يقابلها التزام الدول بتطبيق مجموعة من القضايا، في مقدمتها: تقليل الإنفاق في القطاع العام، وهيكلية المشاريع العامة المملوكة، بهدف سدّ العجز في الموازنة العامة، وإصلاح المؤسسات المالية وفقاً للمعايير الدولية، بهدف فسخ المجال أمام دخول الاستثمارات الأجنبية(7)، وهي سياسات طُبِّقت جزئياً في العراق مع ما صاحبها من تحديات اجتماعية وسياسية.

وعادة ما تسعى الحكومات من خلال عمليات الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها:

1. معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والناجمة عن عوامل داخلية مثل خفض العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتخفيض مستويات المديونية، والتضخم في الأسعار وارتفاع مشكلة البطالة(8).

2. معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والناجمة عن عوامل خارجية مثل تراكم الديون الخارجية وعدم القدرة على جدولتها وتذبذب أسعار صرف العملة الوطنية.
 3. خلق مناخ اقتصادي وسياسي مناسب للاستثمار الأجنبي عبر تقديم تسهيلات ضريبية ورفع معدلات الادخارات المحلية.
 4. تحسين أداء القطاع العام من خلال ترشيح هيكلته وتحديد توجهاته، وتصفية الشركات المملوكة، وفسح المجال للقطاع الخاص ليكون شريكاً أساسياً في التنمية.
 5. زيادة كفاءة النظام المصرفي والاستقرار المالي، عبر إدخال الحوكمة وزيادة ربطه بحركة المال والأسواق العالمية.
 6. القضاء على البطالة ومشكلة الفقر عبر تحسين دخول العوائل الفقيرة، من خلال شبكة الحماية الاجتماعية ودفعات الطوارئ، ورفع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي (9).
- ولابد لأي دولة تتقدم للمؤسسات الدولية بطلب الإصلاح والتكيف الهيكلي للاقتصاد، أن تتعهد بالالتزام بمجموعة من الشروط، أهمها (10):
1. تعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة وإزالة المعوقات القانونية والبيروقراطية.
 2. الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتشجيع المنافسة الحرة، وإلغاء الدعم الحكومي للأسعار، والعمل على تحقيق التوازن المالي.
 3. تنفيذ إصلاحات هيكلية في النظام الاقتصادي، بما في ذلك إلغاء الدعم الحكومي وتحقيق الاستدامة المالية.
 4. إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات، وتشجيع المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة.
 5. نقل ملكية الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.
 6. تبني سياسات تشجع على زيادة الصادرات وتنويع القاعدة التصديرية.

ثانيًا: الإصلاح الاقتصادي في العراق: الأسباب والضرورات

أنتج التغيير السياسي في العراق، عام 2003، واقعًا جديدًا على الاقتصاد العراقي، تمثل بالاتجاه نحو اقتصاد السوق الحرة، عقب عقود طويلة من التآرجح ما بين التخطيط الاقتصادي المركزي ورأسمالية الدولة، والانسحاب من بعض القطاعات الاقتصادية وفسح المجال أمام الاستثمار الخاص وشخصيات أو جهات سياسية معينة(11). وقد فرضت ظروف الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988، والحصار الاقتصادي الذي فرض إثر غزو الكويت، عام 1990، شكلاً مؤثراً من العزلة الاقتصادية عن التطورات الاقتصادية العالمية، تسبب في تبني أنماط اقتصادية رثّة وهجينة، لم تتمكن من انتشال المواطن العراقي من حالة الفقر والعوز التي عاناها طوال مرحلة الحصار الاقتصادي، ولم تتمكن من تطوير الاقتصاد العراقي ليسهم بشكل فاعل في التنمية الشاملة(12).

وبعد تغيير النظام السياسي، في أبريل/ نيسان 2003، باتت عملية تغيير نمط التفكير الاقتصادي، ضرورة أميركية ملحة تماشى مع الشعارات التي رفعها الاحتلال الأميركي حول أحقية الشعب العراقي في الحرية والديمقراطية بعد سنوات من الديكتاتورية والفقر والحرمان(13). وعليه، فرضت سلطات الاحتلال الأميركي، بعد عام 2003، نموذجاً اقتصادياً جديداً في العراق، يعتمد على مبادئ اقتصاد السوق الحرة عبر تحرير الأسواق، وتشجيع الاستثمار الخاص، وخصخصة الشركات الحكومية. كما تم إلغاء العديد من القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي؛ مما سمح بدخول الشركات متعددة الجنسيات إلى السوق العراقية(14).

وبهدف تثبيت المنهج الاقتصادي الجديد، انخرطت الحكومة العراقية، بعد عام 2003، في عقد سلسلة من الاتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين، في محاولة لإيجاد حلول جذرية للمشكلات الاقتصادية التي تمثلت بانخفاض إنتاج القطاعات الزراعية والصناعية، واستمرار الريعية الاقتصادية بالاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية، وتدهور الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والنقل، وارتفاع الأسعار، وتراجع مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أشار صندوق النقد الدولي في خطاب النوايا الموقع من الحكومة العراقية، بتاريخ 24 سبتمبر/ أيلول 2004، إلى أن: "الاقتصاد العراقي يعاني من آثار عقود من الصراعات،

وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي والسياسي، وغياب الاستثمار في القطاعات الاجتماعية الحيوية، إضافة إلى أكثر من عقد من العزلة الدولية... ورغم التحديات الأمنية المستمرة، فقد بدأنا بتنفيذ أجندة سياسية طموحة، تشمل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ مما سيسهم في تهيئة الانتقال نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً على السوق" (15). وقد دفعت أزمة الديون الخارجية، إلى جانب ترهل القطاع العام بسبب البطالة المقنّعة، الحكومة العراقية للدخول في مفاوضات مع مجموعة نادي باريس لإعادة هيكلة الديون. ونتيجة لهذه المفاوضات، وافقت 19 دولة من أعضاء نادي باريس، في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2004، على إلغاء 80٪ من ديون العراق المستحقة لها، والتي بلغت 38.9 مليار دولار (16)، على ثلاث مراحل:

- إلغاء فوري بنسبة 30٪ (حوالي 11.6 مليار دولار).
- إلغاء إضافي بنسبة 30٪ بعد توقيع العراق برنامجاً مع صندوق النقد الدولي.
- إلغاء نهائي بنسبة 20٪ بعد إكمال العراق تنفيذ البرنامج بنجاح لمدة ثلاث سنوات (17).

وبذلك، بقي 7.9 مليارات دولار فقط من أصل ديون نادي باريس، تُسدّد خلال فترة تصل إلى 23 عاماً، مع فترة سماح تبلغ ست سنوات (18). ويُذكر أن هذه الاتفاقية لا تشمل بقية الديون العراقية، والتي بلغ مجملها نحو 120-130 مليار دولار، منها مستحقات لدول خارج النادي مثل دول الخليج والصين (19).

في فبراير/ شباط 2018، وبعد عام على تحرير محافظات غرب وشمال العراق من قبضة تنظيم داعش، نظّمت الحكومة العراقية، بالتعاون مع البنك الدولي، مؤتمر المانحين في الكويت. كان الهدف من هذا المؤتمر هو حشد الدعم الدولي لإعادة إعمار المناطق التي دمرها تنظيم داعش، وتأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية، وتحفيز النمو الاقتصادي. وقد أعلنت الحكومة العراقية عن قائمة تضم 60 مشروعاً ضخماً تتطلب استثمارات تصل إلى 88 مليار دولار أميركي، تغطي قطاعات مثل الطاقة، والنقل، والإسكان، والمياه والصرف الصحي (20). كان من نتيجة ذلك أن وعد المانحون العراق بتقديم (30) مليار دولار أغلبها على شكل استثمارات وتسهيلات ائتمانية. وقد اشترط المانحون، بما في ذلك مؤسسات دولية

كصندوق النقد والبنك الدوليين والوكالات متعددة الأطراف، اتخاذ خطوات إضافية من قبل الحكومة العراقية لضمان تحسين بيئة الاستثمار ومنع استخدام الأموال في غير أهدافها أو تبديدها نتيجة الفساد أو ضعف الكفاءة. وركزت هذه الشروط على ضرورة تبني إجراءات مثل تعزيز الشفافية في المشتريات والمناقصات الحكومية، ورفع كفاءة الحوكمة المالية، وضمان آليات محاسبية فعّالة (21).

كما أكد المانحون أهمية زيادة مصادر الدخل البديلة لتمويل الخزينة العامة، وهي نقطة حرجية في العراق الذي يعتمد بشكل شبه حصري على العوائد النفطية. وشمل ذلك مقترحات لتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي، لاسيما المناطق ذات القيمة التراثية والطبيعية الكبيرة، وتشجيع تحويلات العائدين العراقيين من الخارج أو المغتربين وتحويل جزء منها إلى داخل العراق كمصدر للدخل والاستثمار، بالإضافة إلى فكرة إنشاء صندوق سيادي محلي، ليكون بديلاً داعماً لاستقرار الاقتصاد الوطني بعيداً عن تقلبات النفط (22). وكما كانت عليه الحال مع المشاريع الخدمية ومشاريع البنى التحتية التي مُوِّلت سابقاً من حكومة الولايات المتحدة أو الحكومة العراقية منذ عام 2003. فقد بقي تطبيق الإصلاحات في القطاع العام والقطاع المالي، بالإضافة إلى الحفاظ على مستوى مقبول من الاستقرار أمراً بعيد المنال نتيجة الانقسام السياسي واستفحال الفساد، ونقص الكفاءات، وعدم الاستقرار الأمني، وعدم وجود رؤية اقتصادية موحدة وواضحة تنقذ البلاد من واقعه المتراجع (23).

غياب الهوية الاقتصادية

لقد كان تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي بهدف الحصول على الدعم الفني اللازم للإصلاح الاقتصادي، ضمن أولويات الحكومات العراقية بعد عام 2003، بهدف تحقيق استقرار المؤسسات المالية والمصرفية وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات الدولية لإعداد خطط وبرامج للإصلاح الاقتصادي تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحديث، وفي مقدمتها تقليل الاعتماد على النفط مصدراً وحيداً للاقتصاد، وتقليص النفقات في الموازنة العامة، فضلاً عن تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتبسيط الإجراءات الإدارية ودعم القطاع الخاص الوطني كشريك أساسي في التنمية وبما يدفع إلى توفير فرص للعاطلين عن العمل وتقليل البطالة والفقر (24). ولكن في الحقيقة فإن

عمليات الإصلاح الاقتصادي في العراق كانت معقدة وصعبة، حسب وصف رئيس الوزراء العراقي الأسبق، حيدر العبادي (25)، فبالرغم من مرور أكثر من عقدين على التغيير في العراق، فإن شكل الاقتصاد العراقي لم يستقر حتى الآن على هوية واضحة ومستقلة، فالسمات الغالبة على هذا الاقتصاد لا تزال تمزج بين اشتراكية الماضي ورأسمالية الحاضر، في توليفة غريبة قد تستمر لعقود قادمة، بسبب وجود الكثير من المعوقات والتحديات المالية والسياسية والأمنية والإدارية والتشريعية، التي أخرت كثيراً عملية إصلاح الاقتصاد الوطني والنهوض به مرة أخرى (26)، فالأزمات السياسية والأمنية ما زالت تعصف بالبلاد، والعمليات الإرهابية التي جرت في العراق خلفت عشرات الآلاف من القتلى الأبرياء، ودمرت الأسواق وفجرت المحلات، وأوقفت النشاطات الاقتصادية والتجارية العامة والخاصة، مما حرم الملايين من الشباب الخريجين من فرص العمل فارتفعت نسبة الفقر في العراق إلى حدود مخيفة (27).

وقد زاد احتلال تنظيم داعش لثلاثي أراضي العراق وتهجير ما يزيد عن أربعة ملايين مواطن وحرقت مزارعهم وأملاكهم، وتفجير ونهب الأملاك العامة من بنوك ومصانع ومزارع، في زيادة مؤشرات التراجع الاقتصادي، وأسهم انتكاس أسعار النفط في الأسواق العالمية في تراجع إيرادات الخزينة العامة للدولة، كونها تعتمد بشكل أساس على النفط؛ مما اضطر الحكومة لتبني إجراءات تقشفية مؤثرة، منها: اتباع نظام الادخار الإجباري لنصف مرتبات الموظفين، وبدء السحب النقدي من احتياطات العملة الصعبة، وإلغاء الصرف على الكثير من المشاريع الصناعية والزراعية، وإيقاف شمول العوائل الفقيرة بشبكة الحماية الاجتماعية (28)، والاعتماد على سياسة الاقتراض من صندوق النقد الدولي؛ حيث أعلن وزير المالية، هوشيار زبياري، في 30 مارس/ آذار 2016، أن الصندوق وافق بعد مفاوضات جرت في العاصمة الأردنية، عمّان، على إقراض العراق 18 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات، بهدف دعم الميزانية العامة والبدء بمشاريع تنمية (29)، في حين أشار المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، مظهر صالح، إلى أن تلك القروض أعطيت وفق شروط محددة، أهمها: تقييد مصروفات الحكومة وتعديل بعض سياساتها الاقتصادية وفي مقدمتها وقف التعيينات في القطاع الحكومي لمدة خمس سنوات (30).

على الرغم من الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة العراقية، إلا أن الغضب الشعبي انفجر في مختلف المحافظات، ولاسيما في الجنوب حيث شهدت محافظات البصرة والناصرية احتجاجات واسعة. كان هذا الغضب مدفوعاً بالفساد المستشري، وتردي الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم وجود فرص متساوية. وقد طالبت الاحتجاجات بتغيير النظام السياسي أو تعديل مساره الديمقراطي، ومحاسبة الفاسدين، وتحسين الخدمات، وتوفير فرص العمل للشباب(31).

وإزاء ضعف الحكومات العراقية اللاحقة في معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية المستفحلة، كانت احتجاجات وتظاهرات أكتوبر/ تشرين الأول 2019، في بغداد، الأعنف من بين عمليات الاحتجاج التي مارسها الشعب العراقي ضد السياسات الحكومية، فقد راح ضحيتها ما يزيد عن 2000 قتيل، و28 ألف جريح، تلخصت مطالبهم في تحسين الواقع المعيشي للطبقات الفقيرة، وإصلاح الواقع الاقتصادي للبلاد، من خلال إعادة تشغيل المصانع المتوقفة واستيعاب عاطلين عن العمل، وتنشيط ودعم القطاع الزراعي، ووقف الفساد المالي المستشري في مؤسسات البلد ومحاسبة السياسيين الفاسدين، ووقف نزيف العملة المهربة إلى الخارج ، وتحسين الخدمات المصرفية(32).

لقد عجّلت هذه الاحتجاجات بعملية الإطاحة بحكومة عادل عبد المهدي، ولكنها لم تغير من الواقع السياسي والاقتصادي الهش، الذي ظل يعانيه العراق -ولا يزال- في ظل حكومة مصطفى الكاظمي، وخلفه، محمد شياع السوداني، فحتى لو كانت هناك جدية من بعض الحكومات العراقية في مكافحة الاختلالات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد العراقي، إلا أن العقبات الأساسية التي تواجه عملية التعافي والإصلاح للاقتصاد العراقي استمرت وفي مقدمتها، الفساد والاعتماد المفرط على النفط كسلعة أساسية في تمويل الموازنة العامة للدولة؛ مما يضع الاقتصاد العراقي في قلب التقلبات وعدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية(33). ولا شك أن كل هذه الاختلالات تُظهر مدى هشاشة النظام الديمقراطي الذي أقيم في العراق بعد عام 2003، وضعف مؤسساته وعدم قدرته على الانتقال بالبلاد إلى واقع اقتصادي ومعيشي أفضل مما كان سائداً قبل عام 2003.

والواضح أن هناك إجماعاً داخل النظام السياسي ما بعد 2003، على بقاء الواقع الاقتصادي القائم على الفساد والمحاصصة والزبائنية السياسية والريعية في الاقتصاد العراقي. ففي الاقتصاد الريعي تلعب الحكومة دوراً مهيمناً في تحديد السياسات الاقتصادية وتوزيع الثروة؛ مما يضعف القطاع الخاص ويعزز الفساد؛ إذ غالباً ما تكون الشركات بين القطاع الخاص والحكومة مشبوهة وتخدم مصالح فئة قليلة. بالإضافة إلى ذلك، يهيمن الاقتصاد غير الرسمي على الأنشطة الاقتصادية؛ مما يعقد عملية التخطيط الاقتصادي ويصعب محاربة الفساد. هذا الوضع يؤدي إلى توزيع غير عادل للدخل، واعتماد اقتصادي هش، وتقويض للمؤسسات الديمقراطية الناشئة (34).

ثالثاً: طبيعة المعوقات السياسية للإصلاح الاقتصادي

شكّل قيام نظام سياسي مستند على المحاصصة الطائفية والقومية، وما تمخض عنه من صراع سياسي وحزبي على السلطة، وانتشار للميليشيات ولل سلاح المنفلت، أساساً لتدهور الأداء الحكومي في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الاقتصادي؛ حيث أسهم هذا النظام في زيادة الاستقطاب السياسي وارتفاع مؤشرات الفساد المالي والضعف الإداري، وتقويض سياسات الإصلاح الاقتصادي؛ مما أعاق خطط التنمية الوطنية (35)، وعطل أي توجه حقيقي لمعالجة الخلل البنوي في الاقتصاد العراقي. ويمكن هنا أن نبرز أهم نقاط التأثير المباشر للمحاصصة السياسية على عملية إصلاح الاقتصاد العراقي:

1. ضعف الحوكمة ونفشي الفساد

لقد انفردت الأحزاب والكتل السياسية التي حكمت العراق بعد عام 2003، باستغلال نظام المحاصصة، لتوزيع المناصب والامتيازات بينها، بناءً على الانتماءات الطائفية أو القومية بدلاً من الخبرة والكفاءة والنزاهة، وقد دفع ذلك إلى استئراء المحسوبة والفساد وتخاذم واضح بين الأحزاب للتغطية على الفاسدين بغض النظر عن الانتماء الطائفي والقومي. وقد أدى الفساد وتراكم المظالم الشعبية وعدم الكفاءة وغياب أي وسيلة للانتصاف، إلى توفير بيئة خصبة لنمو الإرهاب في العراق وتفكيك التلاحم المجتمعي مع الدولة (36).

و(المحاصصة) هي الوصف الذي عُرفت به العملية السياسية في العراق بعد الغزو الأميركي وسقوط النظام السابق، عام 2003، وجاءت مفردة (المحاصصة) من توزيع (حصص) السلطة والنفوذ في مرافق الدولة بين المكونات المختلفة داخل المجتمع العراقي، على وفق آلية سياسية فرضتها سلطة الاحتلال الأميركية هي (التوافق)، وهي آلية سياسية معروفة للحكم، لكنها في حالة العراق، لم تطبق بطريقة مناسبة، وتعرض نظام المحاصصة بكامله الانتقادات الشديدة من داخل النظام السياسي ذاته ومن خارجه لسوء إدارته والاحتياال عليه. وقد تسببت (المحاصصة) بمشكلات جوهرية في بناء الدولة ووحدة المجتمع من بينها تسلم شخصيات فاسدة وغير مهنية مناصب عليا في الدولة العراقية، وهيمنة المحسوبية والفساد وتقاسم الموارد والنفوذ بين قوى السلطة، على حساب التنمية الاقتصادية الحقيقية؛ مما انعكس على تصاعد السمعة السيئة للوضع السياسي والإداري للعراق على المستوى العالمي.

وقد ذكرت الممثلة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جينين بلاسخت، في تقريرها إلى مجلس الأمن الدولي، في أغسطس/ آب 2022: (إن الطبقة السياسية والحاكمة في بغداد فشلت حتى الآن في وضع المصلحة الوطنية فوق أي شيء آخر... وإن المصالح الحزبية والخاصة تُبعد الموارد عن استثمارات مهمة في التنمية الوطنية)(37).

ولا ينكر المسؤولون العراقيون وجود فساد مستشر في مفاصل الدولة المختلفة وصل إلى المؤسسات الأمنية؛ فقد كشف رئيس الوزراء الأسبق، حيدر العبادي، في سبتمبر/ أيلول 2014، عن وجود نحو 50 ألف جندي وهمي في سجلات وزارة الدفاع العراقية يتلقون رواتبهم دون أن يكون لهم وجود على أرض الواقع، واعتبر أن "أخطر فساد ما هو موجود في المؤسسة الأمنية"(38). وفي أغسطس/ آب 2015، كشف عادل عبد المهدي، الذي كان يشغل حينها منصب وزير النفط، أن الموازنات العراقية منذ 2003 ولغاية 2015 بلغت 850 مليار دولار، وأن الفساد في العراق أهدر 450 مليار دولار، مضيفاً أن استغلال المناصب من جانب المسؤولين لمصالح خاصة كلف الدولة 25 مليار دولار(39).

ولا شك أن السبب الأول لانتشار الفساد إنما يكمن في غياب الحوكمة والرقابة على الأداء وضعف تطبيق القانون؛ الأمر الذي دفع إلى تراجع مستويات التنمية.

2. الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي

بعد الغزو الأميركي، عام 2003، تصاعدت أعمال الإرهاب التي نفذتها جماعات مسلحة مختلفة؛ مما أدى إلى تفجير مصانع وأسواق ومنشآت اقتصادية وقتل وإعاقة آلاف المواطنين، وفقدان مصادر أرزاقهم. هذه الظروف أجبرت أيضاً الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين على إيقاف نشاطاتهم الاقتصادية وأعمالهم التجارية والهجرة إلى إقليم كردستان أو خارج العراق، مثل مئات الآلاف أو الملايين من العراقيين، بحثاً عن ملاذات آمنة، وجري بالتالي تسريح آلاف العمال مما أسهم في زيادة نسب البطالة والفقر وخلق ضغطاً على سوق العمل وارتفاعاً في معدلات الجريمة والفقر والتسول(39).

أما من بقي من سكان المناطق المضطربة أمنياً، فقد اختاروا العزوف عن العمل خوفاً من القتل أو التهجير، وأرغمت الظروف المعيشية الصعبة، والإغراءات المالية، وضعف المصداقات الأيدلوجية، بعضاً من الشباب الفقراء على الانضمام للتنظيمات المسلحة بحثاً عن مصدر رزق مستدام(40). وإزاء الفراغ الذي خلفته هجرة الصناعيين والمستثمرين والرأسماليين، نمت في العراق طبقة اقتصادية طفيلية استغلت أوضاع العنف والفوضى، تعتاش على المكاسب السريعة والصفقات التجارية المشبوهة ومن أموال الفساد المالي الضخمة، وتشكلت غالبية هذه الطبقة من شخصيات غير معروفة في الوسط التجاري والمالي، ولكنها انخرطت في علاقات مشبوهة مع الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة بهدف الحصول على عقود في مجالات اقتصادية معينة تدرك مكاسب مالية وفيرة، دون أن تنتج عوائد تنمية(41). والمتفحص للواقع الاقتصادي والتجاري في العراق، يجد أن أكثر العقود والاستثمارات تتركز في مشاريع سريعة الربح، كالمطاعم والفنادق والبنوك الخاصة والمجمعات السكنية، والتي غالباً ما يكون للأحزاب والجماعات المسلحة دور مباشر في تنفيذها وإدارتها عبر مكاتبها الاقتصادية، وإذا نشب خلاف بين الأطراف، يُحسم في الغالب عبر المواجهات المسلحة. وقد أدى استمرار العنف والإرهاب والصراع على السلطة إلى أزمات سياسية لا يزال العراق يعاني آثارها حتى اليوم(42). كل ذلك أسهم في خلق بيئة غير مستقرة طارئة للاستثمار، وأضعفت قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي واتخاذ قرارات اقتصادية طويلة الأمد أو تنفيذ إصلاحات هيكلية مؤثرة في الاقتصاد العراقي.

3. ضعف الحماية التجارية

تسبب ضعف وربما غياب قوانين وإجراءات الحماية الاقتصادية، في تراجع الإنتاج الصناعي والزراعي المحلي، وانهيار المشاريع الخاصة المتوسطة، وخسارة المشاريع الحكومية الكبيرة، وغياب الاستثمار في هذه المجالات، والتركيز بدلاً من ذلك على ميادين الترفيه الاستهلاكي والخدمات.

وقد كان من بين مظاهر غياب الحماية، فتح الأسواق العراقية للمنتجات الأجنبية بكافة أصنافها، وفي المقدمة منها المنتجات الواردة من تركيا وإيران، دون الاهتمام في كثير من الأحيان بالتنوع. لقد كان استمرار واقع الفوضى الاقتصادية في العراق مفيداً للدول المصدرة من أجل استدامة تصدير منتجاتها إلى السوق العراقي المنهك(43).

وقد بلغت صادرات تركيا إلى العراق 13 مليار دولار أميركي، عام 2024، فيما قام العراق بتصدير ما يعادل نحو 1.83 مليار دولار أميركي إلى تركيا في نفس العام وفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية (COMTRADE)، وقد شملت واردات العراق من تركيا قائمة واسعة من المنتجات، لكن ما جاء على رأس قائمة الواردات، كان اللؤلؤ والأحجار الكريمة والعملات المعدنية، وبمبلغ يزيد عن مليار دولار(44). إن الخلل في الميزان التجاري بلغ أكثر من 11 مليار دولار لصالح تركيا، لكنه عدا ذلك اشتمل أيضاً على منتجات غذائية واستهلاكية لم يكن من المعقد إنتاجها داخل العراق.

أما التبادل التجاري بين العراق وإيران، فقد وسّعت إيران حضورها السياسي والاقتصادي في العراق منذ العام 2003 وأصبحت صادرات الطاقة ركيزة أساسية لهذا النفوذ. فمن صادرات غير نفطية متواضعة بلغت 145 مليون دولار عام 2005، تضخمت صادرات إيران السلعية إلى العراق إلى 11.9 مليار دولار عام 2024؛ ما يُمثل 20٪ من إجمالي صادراتها غير النفطية. ويستثني هذا الرقم صادرات الكهرباء والغاز الطبيعي إلى العراق العام الماضي، والتي بلغت حوالي 3 مليارات دولار. واقترب إجمالي صادرات إيران إلى العراق من 130 مليار دولار على مدى 20 عاماً -أي ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي للعراق وثلث الناتج المحلي الإجمالي لإيران لعام 2024. في غضون ذلك، ظلت الواردات الإيرانية من العراق

ضئيلة -بضع عشرات الملايين من الدولارات سنوياً قبل العقوبات الأميركية على إيران في عام -2018، ولم تصل إلا مؤخراً إلى حوالي 500 مليون دولار، وهو رقم لا يزال هامشياً مقارنة بصادرات طهران(45).

لقد تسبب هذا الخلل في الاستيراد وغياب الحماية وسوء المناخ الاستثماري المحلي والخارجي في ضرب النشاط الاقتصادي في العراق وتعطيله، لاسيما في القطاع الزراعي والصناعي. ومما لا شك فيه أن استمرار دخول البضائع الإيرانية أسهم في ضرب النشاط الاقتصادي في العراق وتعطيله، لاسيما في القطاع الزراعي والصناعي، وهو أمر خطير زاد من جيوش العاطلين عن العمل والمهجرين، ورفع من حالة الفقر بين آلاف الأسر المزارعة، وأبطأ من تقدم أي عملية إصلاح اقتصادي حقيقية(46).

4. غياب الرؤية الإستراتيجية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

الإصلاحات الاقتصادية تتطلب رؤية إستراتيجية موحدة وإرادة سياسية بعيدة عن الصراعات السياسية. وفي ظل نظام المحاصصة، يتم تسييس الكثير من القرارات الاقتصادية مما أخر تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مثل تحسين نظام الضرائب، وتطوير البنية التحتية، وإصلاح القطاع العام. لقد بقيت الرؤى السياسية للأحزاب في الغالب هي الحاكمة في إدارة الاقتصاد العراقي، على حساب التوجهات الاقتصادية التي تخدم مصالح الشعب العراقي بشكل عام. لقد أعلنت الدولة التخلي عن التخطيط المركزي وجعلت من التنافس الحر آلية لإدارة الاقتصاد، ولكن نجد على أرض الواقع أن الدولة لا تزال تمارس الدور الرئيس في إدارة الاقتصاد، دون شراكة حقيقية مع القطاع الخاص؛ مما يعني عدم وجود إصلاح اقتصادي حقيقي؛ إذ لا تزال الدولة تهيمن على إنتاج النفط بشكل كامل، ولا توجد رؤية إستراتيجية لاستثمار الطفرة النوعية في أسعار النفط لتنمية القطاعات الأخرى ولا حتى التفكير في استثمار الأموال الفائضة في صناديق سيادية تخدم الأجيال المقبلة(47). ويشير تقرير المرصد الاقتصادي للعراق لعام 2023، والذي حمل عنوان "الضغوط تعاود الظهور: التعافي في العراق على المحك"، إلى أنه ما لم يتم إجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد العراقي، فإن نموذج التنمية الذي يعتمد بشكل أساسي على النفط في

العراق، سيعاني معاناة شديدة؛ إذ إن غياب الرؤية الإستراتيجية لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن مداخل النفط، وتفعيل قطاع الزراعة والصناعة واستثمار حقول الغاز، وتفعيل نظام الضرائب، وتقليل فجوات الفقر عبر تخفيض مرتبات الدرجات العليا ودعم الطبقات الفقيرة، ومنع السياسيين والبرلمانيين من توظيف مناصبهم للحصول على امتيازات واستثمارات عقارية ومالية، كفيل بالحد من مخاطر الصدمات النفطية والضغط التضخمي والآثار المتزايدة لتغير المناخ وزيادة تقلب أسعار السلع الأولية؛ مما قد يفاقم الاتجاهات الحالية نحو الفقر، ويزيد من انعدام الأمن الغذائي (48).

5. العلاقات المتوترة مع إقليم كردستان

أدى التطبيق غير المتوازن للفيدرالية إلى توسيع الفجوة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان، الذي يدير قطاع النفط والمالية بشكل منفصل؛ مما أخلّ بوحدة الموارد والسياسات الاقتصادية. فقد رفض الإقليم لسنوات تسليم حصته من الصادرات النفطية لبغداد، مع الإصرار على الحصول على حصته من الموازنة الاتحادية. هذا التنازع المستمر خلق اختلالاً في التخطيط الاقتصادي ومنع تبني رؤية وطنية موحدة للإصلاح. كما أضعف الثقة بالمركز وأدى إلى تكرار الأزمات المالية ولاسيما أزمة تسليم عائدات البترول المصدر من حقول الإقليم، وأزمة تمويل رواتب موظفي الإقليم من قبل الحكومة الاتحادية (49).

6. تفشي الفساد في قطاع النفط والموارد

يعتمد العراق في إيراداته العامة بشكل كبير على صادرات النفط. إلا أن إصلاح قطاع النفط وتقليل الاعتماد عليه، بات يخضع لرؤية الأحزاب السياسية، سواء في توزيع المناصب داخل وزارة النفط وشركاتها النفطية العاملة، أو بتحريك ميليشيات مسلحة للهيمنة على بعض الحقول النفطية في بعض المناطق غير المستقرة أمنياً، والسيطرة على حركة التصدير (50). وقد باتت السيطرة على الموارد النفطية والغازية وإدارتها أحد أوجه التنافس والصراع المعقدة بين الأحزاب السياسية والميليشيات في العراق، وإحدى أهم أدوات الإثراء والفساد في هذا القطاع؛ مما يحرم العراق من الاستفادة القصوى من ثرواته الطبيعية ويؤدي إلى هدر الموارد، ويمنع أي إصلاح حقيقي لهذا القطاع الحيوي (51).

7. عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية

مما لا شك فيه أن المحاصصة السياسية تؤدي إلى انقسام في السياسات الاقتصادية؛ حيث إن كل حزب أو مجموعة تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة. هذا التشتت في السياسات يؤثر سلباً في القدرة على تنسيق الجهود بين الوزارات المختلفة؛ مما يؤدي إلى تضارب السياسات وضعف الأداء الاقتصادي العام، وضعف تنفيذ المشاريع التنموية الإستراتيجية، خصوصاً في مجالات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. والمشهد العراقي مليء بالشواهد على تضارب السياسات الاقتصادية وتعارضها، فعلى سبيل المثال، لا تزال عملية حوكمة القطاع المصرفي، وتحديث الخدمات المصرفية، والقيام بالوساطة المالية، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية، تواجه عقبات متعددة ولا تستطيع الحكومة السيطرة عليها، كون عملية الحوكمة ستعيق عمليات غسيل الأموال وتهريب العملة التي تمارسها بعض الجهات السياسية المتنفذة عبر بوابة بيع العملة، كما أن أصول بعض المصارف متحصلة بالأساس من الفساد المالي والإداري (52). وهذا ما انعكس في ضعف النشاط المصرفي وتراجع دور المصارف في التنمية الاقتصادية.

8. ضعف الدعم للقطاع الخاص

في ظل هيمنة الدولة على قطاعات كثيرة من الاقتصاد، يعاني القطاع الخاص في العراق من عزلة وتهميش، ففي ظل الوضع الأمني المتدهور والتنازع السياسي بين الأحزاب، وقلة الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، وانتشار البيروقراطية، فإن قدرة القطاع الخاص على أن يكون شريكاً فاعلاً في التنمية تبقى محدودة، كما أن تدهور البنية التحتية، وعمليات تهريب رؤوس الأموال، وضعف الدعم الحكومي لبيئة اقتصادية تنافسية، واستئثار الأحزاب والجماعات المسلحة بالعقود والمشاريع، يزيد من عزلة القطاع الخاص الوطني، ويفسح المجال لصعود طبقة اقتصادية رثة وطفيلية تهيمن على القطاع الخاص لمصالح شخصية وفتوية، ودون هوية تنموية وطنية (53). ويعاني القطاع الصناعي الذي يضم أكثر من 50 ألف وحدة مصنعية وفي صفوفه قرابة 750 ألف عامل صناعي، من التعطيل شبه الكامل؛ حيث يعمل بأقل من 10 في المئة من نشاطاته وطاقاته التصميمية، يقابله قطاع عام صناعي هو الآخر عاطل بنسبة 80 في المئة ويضم أكثر من نصف مليون عامل؛ مما يبيّن

حجم التهميش الذي يعانيه القطاعان، الخاص والعام، على حد سواء في التنمية وحل مشكلات البطالة والفقر في العراق(54).

9. توزيع غير عادل للثروات

لقد فرض نظام المحاصصة الحزبية والقومية، رؤيته على واقع الاقتصاد العراقي؛ إذ تمخض عنه توزيع غير عادل للثروات والموارد، فتم تفضيل بعض المناطق على حساب أخرى. فعلى سبيل المثال، استأثرت بعض المحافظات بمشاريع إستراتيجية في قطاع التعليم والصحة والبنى التحتية، في حين بقيت مناطق ومحافظات أخرى مهمشة لاعتبارات سياسية وحزبية؛ مما خلق فجوات تنمية واضحة، وأسهم في بروز بؤر للفقر والبطالة تجاوزت الحدود المعقولة. وقد دفع ذلك إلى حالة متصاعدة من الاحتقان الاجتماعي وأسهم في تباطؤ عملية التنمية الإقليمية المتساوية(55).

رابعاً: المعوقات القانونية والإدارية للإصلاح الاقتصادي

1- المعوقات القانونية

يواجه الإصلاح الاقتصادي في العراق العديد من المعوقات القانونية التي تعيق تحقيق أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي. ومن أبرز تلك المعوقات:

أ- ضعف الإطار القانوني والتشريعي: فالعراق يعاني من عدم استقرار في نظامه التشريعي بسبب التغيرات السياسية المتتالية؛ مما جعل إصدار وتنفيذ القوانين الاقتصادية والمالية أمراً معقداً. وإصدار قوانين جديدة بات يخضع لمساومات سياسية وضغوط حزبية، وهناك نقص في وجود قوانين جديدة تنظم الاقتصاد، مثل قوانين تخص الشركات، والضرائب، والاستثمار.

ب- القيود على الاستثمار الأجنبي: رغم صدور قانون الاستثمار في العراق رقم 13 لسنة 2006، وغيره من القوانين المساندة، لجذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن تلك الاستثمارات لا تزال بطيئة ومحصورة في قطاع النفط والغاز والكهرباء. وما زال هناك الكثير من العقبات القانونية التي تحكم دخول المستثمرين الأجانب إلى العراق، كما أن القوانين يشوبها التعقيد وهي تكرر البيروقراطية ولا تقدم حوافز حقيقية للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى أن القوانين تفتقر لآليات خاصة بعمل المصارف الأجنبية؛ مما يحد من تدفق الاستثمارات(56).

ت - التضخم في القوانين الضريبية: يعاني العراق من ضعف كفاءة السلطة التشريعية في سنّ قوانين واضحة ومتوازنة للضرائب وبعيدة عن المغالاة، وقد فشلت في ضمان حقوق المكلفين وحقوق الدولة، وتعاني السلطة القضائية من بطء عمليات البتّ والتقاضى في المنازعات المتعلقة بالضرائب، كما أن الإدارة الضريبية في العراق تعاني من ضعف تأهيل الموظفين وضعف جدارتهم بسبب نقص عمليات التدريب اللازمة، كما أن عددًا كبيرًا من القوانين والأنظمة الضريبية متداخلة مما يعقد عملية فرض الضرائب ويخلق فرصًا للتهرب الضريبي (57). ولهذا يلاحظ فشل النظام الضريبي في العراق في تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وهو ما يعيق الإصلاحات الاقتصادية.

ث - التحديات القضائية: ضعف الجهاز القضائي والبيروقراطية في المحاكم العراقية يؤثر سلبًا على تنفيذ العقود وحل النزاعات الاقتصادية. ومن غير الممكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام إذا كانت بيئة الأعمال غير مستقرة من الناحية القانونية، كما أن بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي تواجه عقبات قانونية أهمها أن الشروط الواردة في قانون الاستثمار المعدل ما زالت مجحفة بحق المستثمرين الأجانب، ولا سيما فيما يتعلق بحق تملك المشروع الاستثماري (58).

ج - التشريعات المالية والمصرفية: القوانين المصرفية والمالية في العراق تحتاج إلى تحديث لتتماشى مع المعايير الدولية، ولا سيما في مجال الحوكمة والتي تضمن وجود سلطة رقابية فعالة على جميع أعمال المصارف الحكومية والخاصة، وتقييم عمل المصارف والشركات المالية وتوجيهها إلى المخاطر المحتملة، وتصحيح حالات القصور في الوقت المناسب، وهذا الأمر ما زال ضعيفًا في العراق الأمر الذي مكن الكثير من المصارف الأهلية من الإفلات من الرقابة، والعمل بالسوق السوداء والتي تتضمن تهريب العملة وغسيل الأموال والدخول في أعمال مشبوهة تضر بالاقتصاد الوطني، دون اعتبار للقوانين والتشريعات الوطنية. ولا شك أن تلك الإجراءات غير القانونية تعيق تقدم القطاع الخاص ويزيد من الهيمنة الحكومية على الاقتصاد (59).

2- المعوقات الإدارية

يعاني العراق من تحديات إدارية كبيرة تؤثر بشكل مباشر في قدرة الدولة على تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ولعل أبرز المعوقات الإدارية التي تعرقل الإصلاحات الاقتصادية في العراق تتمثل في التالي:

أ- الفساد الإداري: وهو يعد أحد أكبر العوامل التي تعيق الإصلاحات الاقتصادية في العراق. فهو يؤدي إلى هدر الموارد المالية داخل المؤسسات الحكومية، ويعيق تنفيذ المشاريع الاقتصادية ويُضعف فعالية السياسات الاقتصادية. كما أنه يعزز من المحسوبية ويعرقل العدالة في توزيع الفرص والموارد. ووفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2024، فإن العراق جاء في المرتبة 140 في مؤشرات الشفافية من مجموع 180 دولة. وتعد هذه المرتبة الأفضل نسبياً خلال العقدين الماضيين؛ حيث كان العراق يحل في مراتب متأخرة في المقاييس الدولية للشفافية والنزاهة، وهو ما يؤثر إلى تحسن في نتائج جهود محاربة الفساد، لكنها تظل غير كافية وتؤكد أن هذه الجهود ما زالت تشكل تحدياً كبيراً (60).

ب- البيروقراطية والروتين الإداري: تُعد البيروقراطية من أهم الأسباب التي تحد من قدرة القطاع العام على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة؛ إذ غالباً ما يتسم الجهاز الإداري بالجمود وانغلاق العاملين وهبوط مستوى الإنجاز، فضلاً عن تعدد وتداخل الصلاحيات، كما أن عملية الحصول على التصاريح والموافقات أو تراخيص الاستثمار تتسم بالبطء الشديد بسبب الإجراءات الروتينية المعقدة. وهو ما يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع التنموية ويزيد من التكاليف (61).

ت. ضعف القدرات الإدارية والكوادر المؤهلة: امتاز العراق بوجود جهاز إداري كفاء وفعال، كون أغلب الذين تسلموا المسؤوليات الإدارية هم من حملة الشهادات العليا وممن تدربوا على الإدارة والمهارات القيادية، ولكن سياسات الإبعاد والاجتثاث التي مورست بعد عام 2003 ضد الكوادر الإدارية أسهمت في تقاعد وهروب آلاف الشخصيات خارج العراق، مما أثر في مستوى الإدارة. وقد أسهم نظام المحاصصة السياسية في وضع شخصيات غير مؤهلة أو وغير مدربة في مواقع القيادة الإدارية العليا والوسيلة فضلاً عن المواقع الأخرى، فضلاً عن أنهم دون خبرات أساسية في مجال تخصصهم، أو في مجالات التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع، أو

تطبيق تقنيات الحوكمة الجيدة؛ ما أثر على قدرة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بشكل فعال(62).

ث. ارتباط الإدارة بالانتماءات السياسية: فرض نظام (المحاصصة) وضع المواقع الإدارية ومناصبها العليا والوسطى رهينة للتوزيع على أساس الانتماء الحزبي أو الطائفي؛ حيث يرشح الزعماء الحزبيون الممثلون للمكونات الطائفية المختلفة في مستهل عمل كل حكومة مرشحهم للمناصب الوزارية والإدارية العليا، ويكون ذلك مرهوناً بولاء المرشح للجهة أو الشخص الذي قام بترشيحه في المقام الأول وليس للدولة.

لقد تسبب ذلك في أن يكون معظم الموظفين في القطاع العام سبباً مباشراً في شيعوع ظاهرة الفساد، وتسبب بخلل واسع في كفاءة المخرجات الإدارية وسرعة الإنجاز والتميز، وغياب العمل الجماعي، وهو ما أثر في ضعف المستوى العام للإدارة وقدرتها على اتخاذ القرارات المستقلة، وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة(63).

ج. تدني مستوى الشفافية والمساءلة: أسهم نظام المحاصصة في العراق، في ضعف المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة، ولعب خضوع المؤسسات القضائية للمحاصصة، دوراً في تمادي السياسيين والإداريين في إساءة استخدام الأموال العامة، وهدر ملايين الدولارات في مشاريع وهمية، ولاسيما في المحافظات؛ حيث أسهم ضعف الرقابة في تمادي مجالس المحافظات في استغلال المال العام لمصالح شخصية وحزبية؛ وهو ما قوض أي عملية إصلاح للقطاع الاقتصادي(64).

ح. التوزيع غير العادل للموارد: غالباً ما تعاني بعض المناطق في العراق من نقص الموارد بسبب سوء إدارة وتوزيع الميزانيات، خاصة في المناطق التي تعرضت للصراعات أو النزاعات. وقد زاد التوزيع غير العادل للموازنات بين المحافظات والأقاليم من تفشي ظاهرة الفقر، وخلق فجوات اقتصادية ضخمة بين المحافظات، وعرض آلاف الشباب لمخاطر البطالة واحتمالات الانضمام للجماعات الإرهابية أو الهجرة خارج العراق أو العمل في أعمال متدنية. إن فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق تنمية متوازنة وتوزيع عادل للثروة بين المحافظات، أدى إلى عدم قدرة بعض المناطق على تنفيذ مشاريع تنموية، وأثر على نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام(65).

خ. النقص في الحوكمة المحلية: ضعف الحوكمة المحلية في المحافظات العراقية أعاق القدرة على تنفيذ المشاريع التنموية بشكل فعال؛ إذ إن بعض المحافظات تفتقر إلى القدرة على إدارة المشاريع الكبيرة بسبب ضعف جهازها الإداري أو ضعف التعاون مع الحكومة المركزية. وبالتالي، لا يمكن التعويل على المحافظات والأقاليم في أي توجه حقيقي للإصلاح الاقتصادي(66).

خاتمة

تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق تحديات ومعوقات متعددة بعضها يعود إلى جوانب سياسية، وبعضها الآخر يستند إلى عقبات قانونية وإدارية معقدة. فعلى المستوى السياسي، تؤثر الانقسامات الطائفية والسياسية والتنافس على السلطة بشكل كبير على الاستقرار السياسي؛ مما أعاق اتخاذ القرارات الاقتصادية الجريئة والمستدامة. في حين تعلقت المعوقات القانونية بضعف التشريعات الاقتصادية وقوانين الاستثمار، بالإضافة إلى صعوبة تطبيق القوانين بشكل عادل وفعال. أما على المستوى الإداري، فإن الفساد المستشري والبيروقراطية الثقيلة وضعف الكوادر المدربة تمثل تحديات رئيسية في تحسين الأداء الحكومي وتنفيذ المشاريع التنموية. للتمكن من التغلب على هذه المعوقات، يحتاج العراق إلى إصلاحات شاملة على كافة الأصعدة، تتضمن إصلاح النظام السياسي، وتعزيز سيادة القانون والهوية الوطنية، وتطوير العمل التشريعي، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وحوكمة الأداء الإداري للمؤسسات الحكومية، فضلاً عن تبني إستراتيجية وطنية قوية تركز على التنسيق الفعال بين السلطات وتجاوز الانقسامات السياسية وهي خطوات ضرورية لضمان قدرة العراق على بناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه، تقدم الدراسة مجموعة مقترحات وحلول للتغلب على المعوقات التي تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق. فعلى الصعيد السياسي، لابد من الخروج من نفق المحاصصة السياسية بين الأحزاب والتي انعكست بآثارها على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسببت بانتشار ظواهر الفساد المالي والإداري وغياب الرؤية أو الإرادة السياسية الحقيقية للإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى

الحد من تأثير الولاءات السياسية والطائفية على تعيينات المناصب الإدارية، وتشجيع المنافسة على أساس الكفاءة وليس على أساس الولاء الحزبي. أما على المستوى الإداري، فلا بد من البدء بتنفيذ القوانين الخاصة بمكافحة وتطوير أنظمة الشفافية والمراقبة الداخلية، وتبسيط الإجراءات الإدارية الحكومية من خلال الرقمنة وتدريب الكوادر البشرية على الأساليب الحديثة في الإدارة العامة والحوكمة الرشيدة. أما على صعيد التغلب على المعوقات القانونية فلا بد من العمل على تحديث القوانين الاقتصادية بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية، وإصلاح النظام القضائي والإداري وتأهيله لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام، إضافة إلى تطوير التشريعات لتكون أكثر وضوحاً وتقديم حوافز أفضل للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى تطوير النظام الضريبي وتطبيقه بفعالية لضمان العدالة الاقتصادية، وتطوير قوانين العمل بحيث تصبح أكثر مرونة وتواكب التطورات الاقتصادية مع الحفاظ على حقوق العمال.

إن المقترحات المقدمة في هذه الخاتمة تظهر إدراكاً شاملاً لطبيعة التشابك البنوي بين السياسة والاقتصاد والإدارة في الحالة العراقية. فعلى الصعيد السياسي، تمثل الدعوة إلى إنهاء نظام المحاصصة الطائفية والحزبية مقاربة جوهرية نحو تأسيس بيئة سياسية مستقرة وفعالة، وهي شرط بنوي لأي إصلاح اقتصادي طويل الأمد؛ إذ ثبت أن استمرار المحاصصة يؤدي إلى تقييد مؤسسات الدولة، وتفرغ مواقع صنع القرار من الكفاءات الفنية؛ ما يُعمّق من أزمة الفساد ويقوّض فرص النمو.

أما على المستوى الإداري، فإن التركيز على تفعيل الشفافية والرقمنة يعكس فهماً لدور المؤسسات في تعزيز كفاءة الإنفاق العام وتسهيل بيئة الأعمال. فالرقمنة، إلى جانب تطوير رأس المال البشري، يمثلان بعض الأدوات الحديثة لمكافحة البيروقراطية والفساد الإداري، كما يسهمان في بناء جهاز إداري قادر على تلبية متطلبات الاقتصاد المعاصر.

وفي الجانب القانوني، فإن التوصيات المتعلقة بتحديث القوانين الاقتصادية وتطوير النظام القضائي والضريبي تُعد استجابة مباشرة لحاجة العراق إلى بيئة قانونية واضحة وآمنة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي. كما أن التأكيد على مرونة قوانين العمل وتحديثها يتكامل مع هدف خلق سوق عمل ديناميكي ومنتج، وهو ما يُعد ضرورة لتحقيق العدالة الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة.

وفي جانب الإصلاح المالي نجد أن هناك خللاً بيناً في إدارة الموارد المالية العامة أسهم في تفاقم العجز الاقتصادي والاعتماد المفرط على الريع النفطي. وفي هذا السياق، تقترح الدراسة مجموعة من الإجراءات المحورية، تتمثل في إعادة هيكلة النظام الضريبي بما يحقق التوازن بين تعظيم الحصيلة المالية للدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التنمية الاقتصادية. ويتطلب ذلك إجراءات متنوعة في مقدمتها توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين أدوات التحصيل، ومعالجة التهرب الضريبي، دون تحميل الطبقات الفقيرة أعباء إضافية. فضلاً عن إلغاء أو تقليص النفقات العامة غير المنتجة اقتصادياً والتي تشكل عبئاً على الموازنة العامة، وتفتح باباً للهدر والفساد المالي ولاسيما تلك التي تُخصص لمؤسسات أو جهات ذات طابع ديني أو عسكري غير خاضعة للرقابة المالية الصارمة، مثل اعتمادات الوقفين السني والشيوعي، وبعض بنود موازنات هيئة الحشد الشعبي، وتحسين شبكة الحماية الاجتماعية بحيث تشمل الطبقات الفقيرة والهشة حصراً، وإزالة ملايين المتجاوزين على الشبكة.

ولعل من المهم في موضوع الإصلاح المالي، توجيه الاقتراض الداخلي والخارجي نحو القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة، بدلاً من استخدام القروض لتمويل العجز الجاري في الموازنة العامة. ذلك أن الاستخدام التنموي للقروض يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الدخل وفرص العمل، في حين أن القروض الاستهلاكية تزيد من عبء الدين العام دون مردود اقتصادي فعلي.

إن القيمة المضافة في هذه المقترحات تكمن في كونها لا تقتصر على معالجة أعراض الأزمة، بل تتناول أسبابها الجذرية، وتقدم رؤية للإصلاح تتجاوز الحلول التقنية إلى إعادة هيكلة المنظومة السياسية والإدارية والقانونية بما يضمن انطلاقاً تنموياً حقيقياً ومستداماً.

وأخيراً، فإن الخروج من الأزمة الاقتصادية العراقية يتطلب إرادة سياسية قوية، وإصلاحات هيكلية جذرية، وتعاوناً دولياً؛ إذ يجب على الحكومة العراقية أن تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، وأن تعمل على بناء اقتصاد متنوع وقوي، قادر على الصمود أمام الصدمات الداخلية والخارجية.

المراجع

- (1) حيدر عليوي الساعدي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 33، جامعة الكوفة، 2015، ص 70.
- (2) خالد روكان عواد، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003: التجربة والتحديات، مجلة الجامعة للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 1، جامعة دهوك، 2015، ص 60.
- (3) متدى عثمان علي، المشاكل والتحديات الاقتصادية التي يعاني منها العراق واعتماد الحل الاستثماري كنموذج للمعالجة، مركز حمورابي، بغداد، 2024، ص 3.
- (4) سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ديسمبر/ كانون الأول 2011.
- (5) خالد روكان عواد، مصدر سبق ذكره، ص 60.
- (6) بسنت عبد الحميد، سياسات صندوق النقد الدولي في الدول المأزومة: إنقاذ أم إغراق؟، موقع مركز الحبتور للأبحاث، 10 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول 2 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/ucfWB>
- (7) المصدر نفسه.
- (8) وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، 2022، ص 1.
- (9) ستار جبار عمران، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 42، العدد 120، بغداد، 2019، ص 487.
- (10) منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، 1998، ص 73.
- (11) شذى خليل، هوية النظام الاقتصادي العراقي وسعر صرف الدينار، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، عمان، في 1 فبراير/ شباط 2023، (تاريخ الدخول 2 يونيو/ حزيران 2025)، <https://rawabetcenter.com/archives/157180>

(12) مهند حميد مهدي، آفاق الإصلاح الاقتصادي في العراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات، بغداد 2022، ص 4.

(13) سؤدد فؤاد الألوسي، الغزو الأميركي للعراق: حقائق وأرقام، دار المعتر، بلا مكان نشر، 2012، ص 225.

(14) كريم سالم حسين، الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003: رؤية مستقبلية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات، بغداد 2018، ص 9.

(15) International Monetary Fund – Letter of Intent by the Iraqi Authorities, September 24, 2004. (viewed: 10-8-2025): <https://www.imf.org/External/NP/LOI/2004/irq/01/index.htm>

(16) Paris Club Official Statement on Iraq, 21 November 2004 (viewed: 10-8-2025): <https://clubdeparis.org/en/communications/press-release/iraq-21-november-2004-3697>

(17) White House Archive on Iraq Debt Relief, Dec 2024, (viewed: 10-8-2025): <https://tinyurl.com/9m26ww6s>

(18) IMF Staff Report on Iraq, 2005, (viewed: 10-8-2025): <https://tinyurl.com/ur2k6y2e>

(19) UK Parliament Statement on Iraq Debt Relief, 17 Oct 2006, (viewed: 10-8-2025): <https://hansard.parliament.uk/Commons/2006-10-17/debates/06101762000017/Iraq>

(20) مؤتمر الكويت... 88 مليار دولار تكلفة إعادة إعمار العراق، صحيفة الشرق الأوسط، في 12 فبراير/شباط 2018، (تاريخ الدخول: 4 يونيو/حزيران 2025)، <https://shorturl.at/> JHsz8

(21) Donors pledge \$30bn for Iraq's post-ISIL reconstruction, 14 Feb 2018, (viewed: 10-8-2025): <https://www.aljazeera.com/economy/2018/2/14/donors-pledge-30bn-for-iraqs-post-isil-reconstruction>

(22) UN envoy: Iraq's new leaders must keep fighting corruption, February 3, 2023. (viewed: 10-8-2025): <https://english.aawsat.com/home/article/4135366/un-envoy-iraq%E2%80%99s-new-leaders-must-keep-fighting-corruption>

(23) HARITH HASAN, Beyond Security: Stabilization, Governance, and Socioeconomic Challenges in Iraq, Atlantic Council, Issue Brief, July 2018 (Viewed: 6/7/2025): https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2018/07/Beyond_Security-_Stabilization_Governance_and_Economic_Challenges.pdf

(24) Ibid.

(25) العبادي: الإصلاح الاقتصادي أصعب الإصلاحات وإيراداتنا وصلت إلى نصف ما نحتاجه، موقع الاقتصاد نيوز، بغداد، 15 مايو/ أيار 2016، (تاريخ الدخول: 7 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/4xKYC>

(26) زياد الهاشمي، الاقتصاد العراقي.. رحلة التعافي في زمن التحديات، الجزيرة نت، 27 مايو/ أيار 2024، (تاريخ الدخول: 7 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/WK5y8>

(27) مايكل نايتس، خفايا السيئات، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 8 سبتمبر/ أيلول 2015، (تاريخ الدخول: 7 يونيو/ حزيران 2025)، <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/khfaya-alsyyat>

(28) بدء تطبيق إجراءات تقشفية في العراق لمواجهة عجز كبير في الميزانية، القدس العربي، 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 7 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/avp5Y>

(29) وزير المالية في عمان لاستكمال مباحثات العراق مع صندوق النقد الدولي، السومرية، 9 سبتمبر/ أيلول 2016، (تاريخ الدخول: 10 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/YpIPB>

(30) العبادي: الإصلاح الاقتصادي أصعب الإصلاحات وإيراداتنا وصلت إلى نصف ما نحتاجه، مصدر سبق ذكره.

(31) سيف حيدر الحسيني، الحراك الاحتجاجي في العراق: حلم الديمقراطية من النكوص إلى الانبعاث، مركز الرافدين للحوار، النجف 2023، ص 99.

(32) دهام محمد العزاوي، الحراك الشعبي والأوليغارشية المستبدة، مركز الرافدين للحوار، النجف 2022، ص 23.

(33) يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الساقبي، لندن، 2012، ص 126.

(34) HARITH HASAN, Op.Cit.

(35) رهاد علاء الدين، دولة تتهاوى: فشل أمن العراق ونظامه السياسي، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 2 يونيو/حزيران 2021، (تاريخ الدخول: 10 يونيو/حزيران 2025)، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/dwlt-tthawy-fshl-amn-alraq-wnzamh-alsyasy>

(36) مهند العزاوي، متلازمة الطائفية والفساد في العراق، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 7 مارس/آذار 2018، (تاريخ الدخول: 10 يونيو/حزيران 2025)، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mtlazmt-altayfyt-walfsad-fy-alraq>

(37) الفساد يستنزف العراق.. ما حجمه وما دور الحكومة في محاربته؟ موقع الجزيرة نت، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 10 يونيو/حزيران 2025)، <https://shorturl.at/YfjAV>

(38) العبادي: 50 ألف مجند وهمي بالجيش العراقي، الجزيرة نت، 1 ديسمبر/كانون الأول 2014، (تاريخ الدخول: 10 يونيو/حزيران 2025)، <https://rb.gy/woijbf>

(39) Asmara Yaseen, Effects of Terrorism on Labor Mark: A Case Study of Iraq, Topics in Middle Eastern and African Economies proceedings of Middle East Economic Association, Vol. 21, Issue No. 1, May 2019, p.132.

(40) دهام محمد العزاوي، الإرهاب وهجرة الأقليات الدينية من العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، المجلد 7، 2023، ص 225.

(41) Asmara Yaseen, Op.Cit., p.102.

(42) دنيا جواد، الإرهاب في العراق: دراسة في الأسباب الحقيقية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2011، ص 29.

(43) محمود الشمري، ما هي أضرار العراق من أزمة المياه مع إيران؟ إيران واير، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 10 يونيو/حزيران 2025)، <https://iranwire.com/ar/reports/100250>

(44) Trading Economics, Turkey Exports to Iraq, (Viewed 21/8/2025): <https://tradingeconomics.com/turkey/exports/iraq>. See Also: Trading Economics, Turkey Imports from Iraq, (Viewed 21/8/2025): <https://tradingeconomics.com/turkey/imports/iraq>

(45) Dalga Khatinoglu, The Strategic Implications of Iran's Shrinking Economic Leverage in Iraq, Middle East Forum Observer, May 7, 2025, (Viewed 21/8/2025): <https://tinyurl.com/c4drvkdw>

(46) دينا كمال مراد، النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال الأميركي لها، المجلة العلمية، العدد 69، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2020، ص 82.

(47) عصام حاكم، الإصلاح الاقتصادي في العراق الاختلالات، الأسباب، الحلول، ندوة علمية أقامها مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، مدينة كربلاء، 12 يناير/ كانون الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 10 يونيو/ حزيران 2025)، <https://fcds.com/economical/1328>

(48) في غياب الإصلاحات، مكاسب الطفرة النفطية في العراق معرضة للتراجع، مجموعة البنك الدولي، 31 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/ حزيران 2025)، <https://www.without-reforms-iraq-/31/07/albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023-s-oil-boom-could-turn-to-bust>

(49) إقليم كردستان العراق يفشل في الاستقلال الاقتصادي، مقال منشور في موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 18 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/ حزيران 2025)، <https://rawabetcenter.com/archives/160379>

(50) "الإقليم المدلل" يواصل سرقة نفط العراق.. مليشيا ثابت تفضح خطة بارزاني، المعلومة، 23 مارس/ آذار 2024، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/fd0JN>

(51) ديار ي صالح، مصطفى حسن، صراع حقول النفط والغاز في المناطق المتنازع عليها في العراق، مركز الإمارات للسياسات، 15 يوليو/ تموز 2022، (تاريخ الدخول: 12 يونيو/ حزيران 2025)، <https://tinyurl.com/bvmnhhu>

(52) عزوف مجتمعي وعدم مواكبة للتطورات.. القطاع المصرفي العراقي في تدهور، الجزيرة نت، 19 يونيو/ حزيران 2021، (تاريخ الدخول: 10 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/1b6CE>

- (53) محمد حسين، مسار التنمية الضائع في العراق يسلط الضوء على ضرورة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي لا تحظى بتأييد شعبي، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 8 مايو/ أيار 2024.
- (54) القطاع الخاص في العراق مغيب رغم تعاقب الحكومات والمسؤولين، إندبننت عربية، 4 سبتمبر/ أيلول 2021، (تاريخ الدخول: 12 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/xxNqK>
- (55) استمرار تهيش السنة يدمي العراق أكثر، الجزيرة نت، 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 12 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/sRuVL>
- (56) لماذا أصبح الاستثمار في العراق بوابة للفساد؟، الجزيرة نت، 12 أغسطس/ آب 2020، (تاريخ الدخول: 15 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/yQY9s>
- (57) زينب علي عدي وأحمد سليمان الصفار، المشكلات الإدارية والقانونية والمالية في النظام الضريبي العراقي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد 11، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، يونيو/ حزيران 2023، ص 296.
- (58) حسنين العبيدي، الاستثمار الأجنبي في إطار قانون الاستثمار الأجنبي، 4 يناير/ كانون الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 18 يونيو/ حزيران 2025)، <https://lawyers.gov.iq>
- (59) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (مبادئ بازل الأساسية)، صندوق النقد العربي، 2014، ص 71.
- (60) للمزيد حول مؤشرات مدركات الفساد للعراق ولمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2024، انظر: موقع منظمة الشفافية الدولية، (تاريخ الدخول: 10 يونيو/ حزيران 2025)، <https://www.transparency.org>
- (61) يونس يوفرمه وآخرون، أمراض البيروقراطية في التنظيم الإداري، جامعة مولاي إسماعيل، الجزائر، بلا تاريخ، ص 6.
- (62) فوزي علاوي الطائي، الإدارة الفاشلة، جامعة المستقبل، 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، (تاريخ الدخول: 15 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/Erj6a>
- (63) هندرين أشرف نعمان، المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 24، السنة الثانية عشرة، 2020.

(64) مجالس المحافظات.. الغنائم تطفئ على الخدمات، موقع المسلة، 25 مايو/ أيار 2024،
(تاريخ الدخول: 19 يونيو/ حزيران 2025)، <https://shorturl.at/JJSI4>

(65) أحمد صباح مرصي، التنمية المكانية غير المتوازنة وتأثيرها في مظاهر الحرمان في محافظة
المثنى، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، 2020، ص 390.

(66) المصدر نفسه.

تحولات اليسار المعارض بالمغرب: ملامح الأفول داخل النسق السياسي

Transformations of the Opposition Left in Morocco: Features of Decline within the Political System

* أيوب المريني – Ayoub El Mrini

ملخص

يسلط هذا البحث الضوء على مظاهر تراجع قوى اليسار، بشقيها التقليدي والجديد، في المملكة المغربية، ويقارن ما آلت إليه أوضاعها حالياً بما كانت عليه في فترات ازدهارها، لاسيما في النصف الأول من القرن العشرين، حينما كانت آنذاك تعد القوة الأبرز بين قوى وتيارات المعارضة السياسية ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة.

ويحلل البحث العوامل التي أسهمت في هذا التراجع، ويتساءل عن مدى ارتباطه بضعف قدرة اليسار المغربي على تطوير أطروحاته النظرية بما يتلاءم والتحولت العالمية من جهة، وديناميات التغيير الذي شهده النظام السياسي المغربي من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: المغرب، اليسار، المعارضة السياسية، النظام السياسي، القاعدة الشعبية، الدينامية الحزبية.

Abstract

This study sheds light on the manifestations of the decline of leftist forces – both traditional and new – in the Kingdom of Morocco. It contrasts their current state with the periods of their prominence during the first half of the twentieth century, particularly when they represented the most influential opposition force with a broad popular base in the country.

The research traces and analyses the factors that contributed to this decline and questions the extent to which it is linked to the Moroccan left's limited ability to adapt its theoretical frameworks to global transformations on the one hand, and to the dynamics of political change within the Moroccan political system on the other.

Keywords: Morocco, Left, political opposition, political system, popular base, party dynamics.

* أيوب المريني، باحث في العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

Ayoub El Mrini, Researcher in Political Science at Mohammed V University, Rabat.

مقدمة

تعد دراسة الأحزاب السياسية وتعقب مساراتها بما تتسم به من تحولات عنصراً مهماً في حقل العلوم السياسية، كما أنها تستأثر باهتمام بالغ لدى النخب السياسية، وذلك لما تتيحه من إمكانية فهم العملية السياسية الجارية في البلاد، وما تشهده من تحولات تؤثر بشكل أو بآخر على طبيعة نظم الحكم. في هذا الإطار شكّلت الأحزاب السياسية المغربية أحد الفاعلين الرئيسيين داخل النسق السياسي المغربي؛ إذ لعبت دوراً بشكل أو بآخر في تشكيل ملامحه؛ مما جعلها محط اهتمام العديد من الباحثين سواء الأجانب أو المغاربة، لاستجلاء مكانتها وأدوارها داخل المشهد السياسي.

من هذا المنطلق تنبعث أهمية دراسة أحزاب اليسار باعتبارها التيار الذي ظل المعبر الأبرز، إلى جانب الأحزاب الوطنية، عن أطروحات الحداثة كنظرة للعالم وكمشروع سياسي (1)؛ وكمكوّن أساسي، إلى جانب باقي المكونات الأخرى، للمشهد الحزبي بالمغرب؛ حيث ارتبطت فترات نشاطها بتمثيلها للمعارضة داخل النسق السياسي. ويعد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتقدم والاشتراكية، أبرز من مثّل اليسار المعارض في فترة معينة، لينتقل وصف المعارضة بعد ذلك لأحزاب يسارية جديدة خرجت من رحم هذين الحزبين، كما هي الحال -على سبيل المثال- بالنسبة للحزب الاشتراكي الموحد، وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، ثم حزب النهج الديمقراطي العمالي.

إن المتتبع لمسار اليسار بالمغرب يلاحظ أن مرحلتين بارزتين تميزانه، الأولى: مرحلة مشهود له فيها بالقوة والصمود في مواجهة المؤسسة الملكية باعتبارها محور السلطة السياسية (2)، ويمكن تسميتها بمرحلة "الاختيار الدستوري" والتي أعقبت حصول المغرب على استقلاله، وبعده "الاختيار الثوري" الذي ميز الشق الثاني من المرحلة الأولى بعدما فشل الرهان على الدستور قاعدةً لتأسيس نظام سياسي يقوم على أساس الديمقراطية الحقيقية، ثم المرحلة الثانية المعروفة باسم مرحلة "الاختيار التوافقي" الذي انطلق -تقريباً- منذ منتصف السبعينات إلى ما بعد حكومة التناوب التوافقي (3). وقد عرفت التيارات اليسارية بمختلف مكوناتها خلالها تراجعاً وأفولاً واضحاً سواء الأحزاب التقليدية التي لم يعد ممكناً وصفها بالمعارضة في ظل انخراطها في

مسلسل الاندماج المتوج بالمشاركة في حكومة التناوب، أو الأحزاب الجديدة التي وإن كانت تحافظ على خطاب يساري معارض إلا أنها لا تملك المقومات الضرورية الكفيلة بتمكينها داخل الساحة السياسية من موقع قوي.

يبد أن الحديث عن اليسار المغربي بشكل خاص، يبقى رهيناً بالوضعية التي أصبح يعيشها بشكل عام على المستوى الدولي، لاسيما منذ سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي؛ حيث تراجع الفكر الاشتراكي في جل بقاع العالم أمام بروز ما سُمّي بآطروحات نهاية التاريخ التي تدفع بأن البشرية وصلت مداها في التحولات الاقتصادية والسياسية باستقرارها على النموذج الليبرالي الرأسمالي؛ باعتباره النموذج الأصلح الوحيد. وبالتالي فراجع اليسار المغربي يأتي في سياق دولي أشمل يتسم بتراجع واضح للمنظومة الاشتراكية بشكل عام. وهو الأمر الذي دفع العديد من المفكرين إلى القيام بإعادة قراءة الإرث النظري الاشتراكي على وجه الخصوص، ومحاولة إيجاد منزلة ثالثة بين منزلتي الاشتراكية التقليدية والنيوليبرالية المتشددة، أبرزهم المفكر البريطاني "أنتوني جيندز" من خلال كتابه "الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، الذي يعتبر مساهمة في إعادة تشكيل الفكر الاشتراكي التقليدي، بما يتلاءم مع تحديات العولمة وتغير الحياة الشخصية ومتطلبات الاقتصاد المعاصر(4)، ذلك بدعوته إلى إدراك متغيرات العصر ومراجعة المواقع على خريطة التطور الاجتماعي، وإعادة النظر في بعض الثوابت(5)، وهو ما لم تدركه في نظر جيندز الأحزاب ذات التوجهات الاشتراكية؛ الأمر الذي كان سبباً بارزاً في تراجعها.

في هذا السياق، يمكن القول: إن اليسار المغربي اليوم يواجه بمختلف أطيافه تراجعاً ظاهراً لا جدال فيه، بالمقارنة مع الفترات السابقة من مسار تطوره، والتي تمثلت أساساً في النصف الثاني من القرن الماضي؛ حيث اتصف بكونه قوة سياسية معارضة تسعى لإقامة نظام سياسي ديمقراطي، مع ما عرفته المرحلة نفسها من توترات حادة ومحاولات وصلت حتى للسيطرة على الحكم بالقوة في بعض الأحيان. كما اتسم هذا المسار أيضاً بمجموعة من التراجعات والتنازلات التي قدمها اليسار في محطات متعددة وصلت به إلى ما آل إليه في الوقت الحاضر، وهو ما سنتناوله تفصيلاً.

انطلاقاً من هذا، يحاول هذا البحث استجلاء مظاهر وتجليات هذا الخفوت داخل النسق السياسي؛ وذلك من خلال رصد مختلف التحولات التي شهدتها طيلة مساره،

انطلاقاً من سؤال محوري: ما أبرز مظاهر تراجع اليسار المعارض داخل النسق السياسي المغربي؟ وما أهم أسبابه؟

انسجماً مع هذه الإشكالية يحاول البحث اختبار فرضية مفادها أن مظاهر التراجع الميداني لليسار في المغرب ما هي إلا امتداد لضعف أطروحته النظرية وعدم القدرة على تجديدها، مسيرةً للتحويلات العالمية من جهة، ومسيرةً لقدرة النظام السياسي المغربي على التجدد من جهة ثانية.

سعيًا للإجابة عن هذه الإشكالية، يستند البحث من الناحية المنهجية على "المقاربة الكيفية" باعتبارها تقوم على جمع المعطيات والنصوص وتحليلها وتأويلها بهدف اكتشاف أنماط ذات دلالات تصف ظاهرة معينة، وهي ليست مجرد تقنية لجمع المعلومات وإنما طريقة في مقارنة الفضاء الاجتماعي(6). لذلك يمكن الاستناد إليها لأنها تسعفنا في دراسة تحولات هذه الأحزاب من خلال تحديد مواقفها وأبرز المحطات التي جعلتها تخفت وتصبح ضعيفة الحضور منعدمة التأثير على مستوى المشهد السياسي.

انسجماً وما سبق، يمكن مناقشة ما آل إليه اليسار من خلال مستويين: الأول هو تراجع اليسار على مستوى حضوره وقيادته الشعبية (المحور الأول)، والثاني هو تغير الخيارات والتوجهات بما جعل من مشاركته في الحياة السياسية مشاركة شكلية لا تأثير لها (المحور الثاني).

أولاً: اليسار المغربي من الانفتاح إلى الانغلاق

يمكن اعتبار الفترة التي كان اليسار يوصف إبانها بكونه قوة سياسية ذات امتداد واسع على مستويات متعددة وقيادات قوية ترفع خطابات جريئة هي نفسها الفترة التي تخللها العديد من المحطات التي كانت سبباً في تراجع وانكماشه. ولعل أهم محطة، والتي تُجمع أغلب القراءات على أنها تعكس بداية أفول نجم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية -واليسار المعارض آنذاك بشكل عام-، هي المشاركة في حكومة التناوب لسنة 1998(7)؛ إذ منذ ذلك المنعطف واليسار يشهد انحداراً ذا أبعاد مختلفة، أبرز تمظهر له هو خفوت حضوره بالمشهد السياسي والتأثير في تفاعلاته؛ حيث يظهر ذلك على المستوى النقابي والجمعيات والمنظمات الموازية كما يظهر أيضاً على مستوى الجماهير والقيادة الشعبية.

1- الانغلاق على مستوى المنظمات الموازية

شكّلت المركزيات النقابية طيلة مسار المغرب المستقل قوة دفع حقيقية تستند إليها الأحزاب السياسية من أجل التأثير في التفاعلات السياسية، لاسيما الأحزاب اليسارية منها؛ ذلك أن نضالات الطبقة العاملة تقوم بدور فعال على مستوى موازين القوى، وتمثلت أبرز المركزيات النقابية قوة وحضوراً داخل المشهد السياسي بالمغرب في الاتحاد المغربي للشغل الذي تأسس سنة 1955، والذي أسهم، سنة 1959، في تأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليكون ذراعاً نقابية له؛ حيث كان هذا التيار أحد الأعمدة الرئيسية التي تكون منها الحزب إن على المستوى الجماهيري أو المستوى القيادي(8)، لكن الأمر لم يستمر على هذا المنوال من التوافق وذلك بسبب نشوء جملة من الاختلافات(9) أدت إلى انفصال الحزب عن الاتحاد المغربي للشغل. وفي سنة 1978، تأسست الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل كمركزية نقابية بديلة تتبع الحزب ومرتبطة عمومًا بحركة التحرر الوطني من أجل الاشتراكية(10) والتي كان على رأسها "نوبير الأموي"، عضو المكتب السياسي للحزب آنذاك، والذي اتسم بقوة وجراً جعلت المركزية النقابية تحتل مكانة متميزة داخل المشهد السياسي، غير أن جرائته كانت مصدر إزعاج للدولة والحزب على حدّ سواء(11). لهذا قامت هذه النقابة بتأطير وتنظيم العديد من الإضرابات التي كان لها وقعها الخاص في الساحة السياسية، مثل إضرابي 1981 و1984 إثر الإعلان عن بعض الزيادات في أسعار المواد الغذائية، واستمر ارتباط الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الاشتراكي إلى حدود حكومة التناوب حيث ظهر الخلاف واضحاً في التوجهات والاختيارات بين قيادة الحزب وقيادة النقابة(12)؛ الأمر الذي أدى بالذراع النقابية إلى تأسيس حزب جديد، سنة 2001، تحت اسم "المؤتمر الوطني الاتحادي".

وقد شكّل المؤتمر الرابع للكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، المنعقد في 14 مارس/ آذار 2001، نهاية هذه النقابة كمنظمة جماهيرية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، رغم إنشائها لحزب جديد تحت اسم "المؤتمر الوطني الاتحادي". غير أن الانشقاق الذي وقع دفع العديد من النقابيين إلى ترك الكونفيدرالية والانضمام إلى النقابة العمالية الجديدة التي تأسست سنة 2003 وهي "الفيدرالية الديمقراطية للشغل"(13)، وهو ما أسهم في إضعاف موقع الحزب خاصة في انتخابات 2003 للجان الإدارية المشتركة؛ حيث لم تستطع المنظمة النقابية الجديدة الهيمنة على القطاع العام، كما

بدت تمثيليتها ضعيفة بالمقارنة مع ما كانت تحققه الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل في سنوات 1983 أو 1992، وفق ما تشير إليه النتائج (14).

وقد انعكس هذا التراجع على دور هذه النقابات المتعددة، خاصة فيما يتعلق باهتمامها بالقضايا الكبرى المطروحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ ظلت غائبة عن أجندات العمل النقابي (15)، الذي بقي رمزياً مرتبطاً بالاحتفالات التي تخلدها هذه المنظمات في الأول من مايو/ أيار من كل عام، ولم تكن قلة التأثير في الميدان إلا انعكاساً طبيعياً لتراجع دور الأحزاب السياسية بصفة عامة واليسار بصفة خاصة.

وإذا كان حضور اليسار قد عرف تراجعاً على المستوى النقابي، فإن ذلك قد انعكس أيضاً على مستوى التنظيمات الشبابية؛ إذ يمكن التأريخ لهذا التراجع بلحظة انسحاب الطلبة الاتحاديين من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إبان المؤتمر السابع عشر المنعقد في 26 أغسطس/ آب 1981، نتيجة لما كان يعتمل داخل الحزب من مشاكل وتحديات (16)، إضافة إلى الانسحاب غير المعلن لطلبة التقدم والاشتراكية؛ الأمر الذي كان من أهم أسباب إجهاض المؤتمر، ومنذ ذلك الحين والمنظمة الطلابية تعيش على وقع أزمة مستمرة؛ إذ لم تستطع الاستمرار في تنظيم مؤتمراتها، لأن خروج الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قد أثر على قوة الاتحاد الوطني للطلبة بصورة ملموسة لأنه خروج لأكبر قوة سياسية آنذاك داخل الحركة التقدمية (17).

لقد شكّلت هذه المحطة بداية توارى الأحزاب اليسارية "التقليدية" عن الأوساط الجامعية بالشكل الذي كانت عليه، في حين استمر اليسار الراديكالي حاضراً داخل الجامعة ممثلاً فيما بات يُعرف بـ "الطلبة القاعديين" (أي الذين يعملون على القواعد الطلابية مباشرة بعيداً عن القيادات البيروقراطية) في مواجهة الطلبة الإسلاميين الذين برزوا وأصبحت لهم مواقع قيادية داخل بعض الجامعات منذ بداية التسعينات والذين حاولوا ملء الفراغ الناتج عن تراجع الحركات اليسارية (18). ولعل ما يؤكد انخفاض الحضور الاتحادي داخل الجامعة هو ما وقع سنة 1996 بجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء حيث مُنِع الطلبة الاتحاديون من تنظيم أنشطة فصل الربيع من طرف جماعة "العدل والإحسان" (19) دون رد فعل ملحوظ من الطلبة الاتحاديين، وذلك ما أثبت ضعف شباب الحزب في معقله التاريخي (20)، وبالنتيجة ضعف الحضور والتأثير الحزبي للحركة الطلابية.

إن هذا التراجع ربما كان انعكاسًا للعلاقة المتشنجة التي كانت تربط الحزب بشيبيته، والتي اتسمت بعدة محطات كان الاختلاف فيها بارزًا. ولعل أول منعطف حاسم ظهرت فيه الشبيبة الاتحادية بموقف مخالف لما كان يدعو له قادة الحزب، هو الاستفتاء حول دستور 1996 حيث لم تكن قيادة الشبيبة الاتحادية مقتنعة بمضمون الدستور الذي قدمه الملك، بينما قيادة الحزب كانت تدعو إلى التصويت بـ"نعم" على هذا الدستور(21). لكن مسار التصديق هذا لم يقف عن هذا الحد؛ إذ شكّل قبول الحزب المشاركة في حكومة التناوب نقطة خلاف أخرى بين الطرفين زادت من توسيع الشرخ بينهما (الحزب والشبيبة)، وتوّج ذلك إبان المؤتمر الوطني السادس للحزب، المنعقد نهاية مارس/ آذار عام 2001، باختيار بعض الشبيبة مقاطعة المؤتمر، بينما اختار البعض الآخر الانسحاب منه والانخراط في حركة تصحيحية من داخل الحزب، أخذت فيما بعد اسم "جمعية الوفاء للديمقراطية"؛ الأمر الذي أدخل قيادة الحزب والشبيبة في صراع محتدم انتهى بالانشقاق والالتحاق بجمعية الوفاء للديمقراطية باليسار الاشتراكي الموحد الذي غيّر اسمه، سنة 2005، إلى الحزب الاشتراكي الموحد(22).

لقد استمر تراجع اليسار التقليدي على مستوى القطاعات الموازية التي تتوزع بين القطاع الطلابي، الذي اعتبر الحزب الاشتراكي الموحد غير فاعل وغير قادر على المبادرة والإبداع لتجميع الفصائل الطلابية التقدمية الأخرى(23)، كما أنه لا يتوفر على شبيبة قوية قادرة على زرع الأمل في الشباب المغربي(24)، بالإضافة إلى ما شكّله الاختلاف حول المركزيات النقابية التي ينبغي لمناضلي ومناضلات الحزب الاشتغال فيها، وما ترتب عليه من فقدان العديد من الكوادر العاملة في القطاع النقابي وقد جاء هذا في وقت يعيش فيه العمل النقابي عمومًا في المغرب أزمة تتجلى مظاهرها في في ضعف الانخراط في صفوفها والذي لا يتجاوز 10٪(25). إن علاقات اليسار التقليدي الملتبسة بالنقابات والخاضعة لحسابات ضيقة وشخصية أثّرت سلبًا عليه وعلى النقابات في آن معًا(26).

وما يقال عن الاشتراكي الموحد يمكن أن ينطبق على باقي مكونات اليسار المعارض، أي حزب فيدرالية اليسار (الذي تشكل باندماج حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي إضافة إلى تيار اليسار الوحدوي وفعاليات يسارية

أخرى)، وحزب النهج الديمقراطي؛ حيث اعتبر حزب فيدرالية اليسار مهام اليسار التاريخية مؤجلة بسبب تشتت وتشرذم المناضلين بين تنظيمات نقابية متعددة ذات رؤى ومهام متعارضة (27)؛ وهذا إقرار بضعفه على مستوى العمل النقابي، والأمر نفسه بالنسبة لباقي القطاعات الموازية.

يعد هذا التباعد الذي أصبح ظاهرًا بين أحزاب اليسار المعارض ومختلف التنظيمات الموازية من نقابات وشببات حزبية وأذرع طلابية، من أبرز تجليات أزمة اليسار على مستوى قنواته داخل المجتمع، بعد أن كان حضوره بها واستناده عليها في وقت من الأوقات بمنزلة محرك أساسي له، لكن حينما يتجرد الحزب -أي حزب- من هذه "المتكآت" التي تعد ضرورية لتعزيز قوته وتدعيم شرعيته يصبح قصير الظل ضعيف التأثير في مجريات الساحة السياسية، وهذا ما انطبق على اليسار المعارض بشكل عام.

2- ضعف الحضور الجماهيري

إن تراجع اليسار على مستوى القنوات التنظيمية انعكس بشكل بارز على حضوره داخل الساحة الجماهيرية وتواريه كقيادة شعبية كانت في وقت من الأوقات محط آمال الشعب المغربي. ويمكن ملامسة هذا الخفوت من خلال مظاهر عديدة لاحت في الأفق بعد نهاية تجربة التناوب التوافقي سنة 2002، وبخاصة من بعد قبول الاتحاد الاشتراكي الاستمرار في الحكومة رغم تعيين إدريس جطو وزيرًا أول تكنوقراطي من خارج المنظومة الحزبية، على رأس حكومة المفترض أن يكون على رأسها عبد الرحمن اليوسفي كونه الكاتب الأول للحزب الذي تصدر الانتخابات في تلك المرحلة.

بعد هذا الحدث، قدّم اليوسفي استقالته من الحزب؛ الأمر الذي اعتبرته وثيقة "28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2003" (28) الصادرة عن المكتب السياسي للحزب، إيذانًا بميلاد مرحلة جديدة (29). هذه المرحلة التي كان فيها على اليسار (التقليدي) أن يتخلى عن فكرة المعارضة بل وحتى عن أفكاره التي طبعت مساره والمرتبطة أساسًا بالجماهير الشعبية والكادحة، ليصبح من الأحزاب "الحكومية" إلى جانب أحزاب أخرى كان ينتقدها ويصفها بـ"الإدارية".

إن هذا التحول كانت له تداعياته على مكانة اليسار -الذي لم يعد وصف "المعارض" ينسجم معه- داخل الساحة السياسية، ذلك بانكماشه الجماهيري الذي بدت ملامحه واضحة مع النكسة التي مُني بها في انتخابات 2007، حيث لم يحصل سوى على 38 مقعداً بنسبة 10٪ من نسبة التصويت، وكانت هذه النتائج سبباً مباشراً في تأزم وضعية المكتب السياسي المسؤول أمام قواعده عن مآلات الحزب (30). ولعل من المشاهد الدلالة على وضعية الحزب المتأزمة بعد هذه المحطة الانتخابية ما شهدته أشغال الدورة التاسعة للمجلس الوطني التاسع للحزب، المنعقدة في 11 يناير/ كانون الثاني 2008؛ حيث طلب أحد أعضاء الحزب من الحضور قراءة الفاتحة على روح أحد المتوفين، فمازحه أحدهم بطلب "قراءة الفاتحة على الاتحاد الاشتراكي أيضاً" (31). هذه وإن كانت هذه مزحة فإن لها دلالة عما أصبح يعتور الحزب -واليسار عموماً- من مشاكل وتحديات. فإن كانت هذه نظرة أهل الحزب لأنفسهم فكيف تكون نظرة عموم الجماهير نحوه. ولعل هذا يؤكد ما جاء في الوثيقة المنبثقة عن المجلس الوطني للحزب، يوم 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2007، المتعلقة بتقييم انتخابات 2007، من إقرار بأن "غياب الانفتاح التنظيمي على الجماهير الشعبية وقواها الحية، منهجية خاطئة في تدبير الانفتاح" (32)، إضافة إلى السلوك الذي أصبح ينتهجه في الممارسة الانتخابية بانفتاحه على الأعيان من أجل الحصول على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان؛ الأمر الذي كانت له نتيجة عكسية؛ حيث أسهم في تدني صورة الحزب في المجتمع وأصبح يُنظر إليه كسائر الأحزاب الأخرى التي لا يهمها سوى الحصول على المقاعد (33)، وهذه الخاصية التي باتت ترتبط بمختلف نخب اليسار التقليدي أدت إلى فقدان شرعيتها وسط شرائحها الاجتماعية (34).

انعقد المؤتمر الوطني الثامن للاتحاد الاشتراكي ما بين 13 و15 يونيو/ حزيران 2008، لكنه فشل في إتمام أشغاله واضطر إلى تأجيلها لموعد لاحق؛ ما أحدث نوعاً من خيبة الأمل لدى القاعدة (35). هذه كلها مؤشرات تدل على وصول اليسار التقليدي إلى منعطف حاسم في مساره اتسمت معالمه بانخفاض منسوب ثقة الجماهير فيه كحامل لهمومها ومدافع عن آمالها. حدث هذا في وقت كان اليسار "الجديد" منخرطاً في دينامية توحيدية بين مختلف البنيات التي تحمل توجهات متقاربة ساعياً وراء بناء قوة يسارية قادرة على تحقيق ما يصبو له.

إن الدينامية السياسية التي عرفها العالم العربي عمومًا أواخر سنة 2010 ومطلع سنة 2011؛ من خلال ما سُمّي بثورات الربيع العربي، والتي تأثر المغرب بها من خلال حركة 20 فبراير، التي رفعت عدة مطالب سياسية، من بينها: محاربة الفساد، وإبعاد بعض وجوه الحكم القديمة من قيادات حزبية ومسؤولين مخزنين كبار(36)، وقيام النظام، في إطار احتواء هذه الحركة، باتخاذ مجموعة من الإجراءات أبرزها وضع دستور جديد(37)؛ كشف عن مدى اتساع الهوة بين اليسار التقليدي والجماهير الشعبية، حيث كانت الحركة مصرة على التحرك خارج الأطر الحزبية والنقابية السائدة(38)، وهذا في حد ذاته دليل على البون الشاسع -بسبب فقدان الثقة- الذي أضحى قائمًا بين الجماهير المتطلعة إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، وبين الأحزاب السياسية عمومًا واليسار التقليدي بشكل خاص -الذي طالما كان في السابق هو المظلة السياسية لكافة الاحتجاجات والإضرابات الكبيرة التي عرفها النصف الثاني من القرن العشرين- والذي لم يتردد في بداية انطلاقة حركة 20 فبراير في التعبير عن موقفه الرافض لها، على غرار باقي الأحزاب الأخرى والتي شملت حزب التقدم والاشتراكية والعدالة والتنمية، رغم مشاركة بعض أعضاء شبيبة الاتحادية وشبيبة العدالة والتنمية في هذه الحركة متحدّين بذلك قرارات أحزابهم بعدم المشاركة، ولو أن ذلك يخفت بعد الإعلان عن المراجعة الدستورية(39). لكن الأمر مختلف بالنسبة لمكونات اليسار الجديد/ المعارض التي التحقت بالحركة من المجموعات الشبانية والتي أبرزها حزب النهج الديمقراطي والاشتراكي الموحد، والطلبة الديمقراطي الاشتراكي، وهي التنظيمات التي أعلنت منذ بداية انطلاق حركة 20 فبراير عن الدعوة لتأييدها والانخراط فيها(40)، وبذلك شكّلت اختلافًا وتمييزًا بالنسبة لليسار التقليدي، جعلها تتصف بمواصفات اليسار المعارض الذي ينحو دائمًا تجاه الجماهير ويساند مواقفهم، وليس التماهي مع الخطاب الرسمي للسلطة السياسية من أجل التقرب منها والمحافظة على المكانة التي يطمح فيها، وهو ما تأكد بشكل جلي في حراك الريف؛ حيث خرجت جميع الأحزاب المشكلة للحكومة آنذاك بما فيها حزبا التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعبروا عن رفضهم لهذه الانتفاضة ونشطوا في مهاجمتها(41)، في خطوة استباقية عن موقف المؤسسة الملكية الذي اعترف بأحقية المطالب المرفوعة(42)؛ الشيء الذي يُظهر الهاجس الذي بات يحكم معظم الأحزاب السياسية بما فيها اليسار التقليدي بالانخراط في عملية التقرب من

السلطة المركزية، والتخلي في المقابل عن وظيفة الحزب الأساسية بوصفه جهازاً للوساطة بين الدولة والشارع ومدمجاً للمطالب الشعبية في النظام السياسي، مثلما يبرز حضوره في درجة تعبئته المواطنين والدفاع عن قضاياهم (43)، وهي الوظيفة التي لم يعد اليسار التقليدي يقوم بها منذ مشاركته في حكومة التناوب، على العكس من مكونات اليسار الأخرى التي، وإن كانت هي أيضاً تعاني من ضعف تنظيمي وتشردم يقلص من حضورها على مستوى الساحة السياسية، فإن خطابها لا يزال ينسجم مع مبادئ اليسار، لاسيما في الدفاع عن الجماهير والوقوف بصفهم، وهو ما جعلها تبني مطالب حراك الريف وتدعمه كباقي حركات المناطق الأخرى (44).

إن الغاية من وراء تسليط الضوء على مواقف اليسار بخصوص أبرز الاحتجاجات التي عرفها المغرب بعد تجربة التناوب، هي إبراز التحولات التي حدثت لهذا التيار السياسي المعارض -سابقاً- ومعرفة كيفية تحوله من الانخراط في الدينامية الاحتجاجية في جل المناسبات منافعاً عن المطالب الشعبية إلى الانكفاء واتخاذ مواقف رسمية، والتي ربما كانت من المسببات التي أدت إلى "أفوله" وخفوته داخل القواعد الشعبية. وهذا التراجع تعود أصوله بشكل أساس -كما تمت الإشارة سابقاً- إلى مرحلة التناوب التوافقي وإحباطاتها التي أثرت على الرأسمال الحزبي الجماعي للمعارض، حيث لم تعد قادرة على الاستفادة كما في الماضي من ذخيرة النضال الوطني أو المناداة بمبادئ الديمقراطية، وهو ما أكدته انتخابات 2007 (45)، وتؤكد أيضاً بوضوح بعد سنة 2011 من خلال سيادة الإسلاميين للمشهد السياسي، وحيازتهم المرتبة الأولى طيلة عشر السنوات الموالية، وهو ما عُدَّ ملئاً للفراغ الذي خلفه تراجع اليسار داخل المشهد السياسي.

ثانياً: من المجابهة إلى الاندماج

من المعروف أن دور اليسار المعارض بدأ يتقلص داخل الساحة السياسية المغربية منذ محطة التناوب التوافقي، كما سبق القول، وتعزز ذلك بعد انتخابات 2002 وتعيين إدريس جطو وزيراً أول. هذه المحطات الفاصلة في مسار اليسار المعارض كشفت عن تحولات مهمة ليس فقط في المواقع وإنما كذلك في الخيارات والخطاب التي طرأت على اليسار وكان عنوانها هو الاندماج في النسق الذي كانت تعارضه في

السابق، ومنذ ذلك الحين بدأت تحيد عن صف المعارضة وتذهب إلى حدّ تسمية نفسها بالمعارضة القديمة(46). إن معالجة هذا التحول تقتضي تقسيم هذا المحور إلى فرعين، حيث يمكن الحديث في الفرع الأول منه عن أبرز معالم مسلسل الاندماج منذ الإرهاصات الأولى لمنعطف التناوب والتي جاءت بعده، والحديث في الفرع الثاني عن ضعف مشاركة اليسار بمختلف تلاوينه داخل النسق المؤسساتي.

1- مسار الاندماج

يمكن ملاحظة مسار اندماج اليسار في الوسط، الذي كان يعارضه في السابق، من خلال مرحلتين. المرحلة الأولى تمثّلت في مقدمات وبوادر هذا الاندماج داخل النسق السياسي بشكل تدريجي. أما المرحلة الثانية فقد توجت بدخول اليسار في حكومة التناوب، وهو ما ترسّخت بعده فكرة الاندماج وأصبحت واقعاً قائماً.

أ- بوادر الاندماج

إن إرهاصات اندماج اليسار التقليدي والحيد عن المعارضة "الصلبة"، ظهرت بالخصوص مع مؤتمرين: الأول هو المؤتمر الاستثنائي الذي عقده الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام 1975، والثاني: المؤتمر الوطني الذي عقده أيضاً حزب التقدم والاشتراكية في نفس العام، وأكدا مجموعة من المبادئ ذات التوجه الماركسي من أجل ديمقراطية البلاد(47)، والتي ما لبثت أن تبددت مع الزمن. لكن عمومًا منذ تلك الفترة توجه اليسار المعارض نحو الديمقراطية والدعوة إلى إصلاح المجتمع من داخل المؤسسات، باعتماد برنامج سياسي يدافع عن الحريات وتطوير الديمقراطية ونزاهة الانتخابات، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين المواطنين، ومحاربة الفساد(48). لكن مع تطور الأحداث وصولاً إلى حكومة التناوب التوافقي، تراجعت هذه الطروحات النظرية بفعل الواقع، خاصة بعد المشاركة في حكومة التناوب بناء على انتخابات وُصفت من طرف بعض المرشحين والمراقبين بأنها غير نزيهة(49)، بل إن منحى الاندماج كان قد بدا واضحاً قبلها، وتحديدًا مع بداية التسعينات، خاصة بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية، الذي تملص من التزاماته ومواقفه المشتركة مع الكتلة بتصويته بـ(نعم) على دستور 1992 قبل العرض الأول للتناوب سنة 1993(50)، بدعوى أن هناك مكتسبات ديمقراطية جديدة قادرة على فتح آفاق

جديدة للقوى الديمقراطية، وبأن مشروع مراجعة الدستور، يلبي في الجوهر أهم المقترحات التي تقدم بها الحزب ومطامح القوى الديمقراطية بخصوص تدعيم دولة القانون وحماية حقوق الإنسان(51). أما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي وإن كان موقفه مع باقي أعضاء الكتلة هو عدم المشاركة في الاستفتاء حول دستور 1992، فإنه لم يَفْتَهُ تأكيد أهمية بعض التعديلات المقترح إدخالها على دستور 1972، وحتى موقفه بـ"عدم المشاركة" اعتُبر توجهاً ينم عن عدم القيام بحملة ضد الدستور والتصويت عليه(52)، وبذلك كانت هذه بوادر أولى توحى بتحويلات مهمة في مسار اليسار تأكدت بقبول دستور 1996 والتصويت عليه بـ(نعم) من طرف مكوّنِي اليسار التقليدي كليهما؛ حيث إن حزب التقدم والاشتراكية لم يعمل إلا على تركية موقفه من دستور 1992، في حين، الذي سيعرف الطريق نحو التحول التاريخي هو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي خلصت لجنته المركزية بعد اجتماعها، يوم 4 سبتمبر/أيلول 1996، إلى ضرورة التعامل الإيجابي مع التعديل الدستوري المقترح للاستفتاء، المقرر يوم 13 سبتمبر/أيلول 1996(53)، كإشارة سياسية وإعراباً عن حُسن النية لتشجيع الطرف الآخر (المؤسسة الملكية) على التعاون لإنجاح التجربة(54). أما المكون اليساري الآخر للكتلة وهو منظمة العمل الديمقراطي الشعبي التي تنتمي لليسار الجديد باعتبارها امتداداً لمنظمة 23 مارس، فقد ظهرت أولى معالم اندماجها مع التحول الذي طرأ في موقفها بخصوص قضية الصحراء، وذلك بمساندتها للموقف الرسمي للنظام، إضافة إلى تحولها الفكري الذي جعلها تنتقل للعمل في إطار الشرعية(55)، لكن موقفها من المسألة الدستورية (دستور 1996) أحدث شرخاً في صفوفها؛ إذ انقسمت إلى تيار تمثله "الكتابة الوطنية للمنظمة" (بمنزلة المكتب السياسي أو الأمانة العامة) الذي عبّر عن رفضه الصريح لمشروع المراجعة باعتبار أنها لا تستجيب في الشكل والمضمون لطموحات الشعب المغربي في إقرار مؤسسة برلمانية تمارس فعلياً السلطة التشريعية، وفي تأسيس حكومة حقيقية؛ الأمر الذي ترك الأزمة مفتوحة ولم يسمح بالتفرغ لحل المعضلات التي تمس حياة المواطنين وتنمية البلاد(56)، وتيار آخر مثله مجموعة من القياديين داخل المنظمة كان يدعو لضم صوته للصوت المشترك للكتلة الديمقراطية والتصويت بـ"نعم" على مشروع المراجعة الدستورية، وهو التيار الذي أسس الحزب الاشتراكي الديمقراطي(57) الذي التحق فيما بعد بالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وتعد منظمة العمل الديمقراطي

الشعبي بموقفها هذا، التنظيم الوحيد الذي أصرَّ على تأكيد اختلافه وذلك برفضه المشاركة في سيوررات مؤسساتية تقترن بمحاولات الإدماج السياسي (58). لكن عمومًا اتضح جليًا التوجه المهيمن لمجمل اليسار في التعامل مع الدستور الذي كان يطالب اليسار بضرورة إعدادة عن طريق الجمعية التأسيسية وليس بالشكل الممنوح الذي قُدِّم به، والذي يمكن طرح هذا السؤال بخصوصه: هل كان دستور 1996 يستجيب فعلاً لمعظم مطالب اليسار المعارض آنذاك بالقدر الذي يجعل جل مكوناته توافق عليه، أم كان ما قدمه اليسار مجرد تنازلات لمسيرة المؤسسة الملكية ومساهمة منه في مدِّ جسور الوصل بين الطرفين تيسيرًا لمحطة التناوب التوافقي؟

طُبعت الممارسة السياسية لأحزاب اليسار المعارض في تلك الفترة بنهج مسيطرة النظام والقبول بشروطه، حتى بدا الصراع بين الطرفين لِينًا بل إنه اندثر مع الوقت. ولعل ما قاله عبد الهادي بوطالب، وهو الذي كان مستشارًا للملك الراحل، الحسن الثاني، بخصوص عبد الرحمن اليوسفي بعد دخوله تجربة التناوب من أنه "أصبح خادمًا للأعتاب الشريفة، ويحلف بها، ومخزنًا أكثر من السابقين" (59)، يلخص كم هي درجة الانعطاف والتحول التي قام بها اليسار الذي كان معارضًا "شرسًا" للنظام في السابق؛ مما يحيل إلى تبدل المواقف تجاه المؤسسة الملكية التي كانت، وإلى وقت ليس بالبعيد، لا ترى كل مكونات اليسار ديمقراطية للبلاد من دون تحويلها إلى ملكية برلمانية يتمتع فيها الملك بصلاحيات سيادية فقط. لقد أصبح جزء من هذا اليسار نفسه (اليسار التقليدي) لا يرى مشكلة في النظام، وتراجع عن مواقفه بخصوصه، فمنذ أن وافق حزب التقدم والاشتراكية على ما سُمِّيَ بالسلسل الديمقراطي الذي انطلق في منتصف السبعينات اختار خيار التوافق والاعتراف بالشكل الملكي للنظام ومرجعياته الدينية مع الاستمرار بالمطالبة بالاشتراكية العلمية مرجعًا أيديولوجيًا (60). وحتى هذه فإنه سيُبيد تراجمه عنها خلال مؤتمراته الموالية (61)، في حين يمثل المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، سنة 1984، بداية مرحلة جديدة في علاقة الحزب بالنظام الملكي، من خلال تراجمه عن المطالبة بالملكية البرلمانية (62)؛ حيث جاء ضمن تقرير المؤتمر ما يؤكد ذلك بالقول: إن "مجمل القول في هذا المجال أننا ننادي بإقرار سلطة حكومية كاملة المسؤولية تتمتع بثقة واسعة معبر عنها بكل حرية، وتخضع للمراقبة والمتابعة بشكل ديمقراطي. وليس معنى هذا أننا ننادي بنظام البرلمانية الصوري الذي أكل عليه الدهر وشرب والذي لا

يمكن أن يفرز إلا انعدام الاستقرار [...] . إن صاحب الجلالة الحامي الأعلى للدستور والساھر على وحدتنا الترابية يمكن له أن يستعمل في أي وقت السلطات الخاصة من أجل الحفاظ على المؤسسات الدستورية وعلى الاستقرار الحكومي وضمان انسجام المشاريع وفاعلية التسيير" (63)، فهذا المقتطف يظهر درجة التحول الكبيرة التي أبدھا الاتحاد الاشتراكي خلال مسار تطوره، ومنذ مؤتمر المصالحة (المؤتمر الرابع 1984) لم يعد الموقف من تبني شعار الملكية البرلمانية من طرف الحزب يقلق النظام الملكي، لأنه وإن كان لا يزال يرفعها شعاراً فإنه يرفعها فقط من ناحية الشكل وليس المضمون، أي لم تلتزم ممارسته بما يفرضه هذا الشعار وذلك الموقف من ناحية المضمون (64). وبعبارة أخرى أصبح هذا المصطلح (الملكية البرلمانية) إما مستبعداً من بياناته ومقرراته إرضاءً للمؤسسة الملكية وتعبيراً عن التراجع عنه كمطلب، وإما يُذكر شكلاً من دون حمولة مفاهيمية وما تقتضيه من تكتيك وخطوات إجرائية في سبيل النضال من أجله كمطلب عُرف به اليسار المغربي تاريخياً.

وهكذا جاءت حكومة التناوب لتزيل بعض الضبابية التي كانت تخيم فوق مواقف اليسار، ولتقطع الشك باليقين أن اليسار المعارض التقليدي لم يعد كذلك، وأنه أقبل على تحولات مفصلية كان لها تأثيرها على موقعه ومكانته داخل النسق السياسي والمجتمعي بالمغرب ما بعد هذه المرحلة.

ب- تأكيد الاندماج

عرفت سنة 2002 منعطفاً حاسماً في مسار المعارضة التاريخية - قبل التناوب - إذ شكّلت فرصة لاختيار إحدى الخيارين، إما العودة إلى موقع المعارضة ومحاولة ترميم ما خلفته فترة التمهيد للتناوب بل وحتى فترة المشاركة في الحكومة بالنظر إلى هزلة الحصيلة، واستعادة الدور الذي عُرف به اليسار من قبل، أو القبول بالاستمرار داخل نسق التدبير المؤسساتي وتأكيد الاندماج داخله، وبالتالي إرسال رسائل مطمئنة للمؤسسة الملكية مفادها أن "المعارضة التاريخية" التي كانت قبل التناوب لن تتجدد بعده، وبالتالي لم تعد تشكل مصدر قلق له، وهذا الخيار الأخير هو الذي استحسّنه اليسار نتيجة لحجم التنازلات السابقة التي قدمها والتي حالت دون استطاعته الاضطلاع بدوره الذي ألفتّه القواعد الشعبية. إن هذه السنة (2002) اعتبرها البعض سنة فارقة في التاريخ السياسي العريق لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

(واليسار التقليدي بشكل عام) كونه لم يحتج على الإخلال بالمنهجية الديمقراطية، التي غضب بسببها عبد الرحمن اليوسفي ورفض الاستمرار في توافق مغلوطة (65). أما الحزب فقد قرر الاستمرار في المشاركة، وبهذا تمت العودة إلى منطق المخزن المتحكم والمهيمن في توجيه الحياة الحزبية (66). ولعل ما يؤكد هذا بشكل جلي هو النجاح في تنظيم انتخابات 2007 وقبول نتائجها من طرف كل الفاعلين، وبهذا يكون "القصر" قد استكمل آخر حلقات مسلسل إدماجه لأحزاب المعارضة التاريخية وترويضها وتحويلها من أحزاب ذات مشروعية تاريخية وقدرة تعبوية كبيرة قادرة على الضغط على النظام وإحراجه، إلى مجرد أحزاب عادية مُقلّمة الأظافر (67)، فلم تعد بعد ذلك -على حدّ تعبير علّال الأزهر- سوى مجرد تكملة في "الجوقة" الحكومية (68)، بمشاركة في الحكومات الموالية وتحالفها مع الأحزاب التي كانت تنعتها بالإدارية، بل تحالفت حتى مع النقيض الأيديولوجي المتمثل في الحزب "الإسلامي" (العدالة والتنمية) الذي استطاع أن يملأ الفراغ الذي خلفه قصور الأحزاب اليسارية التاريخية.

هذا التحول على مستوى الميدان واكبه تحول نظري على مستوى الأفكار؛ حيث تخلت عن طروحاتها، وبخاصة عن الثورة الوطنية والديمقراطية ومقولة الجماهير الشعبية الكادحة، والأفكار التي طعّمت بها بياناتها الأيديولوجية (الاشتراكية من منظور الاتحاد الاشتراكي، والمنهج الماركسي والطبقة العاملة والفلاحين في أدبيات حزب التقدم والاشتراكية)، وتبنّت مقولات مجردة كدولة الحق والقانون مع الترويج لأساليب غير معهودة في مواقفها الاقتصادية والاجتماعية كالخصوصية والاستثمار الخاص المباشر واستعمال قاموس ليبرالي، إضافة إلى الامتثال الحرفي لتوصيات البنك الدولي الرامية نحو ليبرالية سوق العمل وفق سياسة تقشفية صارمة على حساب الأبعاد الاجتماعية (69)؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع الارتباط بين هذا المكون السياسي وقواعده الشعبية؛ حيث فقد جزءاً من خصوصيته داخل المشهد السياسي سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة؛ مما جعل القواعد الشعبية تضعه في موقع مماثل لبقية الأحزاب من حيث التصورات والتمثلات.

إبان هذه المرحلة التي أصبح فيها اندماج اليسار التقليدي من المسلّمات، كان اليسار الآخر (70) يعيش مرحلة مخاض تنظيمي ساعياً إلى الوحدة لبناء حزب يساري كبير

يستطيع التأثير في توازنات اللعبة السياسية، وهذا ما يجعله بصورة أو بأخرى مندمجاً كذلك داخل النسق السياسي القائم، لكن ما يميزه هو خطابه وبعض مواقفه المتماشية مع الخطاب اليساري المعهود، فتجلّت أبرز مظاهر اندماجه في المشاركة الانتخابية بعد أن كانت متمسكة بموقف المقاطعة في عهد الراحل الحسن الثاني لما طبع تلك الفترة من عدم نزاهة انتخابية، غير أن متغيرات الساحة السياسية الوطنية والدولية، وتولي الملك محمد السادس زمام الأمور بعد رحيل والده، عام 1999، واعتماده أسلوب حكم مغايراً، إضافة إلى إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، عام 2004، للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال فترة الملك الحسن الثاني، حدثت من مساحة الشكوك التي غذتها أحزاب اليسار الجديد (71) تجاه سياسة الدولة واختياراتها، فقررت المراهنة على خيار المشاركة في الانتخابات بدل مقاطعتها، باعتبارها آلية لا محيد عنها لتعزيز الديمقراطية وتقوية دولة المؤسسات (72).

وانخرطت بذلك في المسلسل الانتخابي بشقيه، التشريعي والجماعي، لكن ليس بشكل مستمر، فخلال انتخابات 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 كان لها موقف آخر وهو المقاطعة على غرار حركة 20 فبراير، وتمثلت هذه القوى التي قاطعت الانتخابات في حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والحزب الاشتراكي الموحد إضافة إلى حزب النهج الديمقراطي (73)، بل قاطعت حتى الاستفتاء حول دستور 2011 بدعوى أنه دستور ممنوح لا ينسجم وما تطمح إليه هذه القوى السياسية؛ حيث كان الحزب الاشتراكي الموحد، الذي يعتبر الإصلاحات الدستورية مطلباً مركزياً في تصورات، قد أرسل، يوم 28 يناير/ كانون الثاني 2007، مذكرة للملك تتضمن تصوره للإصلاحات الدستورية، والتي طالب من خلالها في إطار منهجية تحضير وإعداد التعديلات الدستورية بتشكيل فريق من الكفاءات الوطنية يُراعى فيه تمثيل مختلف اتجاهات الرأي العام، يُعهد إليه بوضع صياغة أولية للتعديلات بغاية الوصول إلى تعاقد وطني حولها (74)، ولم يطالب بجمعية تأسيسية منتخبة كما كانت عليه الحال في السابق، لكنه سعى بعد ذلك إلى المشاركة في الانتخابات الموالية في إطار موحد تحت لواء فيدرالية اليسار الديمقراطي التي كانت تضم الأحزاب اليسارية المعارضة باستثناء حزب النهج الديمقراطي، والتي اندمجت، عام 2022، في إطار حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي باستثناء الحزب الاشتراكي الموحد الذي انسحب من الفيدرالية ولم يعد يريد الاندماج نتيجة لبعض الخلافات بين الأمانة

العامّة للحزب (نبيلة منيب) وباقي مكونات الفيدرالية عشية انتخابات 2021 التي خاضها الحزب بمفرده بعيداً عن باقي المكونات الأخرى.

عموماً، فإن ما يميز مكونات هذا المكوّن اليساري هو تصوراتها المتقاربة بخصوص مجموعة من القضايا التي تعتبرها مركزية، إضافة إلى كونها تسعى -حسب وثائقها- إلى بناء قوة يسارية مؤثرة في مجريات الصراع وفي النضال الديمقراطي عبر إعادة بناء اليسار على أسس نقدية وإحداث قطيعة مع الأخطاء الجسيمة لأحزاب اليسار التقليدي(75). وبذلك فهي تشكل معارضة يسارية حديثة، تذهب في التوجه العام الذي راهنت عليه المعارضة التقليدية السابقة، أي صياغة برنامج ديمقراطي يقوم على تحليل موضوعي لطبيعة الأزمة المجتمعية، ويطرح ضرورة قيام ديمقراطية حقة بما تشتمله من حريات عامة وأساسية وتوزيع عادل للخيرات الوطنية وبناء اقتصاد وطني يحقق الرفاه والازدهار(76).

أما تصوراتها التي لا تزال منسجمة والخطاب اليساري المعارض، فبالنسبة لطبيعة النظام السياسي يرى حزب فيدرالية اليسار، أن من معيقات التحول الطبيعة المحافظة والسلطوية للنظام بالقول: إن "الدولة المخزنية مستندة إلى عوامل دينية وثقافية ورمزية وعلى كل وسائل الترغيب والترهيب، [وإنها قد عملت] على إعادة إنتاج التشكيلة الاجتماعية في ظل التحولات والتأثيرات البنوية التي أدخلها الاستعمار على الهيكلة الطبقيّة للمجتمع المغربي وإخضاع أنماط الإنتاج المحلية لنمط الإنتاج الرأسمالي"(77)؛ وهذا ما "لم يسهم في تحديث الدولة والتحول من دولة تقليدية محافظة ومطوقة ومعيقة لحركة المجتمع إلى دولة الحداثة والديمقراطية"(78). ولتجاوز ذلك وتحقيق تغيير ديمقراطي حقيقي، يجب الانتقال من الملكية شبه المطلقة أو النظام السلطوي إلى نظام الملكية البرلمانية، أو بعبارة أخرى: الانتقال من الدولة المخزنية إلى الدولة الوطنية الديمقراطية بمحتواها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي(79). وفي تصور الملكية البرلمانية، يرى الحزب الاشتراكي الموحد أن الشعب هو مصدر السلطة والسيادة تعود للشعب ويكون للملك فيها دور رمزي، ويرى في هذا النظام الصيغة الوحيدة للتوفيق بين الملكية الوراثية والديمقراطية، ويعتبر أن الملكية تكون برلمانية عندما تحترم في نظامها السياسي قيم المواطنة الكاملة وإلغاء مفهوم الرعية، على أن يحمل الملك وحده لقب أمير

المؤمنين ويكون سلطة إشراف رمزية. كما تطرح وثيقة الملكية البرلمانية للحزب أن الملك يمارس جميع وظائفه في حدود البنود المكتوبة في الدستور فقط دون تأويل واسع أو عام لما جاء فيه يتعدى نطاق ما تقرره صراحة مواد الدستور (80). وبهذا تكون الأحزاب اليسارية المعارضة والتي تقبل بقواعد اللعبة السياسية تتوحد حول تصور واحد لنظام الحكم الواجب أن يسود بالمغرب والقادر على تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي. كما تتوحد رؤيتها حول قضايا أخرى كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، كلها تتطلب إقرار دستور ديمقراطي متوافق عليه ومناقش من طرف مكونات المجتمع المغربي السياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية (81).

أما حزب النهج الديمقراطي الذي ينفرد بتوجهه نحو عدم قبول قواعد اللعبة الانتخابية ويقاطع دائماً المحطات الانتخابية، وفاء لإرثه النظري المستمد من أدبيات المنظمة الماركسية-اللينينية "إلى الأمام"، فيرى في تصوره للديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون، أنها تندرج في إطار وضع حدٍّ للاستبداد المخزني والحكم الفردي المطلق، وذلك بإقرار دستور ديمقراطي من حيث طريقة بلورته ومضمونه والمصادقة عليه، يضعه مجلس تأسيسي معبر عن إرادة الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر كل السلط. دستور يقطع مع الحكم الفردي المطلق ويضمن فصلاً حقيقياً للسلط، ويشير إلى هوية الشعب المغربي المتعددة الأبعاد ويساوي بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق والواجبات، كما يرفع القداسة عن المؤسسات والمسؤولين وتكريس حق النقد البناء والمسؤول لأدائها، ويقر فصل الدين عن الدولة ويمنع الاستغلال السياسي للدين (82)، كما يربط هذا الحزب التغيير الديمقراطي بتحرير اقتصاد البلاد من التبعية للمراكز المالية الإمبريالية ومحاربة اقتصاد الريع في إطار برنامج اقتصادي متكامل (83).

إن الناظر إلى هذه المكونات اليسارية الجديدة التي باتت تحمل وصف المعارضة، يجد أنها تتوافق حول تصوراتها لمجموعة من القضايا المجتمعية بما ينسجم والفكر اليساري "المألوف"، عكس المعارضة التقليدية التي أصبح تعبيرها عن المرجعية اليسارية يختلف اختلافاً جوهرياً عما كانت عليه في السابق. رغم أن هذه المكونات تختلف هي الأخرى فيما بينها حول بعض القضايا الجزئية كمسألة

المشاركة الانتخابية من عدمها، وطرق ممارسة الصراع، ومسألة التحالفات؛ إذ نجد حزب النهج الديمقراطي مثلاً ينحون نحو التحالف الميداني حتى مع النقيض الأيديولوجي، المتمثل في جماعة العدل والإحسان التي تُعد من جماعات الإسلام السياسي الراديكالي كما يُعد هو أيضاً في المقابل من اليسار الراديكالي، لكن عموماً يمكن القول: إن التوجه الغالب في هذا اليسار المعارض، وإن كان يحمل مظاهر الاندماج، لا يزال يحمل خطاباً يسارياً معارضاً، لكن موقعه داخل البنية المؤسسية ينبئ بأنه يعيش وضعية متأزمة، وهو ما ستتطرق له الفقرات الموالية.

2- ضعف المشاركة المؤسسية

إن تلك الفكرة التي برّر بها اليسار -خاصة التقليدي- دخوله التدبير الحكومي والمشاركة الانتخابية المستمرة، والتي مفادها أنه سيناضل من داخل المؤسسات لإقامة الديمقراطية الحقيقية، وأن الاستمرار في المعارضة لن يجدي نفعاً؛ تكسّرت على صخرة الواقع، بعد التنازلات التي قدمتها هذه القوى لفائدة السلطة السياسية ودخولها النسق دون شروط؛ ما جعلها تحتل مواقع ضعف في هذه المؤسسات التي كانت تزعم أنها ستحدث التغيير المنشود من داخلها، وخير دليل على ذلك المسلسل الانتخابي الذي عرفه المغرب بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002 إلى آخر استحقاقات انتخابية لسنة 2021، باعتبار الانتخابات هي الآلية الديمقراطية التي تمكن الأحزاب السياسية من دخول النسق المؤسسي والتفاعل فيه، والتي تعكس إلى حدّ ما -لاسيما في الأنظمة الديمقراطية- مدى حضور وقوة القوى السياسية بالمشهد السياسي.. هذا المسلسل عرف تراجعاً ملحوظاً لليسار مقارنة بسنة 2002، وذلك بالنظر إلى نتائج انتخابات 2007 التي تدرج فيها الاتحاد الاشتراكي إلى الصفوف الخلفية وراء الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار مؤدياً بذلك ثمن انشقاقاته المتواترة (84)، ليتأكد الأمر مع الانتخابات الجماعية لسنة 2015؛ إذ لم يحصل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سوى على 8.43٪ من المقاعد المتحصل عليها على الصعيد الوطني واحتل بذلك الرتبة السادسة وطنياً، أما المكون الثاني لليسار التقليدي وهو التقدم والاشتراكية فحصل على نسبة 5.61٪ واحتل المرتبة السابعة، وبهذه المعطيات العددية يعد الاتحاد الاشتراكي الخاسر الأول في هذه الانتخابات حيث انتقل من المرتبة الرابعة في انتخابات 2009 إلى المرتبة السادسة،

كما أنه من تجليات تراجعه أن أصبح يتذيل الأحزاب الوازنة في البلاد (85)، والأمـر نفسه بالنسبة للتقدم والاشتراكية الذي لم يستطع تحقيق فوز ملحوظ في مختلف الجماعات، أما تحالف فيدرالية اليسار والتي تمثل اليسار المعارض بعد تراجع المعارضة التقليدية فلم يحصل إلا على 330 مقعداً أي 1.06٪ من عدد المقاعد الجماعية على الصعيد الوطني، وهو ما يعد هزيمةً قد مُني بها (86). أما إذا انتقلنا إلى الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021 فيتأكد ضعف حضور اليسار بالنسبة للمؤسساتي بما في ذلك المحلي والمركزي؛ إذ حصل الاتحاد الاشتراكي على 7.56٪ والتقدم والاشتراكية على 4.75٪ من نسبة عدد المقاعد المتحصّل عليها في الانتخابات الجماعية على المستوى الوطني. أما فيدرالية اليسار فقد حصلت فقط على 211 مقعداً بنسبة 0.65٪، في حين حصل الحزب الاشتراكي الموحد بعد انشقاقه عن الفيدرالية وخوضه الانتخابات بمفرده، على 104 مقاعد بنسبة 0.32٪. أما الانتخابات التشريعية فحافظت على نفس التراتبية السابقة؛ إذ حصل الاتحاد الاشتراكي على 34 مقعداً والتقدم والاشتراكية على 22 مقعداً، ومقعدين لكل من فيدرالية اليسار والاشتراكي الموحد.

إن الغاية من وراء تسليط الضوء على هذه النتائج الانتخابية التي حققها اليسار بمختلف مكوناته، أي المعارضة التقليدية والجديدة طيلة العشرين سنة الأخيرة تقريباً؛ هي إظهار موقع اليسار داخل المؤسسات التمثيلية من خلال مكانته الانتخابية، باعتبار أن الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة للمشاركة في النسق المؤسساتي والتدبري الذي يُمكن هذه القوى من طرح تصوراتها وتنزيلها على أرض الواقع.

وبالنظر إلى هذه النتائج نجدها تعكس المستوى المتدني لحضور اليسار داخل المؤسسات التمثيلية سواء أكان اليسار التقليدي الذي وعلى الرغم من أنه تقدم كل أحزاب اليسار الأخرى من حيث المقاعد، فإن ذلك لا يمثل شيئاً داخل الساحة السياسية عامة ولا يعكس تاريخ قوته في الماضي، أم كان يساراً جديداً معارضاً فإنه أيضاً يحتل مراتب متأخرة لا تنسجم وخطاباته الرامية إلى كونه يمثل الطبقات الكادحة من الشعب؛ مما يقوض إمكانية طرح تصوراتها داخل هذه المؤسسات وإحداث التغيير المنشود.

خاتمة

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى نتيجة أساسية تعكس الوضع الحالي لليسار المعارض، والتي مفادها أن وظيفة المعارضة في المغرب تاريخياً كان يضطلع بها اليسار -أو يقوم بالدور الأساسي فيها- في مختلف مراحل التطور السياسي المغربي. وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول: إن المغرب عرف يسارين معارضين في تاريخه إلى الآن، الأول: هو المعارضة التقليدية التي اندثرت أو كادت ولم تعد تحمل هذا التوصيف؛ إذ أصبحت مجرد أحزاب سياسية لا تختلف في خطابها أو ممارستها عن باقي الأحزاب الأخرى المستقلة بظل النظام السياسي. أما الثاني، وهو ما يمكن وصفه بالمعارضة اليسارية الجديدة والتي تضم حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي والاشتراكي الموحد وحزب النهج الديمقراطي العمالي، فهذه المعارضة هي الأخرى ضعيفة من حيث حضورها وقوتها الميدانية، لكن ما يميزها هو أنها ما زالت تحمل خطاباً وممارسة راديكاليين -إلى حدٍّ ما- مختلفين ينزعان نحو فترة قوة المعارضة اليسارية، لكنها تظل ضعيفة التأثير ولا تستطيع القيام بأدوارها التي تنادي به في خطاباتها، مما يمكن معه القول: إنها تعيش أزمة مقارنة بما كانت عليه في السابق.

المراجع

(1) عبد الحي مودن، اليسار المغربي: الفكرة والممارسة، الدفاتر الزرقاء، العدد 14، سنة 2009، ص 6.

(2) قوة اليسار التي طبعت مساره السياسي إبان الفترة الزمنية المحصورة بين حصول المغرب على استقلاله والمشاركة في حكومة التناوب، لا يُعنى بها أن هذا المكون السياسي قد عرف مرحلة ذهبية كبيرة على مستوى الانتخابات مثلاً، وإنما تجلّت قوته في انخراطه الشعبي ووجوده على مستوى العديد من المنظمات الموازية التي كانت تشكّل سنداً له، والدور الذي كان يلعبه في التوازنات داخل الساحة السياسية؛ حيث كان يشكل أحد أطراف المعادلة التي كانت المؤسسة الملكية تشكّل طرفها الثاني، كما تجلّت مظاهر قوته أيضاً في صموده أمام القمع الذي كان يتلقاه من طرف السلطة السياسية؛ مما كان يعكس مقدار قوته وحضوره الموضوعي على مستوى المشهد السياسي.

ينظر: أيوب المريني، تحولات اليسار المعارض في المغرب: سؤال القوة داخل النسق السياسي، مجلة المستقبل العربي، عدد 553، 2025.

(3) عبد الحي مودن، مرجع سابق، ص 8. وفيما يتعلق بـ"حكومة التناوب التوافقي"، فالمقصود بها الحكومة التي امتدت مدة ولايتها ما بين سنة 1998 و2002، تتويجاً لمسار الإدماج الذي عملت عليه المؤسسة الملكية منذ بداية تسعينات القرن الماضي؛ قصد إشراك المعارضة، لاسيما اليسارية، في التدبير الحكومي، وبالتالي إدماجها في "النسق السياسي الرسمي"، لتصبح بعد ذلك "معارضة تقليدية".

(4) أنتوني جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محيي الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.

(5) المرجع نفسه، ص 21.

(6) جمال فزة وحسن أحجيج، البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى 2019، ص 35.

(7) منتصر حمادة، صعود وأفول الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36-37، صيف 2008، ص 21

(8) عبد المجيد الهلالي، الحزب والنقابة 1959-1972 (مقاربة تاريخية)، منشورات مركز أطلنتيس للمعرفة والتنمية، الطبعة الأولى، يوليو/تموز 2020، ص 103.

(9) بخصوص هذه الاختلافات، يُنظر: المرجع السابق، ص 113-123.

(10) عبد اللطيف المنوني ومحمد عياد، الحركة العمالية المغربية (صراعات وتحولات)، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1985، ص 79.

(11) محمد حفيظ وأحمد بوز، اليوسفي كما عشناه (أوراق من زمن السياسة)، دار الفاصلة للنشر، الطبعة الأولى، 2021، ص 68.

(12) بخصوص تفاصيل الخلافات بين قيادة الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل الممثلة في شخص نوبير الأموي، وقيادة الحزب في شخص عبد الرحمن اليوسفي، يُنظر:

- محمد حفيظ وأحمد بوز، اليوسفي كما عشناه، مرجع سابق، ص 65-92.

(13) Ghassane LAMRANI, L'USFP CRISE PASSAGÈRE OU PRÉMISSSES D'UN DÉCLIN ANNONCÉ? «Sociologie électorale de l'Union Socialiste des Forces Populaires», Ittissalat Sabou, Imp. ANAJAH EL-JADIDA CASABLANCA, 2009, P 90, 91

(14) Ibid, P 92

(15) عبد الرحيم المنار أسليمي، التوجهات الكبرى للمشهد الحزبي والتقابي بالمغرب خلال سنة 2004، منشورات وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، 2005، ص 53.

(16) محمد ضريف، الحركة الطلابية المغربية-قراءة في أزمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (1956-1996)، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 1996، ص 73.

(17) المرجع نفسه، ص 74-75.

(18) Ghassane LAMRANI, op.cit, p 99

(19) للتفصيل، يُنظر: محمد حفيظ وأحمد بوز، مرجع سابق، ص 129.

(20) Ghassane LAMRANI, op.cit, p 99.

(21) محمد حفيظ وأحمد بوز، مرجع سابق، ص 135-136.

(22) المرجع نفسه، ص 191-192.

(23) الحزب الاشتراكي الموحد، وثائق المؤتمر الوطني الثاني، المنعقد ببوزنيقة 16-17-18 فبراير/شباط 2007، مطبعة سوماكرام، الطبعة الأولى، 2007/2008، ص 38.

(24) المرجع نفسه، ص 37.

(25) المرجع نفسه، ص 40.

(26) الحزب الاشتراكي الموحد، وثائق المؤتمر الوطني الرابع، المنعقد أيام 19-20-21 يناير/كانون الثاني 2018، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2021، ص 300.

(27) حزب فيدرالية اليسار، وثيقة "العمل الجماهيري"، المؤتمر الاندماجي المنعقد أيام 16-17-18 ديسمبر/كانون الأول 2022.

(28) بخصوص الوثيقة، يُنظر: مجلة نوافذ، الاتحاد الاشتراكي: اليسار والكتلة (نقاش حول وثيقة 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2003 الصادرة عن المكتب السياسي لحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية")، العدد 22/23، أبريل/نيسان 2004، ص 166.

(29) منتصر حمادة، صعود وأفول الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36/37، صيف 2008، ص 22.

(30) منتصر حمادة، مرجع سابق، ص 23.

(31) المرجع نفسه.

(32) المرجع نفسه.

(33) توفيق مطيع، نخبة اليسار المغربي: المسار والآفاق 1996-2010 دراسة سوسيوسياسية، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكادال، جامعة محمد الخامس-الرباط، السنة الجامعية 2010-2011، ص 107-108.

(34) المرجع نفسه، ص 108.

(35) منتصر حمادة، في الأداء السياسي للأحزاب المغربية خلال عام 2008، سلسلة كراسات إستراتيجية (5) مجلة وجهة نظر، ص 46.

(36) يقصد بالمسؤولين المخزنيين الذين يشتغلون داخل البنية السلطوية والإدارية المرتبطة بالمخزن باعتباره نسقًا تاريخيًا سياسيًا وثقافيًا يرمز إلى السلطة المركزية بالمغرب. يُنظر للتفصيل أكثر في مفهوم المخزن: هند عروب، المخزن في الثقافة السياسية المغربية، دفا تر وجهة نظر (4)، الطبعة الأولى، 2004.

(37) محمد شقير، السلوك الانتخابي بالمغرب (بين الشفافية السياسية والمقاطعة الشعبية)، دفا تر وجهة نظر (30)، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2015، ص 154.

(38) توفيق عبد الصادق، حركة 20 فبراير بالمغرب: دراسة في سياقات التحرك وبنية الحركة، مجلة المستقبل العربي، عدد 474، أغسطس/آب 2018، ص 65.

(39) عبد اللطيف حسني، في تخريب التنظيمات النقابية (موقف الحركة العمالية المغربية من حراك 20 فبراير)، مجلة وجهة نظر، العدد 59، شتاء 2014، ص 35.

(40) توفيق عبد الصادق، مرجع سابق، ص 64.

(41) تصريحات قادة أحزاب الأغلبية الحكومية بخصوص حراك الريف إثر اجتماعها الذي خلص

إلى قرار رفضها ومنعها إياه. يُنظر إلى الريبورتاج الموثق لذلك عبر الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=D4wzDxABk8o>

(42) ينظر: بلال التليدي، المغرب: تعقيدات حراك الريف وخيارات الدولة، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 25 يوليو/تموز 2017.

(43) الحبيب أستاذتي زين الدين، الأحزاب السياسية في المغرب ومآزق التوترات الاجتماعية الجديدة، مجلة سياسات عربية، العدد 46، سبتمبر/أيلول 2020، ص 69.

(44) وثائق المؤتمر الوطني الرابع للحزب الاشتراكي الموحد، مرجع سابق، ص 302.

(45) Abderrahim El Maslouhi, La gauche marocaine, défenseuse du trône. Sur les métamorphoses d'une opposition institutionnelle, L'Année du Maghreb, V/ 2009, p 9

(46) نبيل فتال، الأحزاب السياسية وإشكالية ممارسة السلطة عبر المؤسسات الدستورية (دراسة على ضوء دستور 2011)، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، السنة الجامعية: 2017-2018، ص 74.

(47) عقد حزب التقدم والاشتراكية مؤتمره العام، سنة 1975، وأكد فيه مجموعة من المبادئ ذات التوجه الماركسي ووصف نفسه بأنه "يشكل حزب الطليعة الثورية للطبقة العاملة والجماهير الكادحة، وأنه يضع نشاطاته في إطار أفق تشييد الاشتراكية... وأن الاشتراكية التي يتبنّاها هي اشتراكية علمية من حيث أساليبها، وأنها تنهل من مناهل الواقع الوطني والشعبي (...). وأن الحزب يأخذ بعين الاعتبار موازين القوى، ويعمل على تغييرها عن طريق النضال الحازم، رافضاً كل انتهازية (...). وبأن نضال الشعب المغربي ينبغي أن يتجه ضد الإمبريالية والأوليغارشية، الشبيهة بالرأسمالية والإقطاعية، (...) ويكتسي جوانب سياسية واقتصادية وأيدولوجية مختلفة، ويمكنه أن يأخذ شكل الكفاح المسلح في المعركة من أجل التحرر الوطني". انظر: عبد العالي حامي الدين، الدستور المغربي ورهان موازين القوى، دفا تر وجهه نظر (7)، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، سنة 2005، ص 105.

(48) محمد أفضاض، اليسار المغربي بين التجربة والأفق، مجلة الربيع، العدد الخامس، السنة الثالثة، 2017، ص 102.

(49) اعتُبرت هذه الانتخابات التي أوصلت حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية غير نزيهة، بعدما شكَّك أعضاء الحزب أنفسهم فيها بدعوى أنها زُوِّرت لصالح الحزب، ويُذكر في هذا الإطار أبرز حالة دالَّة على ذلك، وهي حينما تنازل محمد حفيظ، وهو عضو بارز في الحزب آنذاك، عن مقعده بدائرة مبروكة البلدية السلامة بالدار البيضاء، بدعوى أن المقعد زُوِّر لصالحه، وهو الأمر نفسه الذي وقع مع محمد أديب في دائرة مديونة. يمكن التفصيل أكثر في هذا والاطلاع على حيثيات هذه الوقائع كما رواها محمد حفيظ، وهو المعني بالأمر، وأحمد بوز، الذي كان آنذاك عضواً في اللجنة الوطنية للانتخابات للحزب، إضافة إلى كونه عضواً في هيئة تحرير جريدة "النشرة" التابعة للحزب، في كتابهما:

- محمد حفيظ وأحمد بوز، اليوسفي كما عشناه: أوراق من زمن السياسة، دار الفاصلة للنشر، الطبعة الأولى: 2021، ص 265 إلى ص 300.

(50) عبد العالي حامي الدين، مرجع سابق، ص 106.

(51) حسن طارق، اليسار وأسئلة التحول: دراسة للتحويلات السياسية لليسار المغربي خلال التسعينات، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006، ص 29.

(52) المرجع نفسه، ص 32-33.

(53) المرجع نفسه، ص 43.

(54) المرجع نفسه، ص 45.

(55) محمد الميريني، اليسار المغربي: الثورة والإصلاح، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2005، ص 29 إلى ص 40.

(56) حسن طارق، مرجع سابق، ص 47.

(57) المرجع نفسه، ص 48-49.

(58) جون كلود سانتوشي، الأحزاب السياسية المغربية تحت المجهر: تعددية تحت المراقبة، ترجمة: محمد حمادي، دفاتر وجهة نظر (3)، مطبعة النجاح الجديدة 2003، ص 122.

(59) منتصر حمادة، صعود وأفول الاتحاد الاشتراكي ...، مرجع سابق، ص 20.

(60) Abdellah El Harchiche, Le déclin de la gauche au Maghreb: Le cas du Maroc, Mémoire Maitrise en Science politique, Université LAVAL - Québec/ Canada, 2020, P 35

(61) Ibid, P 35.

(62) علال الأزهر، تاريخ أزمة اليسار المغربي، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، الطبعة الأولى، 2019، ص 49.

(63) المرجع نفسه.

(64) المرجع نفسه، ص 68-69.

(65) فريد لمريني، حركة شباب 20 فبراير ومشهد التغيير في المغرب: محاولة سوسيو-سياسية، مجلة وجهة نظر، العدد 49، صيف 2011، ص 9.

(66) رشيد شریت، النخب الحزبية في العهد الجديد: من التعادلية والخيار الثوري إلى "الحرافيشية" و"بطلب منه!"، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 56-57، ربيع وصيف 2013، ص 19.

(67) محمد الهاشمي، صناعة الحزب الأغلبي في المغرب: من الحزب السياسي الكلاسيكي إلى التنظيم الجوكر، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36-37، ربيع صيف 2008، ص 31.

(68) علال الأزهر، مرجع سابق، ص 53.

(69) عبد الرحيم المنار أسليمي، نهاية المشروع التاريخية لدى الحركة الوطنية: غياب الرمزية وأزمة التمثيل السياسي، مجلة وجهة نظر، العدد 14، شتاء 2002، ص 11.

(70) يقصد باليسار الآخر كل الأحزاب اليسارية الجديدة التي خرجت من رحم اليسار التقليدي خلال مختلف المراحل وما زالت تحمل خطاباً مخالفاً له، وهي: الحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي، وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

(71) هنا مصطلح "اليسار الجديد" يقصد به الجديد من حيث الزمن وليس بالمفهوم الذي كان سائداً في أواخر الستينات وبداية السبعينات.

(72) عبد الصمد بن شريف، اليسار المغربي من المواجهة إلى المشاركة، جريدة العربي الجديد، بتاريخ 13 سبتمبر/أيلول 2015.

- (73) محمد شقير، السلوك الانتخابي بالمغرب...، مرجع سابق، ص 156.
- (74) وثيقة للحزب الاشتراكي الموحد بعنوان "الإصلاحات الدستورية مدخل للإصلاح الشامل"، ص 26.
- (75) حزب فيدرالية اليسار، وثيقة "الهوية والخط السياسي" المقدمة في إطار المؤتمر الاندماجي المنعقد بتاريخ 16-17-18 ديسمبر/كانون الأول 2022.
- (76) عبد القادر الشاوي، اليسار المغربي: من المعارضة إلى الاندماج، مجلة نوافذ، العدد الرابع، يونيو/حزيران 1999، ص 51.
- (77) وثيقة "الهوية والخط السياسي" المقدمة في إطار المؤتمر الاندماجي لحزب فيدرالية اليسار المنعقد بتاريخ 16-17-18 ديسمبر/كانون الأول 2022، ص 9.
- (78) المرجع نفسه، ص 9.
- (79) المرجع نفسه، ص 14.
- (80) عبد الغني القباج، قراءة نقدية في تصورات مكونات فيدرالية اليسار الديمقراطي في الملكية الديمقراطية: حقوق الإنسان والانتخابات، مجلة وجهة نظر، العدد 64، ربيع 2015، ص 44-45.
- (81) المرجع نفسه، ص 36.
- (82) حسن الصعيب، النهج الديمقراطي: في الهوية والأيدولوجية والبناء التنظيمي، مجلة وجهة نظر، العدد 64، ربيع 2015، ص 64.
- (83) المرجع نفسه.
- (84) محمد شقير، السلوك الانتخابي بالمغرب...، مرجع سابق، ص 138.
- (85) حسن قرنفل، أصوات الفقراء، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2020، ص 193 و 195.
- (86) المرجع نفسه، ص 19. ويُقصد بـ "المقاعد الجماعية" عدد المقاعد المخصصة للأعضاء المنتخبين في المجالس الجماعية (البلدية أو القروية) بالمغرب، ويُحدّد هذا العدد وفقاً لحجم الجماعة الترابية وعدد سكانها، كما ينص على ذلك القانون التنظيمي للجماعات.

قراءة في كتاب

الإبداع في التعقيد العسكري: التصميم، والعوامل المربكة، وقوات الدفاع

Creativity in Military Complexity: Design, Disruptors and Defence Forces by Cara Wrigley and Murray Simons

* Hassiba Maouche –حسيبة معوش

ملخص

اختلفت طبيعة الحروب ونوعيات الأسلحة في السنوات الأخيرة مقارنة بما كانت عليه في الماضي؛ فقد أصبح الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسييرة، والهجمات السيبرانية... أسلحة تُستخدم في التخطيط، وانتقاء الأهداف، وتوجيه الضربات، وباتت توقع بالعدو خسائر كبيرة مادية وبشرية. وقد استطاعت بعض الجيوش، خاصة في الدول المتقدمة، أن تتطور وتتكيف وتعيد هيكلة نفسها لتواكب هذا التقدم، بينما بقيت جيوش أخرى على فكرها القديم وهيكلها التقليدي؛ لا تستطيع أن تواكب العصر أو تلحق بمتغيراته، وأضحت عُرضةً في أي مواجهة عسكرية لأن تُمنى بخسائر جسيمة. من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب، الذي خصه مؤلفاه للإجابة عن أسئلة كثيرة، من بينها: كيف تتطور الجيوش التقليدية؟ وما الذي تحتاجه من أجل تحقيق ذلك، سواء على مستوى الثقافة المؤسسية، أو إعادة الهيكلة والتنظيم، واستحداث برامج تدريب جديدة؟ وما بينهما من أفكار وتصورات ورؤى وتوصيات احتشدت بها فصول هذا الكتاب.

الكلمات المفتاحية: التفكير التصميمي العسكري، البيئة الجيوسياسية، الجيوش، الحروب الحديثة.

Abstract

The nature of warfare and the types of weapons used have significantly changed in recent years compared to the past. Artificial intelligence, drones and cyberattacks are now employed in planning, target selection and precision strikes – inflicting major material and human losses on adversaries. Some armies, particularly in developed countries, have managed to evolve, adapt and restructure themselves to keep pace with this transformation. Others,

* د. حسيبة معوش، أستاذة بجامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، باحثة في العلاقات الدولية.

Dr. Hassiba Maouche, Professor at Abbes Laghrour University-Khenchela and researcher in international relations.

however, remain rooted in outdated thinking and traditional structures, making them vulnerable to defeat and heavy losses in any modern military confrontation.

This is the importance of this book, which the authors devoted to addressing key questions: How can traditional armies modernise? What do they need to achieve this – whether in terms of institutional culture, restructuring, organisation, training or the broader spectrum of ideas, frameworks and recommendations that the book discusses across its chapters.

Keywords: military design thinking, geopolitical environment, armed forces, modern warfare.

عنوان الكتاب

الإبداع في التعقيد العسكري: التصميم، والعوامل المربكة، وقوات الدفاع

**Creativity in Military Complexity: Design, Disruptors
and Defiance Forces**

تأليف: كارا رايجلي، موراي سيمونز (Cara Wrigley, Murray Simons)

دار النشر: Routledge

تاريخ النشر: ديسمبر/كانون الأول 2024

اللغة: الإنجليزية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 160

تمهيد

تعد الحرب واحدة من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدول لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها إقليمياً ودولياً، وهي تشهد تغيراً مستمراً منذ بداية القرن الحادي والعشرين بسبب عوامل عديدة مثل تغيير ساحات الصراع، وكيفية إدارة العمليات العسكرية، وأنظمة التسليح، وأساليب القتال، والتطور التكنولوجي لاسيما من بعد ظهور الطائرات المسييرة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، والأسلحة ذاتية التشغيل، والهجمات السيبرانية؛ لذلك أصبحت الدول أمام تحديات جديدة تتعلق بكيفية صياغة إستراتيجياتها العسكرية لتتماشى مع هذا التحول الذي شهدته طبيعة الحرب، وكذا التحول في طبيعة التهديدات الأمنية منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

في هذا السياق، صدر كتاب "الإبداع في التعقيد العسكري، والتصميم، والعوامل المربكة للنظم التقليدية، وقوات الدفاع" الذي يندرج ضمن الدراسات التي تنشرها دار نشر روتلج (Routledge) حول: "الصراع، والأمن، والتكنولوجيا" (Technology) (Routledge Studies in Conflict, Security and Strategy)، بغية تقديم رؤية معاصرة في التفكير والتخطيط العسكري، وكيفية تطوير قدرات الجيوش (الغربية) لتتمكن من التكيف والابتكار وتحقيق النجاح الذي لم يعد قاصراً على التفوق في العُدّة والعتاد في عصرنا الحالي، وتحديد العوامل التي حالت دون تحقيق ذلك وأسهمت في تكريس العمل بالأساليب التقليدية لسنوات طويلة، والتي لم تعد تواكب التطورات الحاصلة في البيئتين، الأمنية والتكنولوجية.

ويستند المؤلفان إلى خبرتهما الأكاديمية والمهنية؛ حيث تعد البروفيسورة Wrigley C. أستاذة التصميم والابتكار لقوات الدفاع في أستراليا، بينما شغل الدكتور الضابط Simons M. منصباً رفيعاً في أكاديمية قوات الدفاع الأسترالية، والكتاب موجه إلى صانعي القرار، والقادة العسكريين، وطلبة الدراسات العليا، والباحثين في مجالات الدراسات الأمنية والعسكرية والعلاقات الدولية.

يمثل الكتاب إضافة للفكر الإستراتيجي المعاصر من خلال تقديم نموذج معرفي قائم على الإبداع والابتكار يوجّه العمل العسكري ويقوده نحو النجاح والفاعلية في مواجهة بيئات الصراع الحديثة وتحدياتها. وعلى الرغم من تركيز الكتاب على

النماذج الغربية فإنه يمكن أن يكون بمنزلة دليل للمؤسسات العسكرية في الدول العربية لتحويل التفكير العسكري من النموذج التقليدي الجامد إلى نموذج أكثر ابتكارًا وتكيفًا؛ خاصة أن البيئة الأمنية العربية تشهد اضطرابًا مستمرًا وتغيرات مفاجئة يصعب التنبؤ بها، كما هي الحال على سبيل المثال مع الحرب الإسرائيلية على غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول عام 2023 وتبعاتها الإقليمية، والحرب على جنوب لبنان، والحرب مع إيران، والعدوان على سوريا... وهذه كلها حوادث تؤكد أهمية الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية الحديثة الأكثر دقة والأقل تكلفة وجهداً، والعمل على تعديل الجيوش العربية لميزانياتها الدفاعية لتتوافق مع هذه التطورات (1).

عنوان الكتاب

يقصد المؤلفان بمفهوم "الإبداع في التعقيد العسكري" (Creativity in Military Complexity) أن البيئة العسكرية معقدة مما يتطلب تشجيع الإبداع من أجل ابتكار حلول غير تقليدية تُمكن من مواجهة هذا التعقيد. أما كلمة التصميم (Design) الواردة في العنوان فيُقصد بها إيجاد إطار للتفكير الاستراتيجي بغية صياغة استجابات مبتكرة. وفيما يتعلق بـ"العوامل المربكة" (Disruptors) فيُقصد بها تلك العوامل التي تكسر النمط السائد وتؤدي إلى التغيير، وقد تشمل اختيار قادة مبتكرين، أو التوصل إلى تقنية حديثة مثل الطائرات المسيرة، أو الذكاء الاصطناعي، أو أحداثاً غير متوقعة مثل التعرض لهجمات سيبرانية... وعليه، فإن العنوان يشير إلى كيفية مواجهة تعقيد البيئة العسكرية من خلال دمج هذه العناصر في صياغة العقيدة العسكرية للدول، وذلك لمواجهة التحديات الأمنية المستحدثة منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

يستهل المؤلفان طرحهما بالحديث عن الطبيعة المعقدة للبيئة الجيوسياسية المعاصرة، وتعدد الجهات الفاعلة فيها مما يستدعي ضرورة انفتاح المؤسسات العسكرية على الأفكار الجديدة، وتقبُّل التغيير، وإشراك جميع الفاعلين في عملية التغيير؛ ليس فقط القادة والمنتسبين إلى المؤسسة العسكرية، بل الفاعلين من قطاعات أخرى، أكاديمية وحكومية، بالإضافة إلى تبني الابتكار والتفكير التصميمي، لاسيما في أوقات السلام التي تخف فيها الضغوط، وبذلك تصبح الجيوش أكثر استعداداً لمواجهة تعقيدات الحروب الحديثة.

مقدمة الكتاب

ينطلق المؤلفان من رؤية قوامها أن تمجيد البطولات التاريخية للجيش له دور في تعزيز قيم الولاء والصمود، ولكنه يؤدي -في الوقت نفسه- إلى الجمود والانغلاق على الأفكار الجديدة، وتفضيل الأساليب التقليدية. كما أن الاستثمار في التقنية الحديثة في المجال العسكري يظل بلا جدوى ما لم يكن ثم استثمار في العقول أيضاً، من خلال تنميتها على التفكير الإبداعي؛ أي إن الابتكار الحقيقي لا يكمن فقط في اقتناء المعدات التكنولوجية المتطورة التي دأبت الدول في السنوات الأخيرة على الاستثمار فيها، بل يجب أيضاً أن يزامن تدريب المبدعين والمبتكرين على توظيف هذه المعدات بطرق فعّالة. وفي ظل التغير المستمر الذي تشهده البيئة الجيوسياسية والأمنية العالمية فإنه يتعين على الجيش تبني عملية تحول جذري فيما يتعلق بكيفية اتخاذ القرار، وطرق حل المشكلات، ومواجهة التحديات التقليدية وغير التقليدية التي تستدعي حلولاً مبتكرة، ومن بين هذه التحديات يشير المؤلفان إلى التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، لاسيما بظهور قوى تعادلية مثل روسيا والصين، وتنامي التنافس الإستراتيجي في منطقة الهندو-باسيفيك، وزيادة الإنفاق العسكري، والتحول المستمر في شبكة التحالفات السياسية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل. كما أن التطور التكنولوجي المتسارع في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذاتية والتحكم عن بُعد تفرض ضرورة تجديد الإستراتيجيات العسكرية بشكل جذري. وكما يقول المؤلفان: "لا يمكن الاستمرار في التفكير التقليدي (Legacy Thinking) إذا كان الهدف حل مشاكل المستقبل" (2). وإذا كان التفوق في الحرب يعتمد في الماضي على التفوق البشري وامتلاك الأسلحة الثقيلة فقد أصبح راهناً مرتبطاً بشبكة من التحالفات السياسية والاقتصادية، وبالقدرة على تنفيذ الهجمات السريعة، كما أنه بات يتطلب تجنيد الكفاءات وجذب العقول القادرة على توظيف التكنولوجيا المتطورة لمواجهة تعقيدات الحروب الحديثة. وعليه، فالكتاب يُعدُّ دعوةً لتبني الإبداع والتصميم في الإستراتيجية العسكرية للتعامل مع التحديات المعاصرة بعيداً عن التفكير العسكري التقليدي الذي يعتمد على تكرار التجارب السابقة أو محاكاة الخبرات الماضية.

وحسب المؤلفين، يقوم التفكير التصميمي العسكري (Military design thinking)

على ثلاثة أبعاد أساسية في المجال العسكري وهي: الإبداع (Creativity)، والتفكير التصميمي (Design thinking) والابتكار (Innovation). فالإبداع هو المرحلة الأولى التي يتم فيها توليد الأفكار الجديدة. أما التفكير التصميمي فهو العملية التي من خلالها يتم تحويل هذه الأفكار إلى حلول قابلة للتنفيذ، ويمثل الابتكار الطريقة التي من خلالها يتم تنفيذ هذه الأفكار بحيث تُحدث فرقاً وتغييراً حقيقياً في الواقع. ولتحقيق ذلك لابد من محاربة الجمود العقلي، والتفكير التقليدي، وضرورة اتباع نهج التجديد المستمر في الأفكار، والإستراتيجيات، والمرونة، والتكيف مع التهديدات الجديدة... وهو ما تتيحه المرونة المعرفية (Cognitive agility). ويؤكد المؤلفان أن الابتكار ينبغي ألا يكون بلا ضوابط، بل من المهم أن يكون ضمن الحدود الأخلاقية والقانونية ومحترماً لعلاقات الدولة الخارجية.

فصول الكتاب

يتألف الكتاب من خمسة فصول تمحور مضمونها حول مفهوم التفكير التصميمي العسكري، وكيفية تنمية العقلية الإبداعية، وتحليل القيود المؤسسية والتنظيمية التي تعيق الابتكار وتكرس الجمود داخل المؤسسة العسكرية، وتقديم إطار يؤخذ مساراً إستراتيجياً ويقود نحو ثقافة عسكرية قادرة على الابتكار والتكيف.

تستند الأطروحة الأساسية للفصل الأول على الطرح القائل بأن الاعتماد على نجاحات الماضي واستنساخ الانتصارات السابقة لم يعد كافياً للحكم على فاعلية الجيوش وقدرتها على مواجهة التحديات والأحداث غير المتوقعة وغير المسبوقة، كما أنه يعيق الانفتاح والتغيير. لذلك، فلابد من تبني عملية تحوّل معرفي وتنظيمي للمؤسسات العسكرية، وإعادة صياغة الإستراتيجية العسكرية. وعلى هذا الأساس ينطلق المؤلفان في تحليلهما من إشكالية محورية يمكن صوغها سؤالاً على النحو التالي: كيف يمكن للمؤسسات العسكرية أن تتكيف مع بيئات معقدة وسريعة التغيير؟ أي بعبارة أخرى: كيف يمكن دمج الابتكار ضمن البيئة العسكرية والأمنية الغالب عليها طابع التعقيد؟ لأنه من المعروف أن التفكير التقليدي للمؤسسات العسكرية التقليدية لم يعد مواكباً لمواجهة التهديدات الهجينة للأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، والتي تتسم بسرعة التطور وعدم القابلية للتنبؤ. كما أن ساحات المعارك

لم تعد تقتصر على الفضاءات التقليدية بل أصبحت تشمل الفضاء السيرانى والفضاء الخارجى، ومن ثم تبرز الحاجة إلى التفكير بشكل مختلف ومبتكر، واعتماد التفكير المتشعب (Divergent thinking) كأسلوب تفكير إبداعي يقوم على توليد أكبر عدد من الأفكار والحلول، وهو ما يتناسب مع المواقف الطارئة وغير المألوفة، مما يعزز فرص الاستجابة الفعالة للتهديدات بدل الاعتماد على النماذج التقليدية والخطط الجاهزة التي تؤدي إلى الجمود العقلي، وضعف القدرة على التكيف، والعجز عن التفكير خارج الصندوق. وفي هذا السياق، يقترح المؤلفان الموازنة بين التوجه نحو التنوع المعرفي (Epistemic Diversity)، الذي يتيح لصانعي القرار عدة طرق للوصول إلى حلول مختلفة للمشكلات والأزمات التي يسببها التعقيد (Complexity) في الأنظمة العسكرية الحديثة.

يرى المؤلفان أنه ولتحقيق ذلك يمكن الاعتماد على أطر نظرية قدمها العديد من الباحثين، من أبرزهم راسل أكوف (Russell Ackoff) الذي قدم أربعة أساليب للتعامل مع المشكلات، وهي: التجاهل (Absolve) حيث يتم تجاهل المشكلة أملاً في أن تُحل ذاتياً، والحل (Solve) باستخدام منهجية منطقية وتقنيات علمية لحل المشكلة، والتوفيق أو التسوية (Resolve) وتستخدم في الحالة التي لا يمكن الوصول فيها إلى الحل المثالي، فيتم الاكتفاء بأفضل الخيارات الممكنة أو الحلول المقبولة، ثم الحل الجذري (Dissolve) الذي يقوم على فكرة أنه إذا تعذر حل المشكلة داخل إطارها فيتم تغيير الإطار بالكامل لإزالة سبب المشكلة.

ينتقل المؤلفان في الفصل الثاني إلى الحديث عن تطور التفكير التصميمي العسكري باعتباره نهجاً معرفياً غير خطي ظهر استجابةً لتعقيدات البيئة العسكرية. والتفكير التصميمي، كما يقولان، لا يقتصر على المجال العسكري فقط بل يتم الاعتماد عليه في العديد من القطاعات الأخرى بوصفه وسيلة للتعامل مع المشكلات المعقدة وتعزيز فرص الابتكار (4). لذلك تم إدراجه في معظم مناهج التعليم العسكري في الدول الغربية. ويعني -حسب بعض الباحثين- "القدرة على فهم بيئة الصراع الحالية من منظور شمولي، وتخيّل بيئة مرغوبة لما بعد الصراع، وتحقيقها بوسائل عسكرية وغير عسكرية غير تقليدية" (3)، ويتم استخدامه في مختلف مستويات العمليات العسكرية، ويتميز بعدة خصائص، من بينها: أنه يركز على التنوع المعرفي، وأنه

شامل لجميع المجالات العسكرية، كما يتميز بالمرونة والقدرة على التكيف، ويحتاج إلى تعزيز لثقافة الإبداع والتجريب داخل المؤسسة العسكرية، وإلى العمل الجماعي القائم على تنوع الخلفيات والخبرات وغيرها من الخصائص التي تجعله الأسلوب الأمثل لفهم وتوجيه العمليات العسكرية في القرن الحادي والعشرين.

في الفصل الثالث، تسلط المؤلفان الضوء على تنمية العقليات الإبداعية داخل المؤسسات العسكرية والعوامل التي تساعد على تحقيق ذلك؛ فعلى المستوى الفردي يتم هذا الأمر من خلال تشجيع الأفراد العسكريين على الإبداع، وتوفير بيئة مشجعة لهم، مع وجود قيادة عليا داعمة. أما المستوى التنظيمي فيتطلب تغيير الثقافة التنظيمية، وبناء بيئة مؤسسية تشجع التفكير الإبداعي من خلال اعتماد إستراتيجيات متكاملة، ومناهج تعليمية غير تقليدية، وتعزيز التبادل المعرفي بين الدول لنقل المعرفة والتجارب الناجحة.

ينظر الفصل الرابع في موضوع القيود والأساليب التنظيمية العسكرية التقليدية بوصفها عوامل تعيق الابتكار، ومن بينها: الثقافة التنظيمية العسكرية الصارمة التي، وعلى الرغم من كونها تعزز الانضباط العسكري فإنها لا تشجع على الابتكار والتغيير، ومن بينها كذلك الممارسات الراسخة، والتسلسل الهرمي؛ لأن السلطة مركزة في أعلى المستويات؛ الأمر الذي يعني أن المبادرات المفترض أن تأتي من أسفل إلى أعلى غالباً ما يتم رفضها أو تجاهلها خوفاً من المخاطرة والفشل. ومن خلال تبني مجموعة من المبادرات يمكن تجاوز هذه القيود، من ذلك مثلاً: تشجيع المخاطرة المحسوبة، وتعزيز التعاون بين مختلف أقسام المؤسسة العسكرية، وتوفير البيئة المناسبة التي تشجع على الإبداع، وتدريب القيادة على المرونة، والانفتاح على الأفكار الجديدة. أي بعبارة مختصرة، فإن الابتكار في المجال العسكري يتطلب تغييراً ثقافياً وتنظيماً شاملاً، يقوم، حسب الكاتبتين، على توافر أربعة شروط مترابطة: رؤية وطنية واضحة وطويلة المدى، وبنية تحتية داعمة، وقدرة معرفية إبداعية تقوم على تمكين الأفراد وتقدير خبراتهم، ودمج الابتكار في السياسات الحكومية وتقييم الأداء.

ويخصّص المؤلفان الفصل الأخير للتذكير بأبرز الأفكار الأساسية التي تم التطرق إليها في الفصول السابقة مع تقديم توصيات لصنّاع القرار والقادة العسكريين حول ضرورة تشجيع الإبداع، والتفكير التصميمي، والابتكار داخل وحداتهم العسكرية،

أو داخل المؤسسة العسكرية ككل، وذلك بطريقة مرنة لتكيف مؤسساتهم -بشكل مستمر- مع التحديات المستجدة، خاصة أن النجاح الحقيقي هو القدرة على الازدهار والتكيف في بيئة دائمة التغير، وتحقيق السلام المستدام بعد القتال، وهو ما يتطلب عقليات إبداعية وتدريبات طويلة المدى بهدف تبني ثقافة مؤسسية تدعم الابتكار، وترحب بالأفكار غير التقليدية، وتشجع المبدعين، كما سبق القول.

والمأمل في هذه التوصيات يرى أنها تتسم بالترابط فيما بينها؛ فعلى سبيل المثال، التوصية المتعلقة بضرورة تشجيع القادة العسكريين للمبادرات القادمة من الأسفل يردفها المؤلفان بالقول: إنه لتحقيق ذلك لابد من تدريب هؤلاء القادة على التواضع مع أفراد وحداتهم، والسماح لهم بالتعبير عن أفكارهم، وإتاحة الفرص لهم لإبداء آرائهم. لذلك يؤكد المؤلفان أهمية تنويع الآراء والخبرات، وإشراك أطراف متعددة ومتنوعة في صنع القرار، وحتى الشركاء الخارجيين مثل مراكز الأبحاث، ورواد التقنية، لأن ذلك يعزز الابتكار، ويسهم في حل المشكلات بشكل فعال، بالإضافة إلى ضرورة تقليل العراقيل البيروقراطية التي تكررّس الجمود المؤسسي، وتبسيط عملية اتخاذ القرار. ويؤكد المؤلفان على تقليل أهمية تفادي الوصول إلى الكمال أو الحل المثالي للمشكلات، لصعوبة ذلك. وبدلاً من هذا يمكن قبول درجة معينة من عدم الكمال عند تنفيذ أي فكرة، وبناء على الخبرة المكتسبة من الميدان يتم تحسين ذلك تدريجياً، وهو ما يشجع على المخاطرة والابتكار وتسريع تطوير العقيدة العسكرية.

ملاحظات نقدية

بشكل عام، يقدم المؤلفان في كتابيهما دعوة إلى ضرورة تبني منظور جديد يوجه العقيدة العسكرية للدول في القرن الحادي والعشرين لتجاوز التفكير التقليدي، يعتمد على الإبداع والابتكار لمواجهة تعقيدات المشهد الأمني والعسكري الحديث، ويواكب التطور التكنولوجي الذي مسَّ أنظمة التسليح والاستطلاع وجمع المعلومات والتخطيط للعمليات، مع ما يتطلبه ذلك من تحلي القادة بروح المخاطرة والشجاعة واتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه، في مقدمتها تجاوز العراقيل الفكرية والمؤسسية، وإعادة التفكير في ماهية النجاح العسكري الذي لم يعد قاصراً على الفوز في المعارك بل على القدرة على التكيف والمرونة، وابتكار الحلول والانفتاح

على الأفكار الجديدة. ومع إقرارهما بصعوبة تحقيق ذلك فإن الالتزام بعملية تطوير مستمرة للجيش لتتماشى مع البيئة الاستراتيجية المعقدة والمتغيرة بشكل دائم كفيل بتجسيد هذه التوصيات على أرض الواقع.

وعلى الرغم من أهمية الطرح المُقدم في هذا الكتاب الذي يُبرز أهمية التفكير التصميمي والإبداع في الإستراتيجية العسكرية المعاصرة ودوره في معالجة التعقيد، فإن تطبيق ذلك ليس بالسهولة التي يتصورها المؤلفان، لأن تبني المؤسسات العسكرية للابتكار والإبداع يتوقف على ما إذا كانت تشجع ذلك في ثقافتها التنظيمية، وكذا على درجة تقبلها للتغيير، ناهيك عن باقي القيود السياسية والثقافية والتنظيمية المتجذرة في التفكير العسكري التقليدي والتي أغفلها المؤلفان. كما أنهما لم يقدمتا الطريقة العملية لإحداث هذا التحول في التفكير العسكري، والتي من خلالها يتم ضبط العلاقة بين الانضباط والصرامة العسكرية من جهة والابتكار من جهة ثانية؛ فالترحيب بالأفكار والنماذج الجديدة في المؤسسات العسكرية يتسم بالحذر، وفي المقابل غالباً ما يُفضل العمل بالنماذج السائدة والمجربة للحروب (5)، وبالتالي، تظل هناك فجوة قائمة بين الخطاب التنظيري الذي غلب على هذا الكتاب والممارسة العملية للمؤسسات العسكرية. وبالإضافة إلى ما سبق، يؤخذ على المؤلفين تركيزهما على المؤسسات العسكرية للدول الغربية ذات القدرات التكنولوجية المتقدمة، وأغفلا الإشارة إلى المؤسسات العسكرية في الدول النامية، بما فيها الدول العربية، وما إن كانت تلك النماذج الغربية قابلة للتطبيق عندها أم يلزمها تكيف وتحوير يتناسبان وبيئة تلك المؤسسات. مع ذلك يبقى الكتاب مرجعاً قيماً في مجال التفكير العسكري المعاصر، ويعد خطوة تأسيسية لتوجه جديد لتحديث المؤسسات العسكرية من أجل مواجهة التحديات غير التقليدية الراهنة.

خاتمة

يمثل هذا الكتاب محاولة لتجديد التفكير العسكري من خلال اعتماد الإبداع إطاراً معرفياً ومنهجياً يوجه المؤسسات العسكرية من الناحية التنظيمية لمواجهة تعقيدات بيئة الحروب المعاصرة، وكمهارة فردية يتم الاعتراف بها وتشجيعها من قبل القادة العسكريين. ويظهر الكتاب أهمية ذلك في تحفيز المؤسسات العسكرية على تبني المرونة والتكيف مع التحولات التي تشهدها البيئة الجيوسياسية الإقليمية والعالمية

فضلاً عن التطور التكنولوجي المتسارع، كما أن الكتاب يُعد مرجعاً مهماً في مجال الدراسات العسكرية والأمنية ويفتح المجال أمام الباحثين وصُنَّاع القرار للبحث في كيفية تجاوز الأطر التقليدية التي تحكم المؤسسات العسكرية، والممارسات الراسخة حول الانضباط، والقيادة، والتخطيط، والانفتاح على مقاربات جديدة ومبتكرة.

المراجع

- (1) Global Snapshot: The Middle East and North Africa Defense Environment," Defense One, 05/02/2025. Accessed on 13/08/2025, at: <https://bit.ly/3QWfKdJ>
- (2) Cara Wrigley, Murray Simons, Creativity in Military Complexity Design: Disruptors and Defence Forces, London: Routledge, 2024, p. 5.
- (3) Cara Wrigley, Murray Simons, Creativity in Military Complexity Design: Disruptors and Defence Forces, London: Routledge, 2024, p. 42.
- (4) Cara Wrigley, Genevieve Mosely, Michael Mosely, "Defining Military Design Thinking: An Extensive, Critical Literature Review," She Ji: The Journal of Design, Economics, and Innovation, Vol. 7, Issue 1 (2021) , p. 105.
- (5) Ben Zweibelson, "Why Do Militaries Stifle New Ideas?", Contemporary Issues in Air and Space Power, Vol. 2, No. 1 (2024). Accessed on 18/08/2025, at: <https://bit.ly/4fPkSWm>
- (6) Rajeswari Pillai Rajagopalan, Sameer Patil, Future Warfare and Critical Technologies: Evolving Tactics and Strategies, India: ORF & Global Policy, 2024.

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تبني مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- مسؤولية الباحث:

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين).

- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.

- الالتزام بكتابة بحثه وفقاً لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.

- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.

- عدم تقديم عمل نُشر مسبقاً في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقت واحد.

- لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسمياً على طلب سحب البحث المقدم.

- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.

- في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركون في البحث.

- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.

- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.

- إذا اكتشف خطأ فادحاً في بحثه المنشور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.

- مراجعة بحثه وفقاً لمقترحات المحكمين، وفي حال عدم موافقة الباحث على الأخذ بالتعديلات المقترحة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

- يشترط في المادة العلمية المقدمة للنشر أن تكون أصلية ومن إنتاج الباحث نفسه، ولم يسبق نشرها كلياً أو جزئياً، ولم تُؤلف أو تُصغ بواسطة أي طرف آخر أو بأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، سواء جزئياً أو كلياً، ويُعدّ الباحث مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أصالة محتواه وصحة بياناته وتحليلاته.

- مسؤولية المحكم:

تعتمد مجلة لباب محكمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلة رئيسة من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

- التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)

- إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.

- عدم استخدام معلومات حصل عليها من البحث الذي تم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.

- التأكد من خلو الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.

- الالتزام بمعايير السرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.

- تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.
- التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذكر الحجج الداعمة.
- الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

- مسؤولية هيئة التحرير:

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسؤولية اختيار المحكمين المناسبين وفقاً لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.
- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.
- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.

- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.

- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئياً في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.
- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.
- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.
- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.
- تنقيد بعدم جواز استخدام أي من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، سواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطي صريح من المركز.
- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات الشكلية

1. أن يكون البحث أصيلاً معداً خصيصاً للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نشر ما يشبهه في أية وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراسات، أو إلى أية جهة أخرى.
2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.
3. يجب أن يشمل البحث على العناصر التالية:
 - عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.
 - ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.
 - اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمد المركز.

5. يراوح الحد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000-10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرت من قبل، فعليه أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة بحدود لا تتجاوز (2000-2500) كلمة، وفي هذه الحالة يتوجب على الكاتب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومات التالية: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشمل مراجعة الكتب، عرضاً وصفيّاً لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضاً.

10. تكون جميع الشروحات والتعليقات على الجداول أو الرسوم أو تصاميم الإنفوغراف مكتوبة باللغة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصراً.

أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوّن الحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.
- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.
- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.
- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعاً بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.
- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولاً: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/تموز -1952 يوليو/تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كآلاتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5-7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوثَّق بيانات الكتاب كآلاتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

2. كتاب لمؤلف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

3. كتاب لمؤلفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلفين:

اسم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

سيار الجميل وآخرون، الطريق إلى سايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., 1901, *Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:

اسم الجهة أو المؤسسة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1971), 60-70.

6. كتاب لمحرر واحد:

اسم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اسم المحرر الأول، اسم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديمية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

8. كتاب مترجم أو مُترجم ومحرر:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اسم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, *Crossing Borders*, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.
رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اسم المترجم (مترجم)، أو اسم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد القادر بوباية (محقق)، تاريخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتمد بأكبر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعرِّف الوثيقة الرقمي مختصراً بالرجوع إلى مُختَصِر الروابط (.Bitly com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، <https://bit.ly/2DaBEgG>

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, <https://bit.ly/2RKqtR4>.

13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حسناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثيلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عاماً: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اسم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اسم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشيخ حسن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اسم المؤلف، عنوان الرسالة أو الأطروحة، (نوعها: رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنسان في العالم"، "10 PLO / 6700 / 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, <https://bit.ly/2SxUVIH>.

رابعاً: المؤتمرات والندوات

اسم المؤلف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدني المعاصر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسسات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار - 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), <https://bit.ly/2WMMNNK>.

خامساً: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اسم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.
Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علي عبد الهادي، "مصادقية المتحدث الرسمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراسة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018):

<https://bit.ly/2t7no3J> ، 115

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), <https://bit.ly/2BmTdtI>.

سادساً: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.
شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.
Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

سابعاً: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا"، الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، <https://bit.ly/2DdLy12>.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". <https://wapo.st/2BnpYXS>.

ثامناً: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.
2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

من إصدارات المركز



للباب

للدراستات الاستراتيجية
دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر
صندوق البريد: 23123

للتواصل

lubab@aljazeera.net

هاتف: +974 40158384

فاكس: +974 44831346

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES